(حاشية الجوهري) إسماعيل بن غنيم على (مختصر) السعد التفتازاني على (التلخيص) للجلال القزويني من أول باب المسند إلى نهاية باب أحوال متعلقات الفعل

(تحقيق و دراسة)

الدكتور

هاني عمر محمد غانم

الأستاذ المساعد بقسم البلاغة والنقد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة

(حاشية الجوهري) إسماعيل بن غنيم على (مختصر) السعد التفتازاني على (التلخيص) للجلال القزويني: من أول باب المسند إلى نهاية باب أحوال متعلقات الفعل (تحقيق و دراسة)

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحقيق عدة أبواب ومباحث من كتاب مخطوط هو (حاشية الجوهري) لـ(إسماعيل بن غنيم) وهو شرح على (مختصر المعاني في علوم البلاغة) لسعد الدين التفتازاني، لكتاب (التلخيص) للخطيب القزويني.

في بداية البحث مقدمة تضمنت الحديث عن أهمية المخطوط في محيط البلاغة العربية، والدافع إلى دراسته، وتحقيق ما تبقى من أبوابه ومباحثه التي لم تحقق، حيث سبق تحقيق بعض أبوابه في بحث سابق، وكذلك بيان بعض ملامح منهج الدراسة والتحقيق، وخطة البحث.

وبعد المقدمة حديث عن معالم منهج الباحث في دراسة وتحقيق الأبواب، والمباحث البلاغية التي سيدرسها ويحققها، ثم ترجمة موجزة لصاحب الشرح، وصاحب التلخيص، وصاحب المختصر.

وبعد ذلك القسم الأول من البحث، وهو الخاص بالدراسة، وتضمن الإشارة إلى معالم من جهود صاحب المخطوط، وآرائه، ومناقشاته لبعض آراء التفتازاني وغيره، في سياق الأبواب والمباحث البلاغية التي وردت في المخطوط، وكذلك بيان ماله من جهد وفضل في محيط الدراسات البلاغية، ومنزلته بين البلاغيين، ومكانة كتابه بين كتب الشروح وغيرها، وما أضافه من جديد في مجال الأبواب والمباحث البلاغية التي تناولها في شرحه، وتمت دراستها وتحقيقها في سياق البحث.

ثم يأتي بعد ذلك القسم الآخر الخاص بالتحقيق، وفيه أثبت نص المخطوط في أعلى الصفحات، وفي هوامشها معالم التحقيق المختلفة لذلك النص، طبقًا لقواعد التحقيق العلمي الصحيح، وضوابطه، وأصوله.

وفي نهاية البحث خاتمة تتضمن ملخصًا للبحث، والنتائج المترتبة على دراسة وتحقيق بعض أبواب المخطوط ومباحثه. والله الموفق.

This research studies and investigates several sections and sections from a manuscript book, "Hashiyat al-Jawhari" by (Ismail bin Ghoneim), which is an explanation of "Mukhtasar al Ma'ani fi Ulum al-Balagha" by Saad al-Din al-Taftazani, to the book "Al-Talkhis" by al-Khatib al-Qazwini.

Abstract:

At the beginning of the research, an introduction included a talk about the importance of the manuscript in the context of Arabic rhetoric, the motivation for studying it, and the investigation of the remaining chapters and discussions that were not investigated, as some of its chapters had previously been investigated in previous research, as well as an explanation of some features of the study and investigation method, and the research plan.

After the introduction, a talk about the features of the researcher's approach in studying and investigating the chapters, and the rhetorical topics that he will study and investigate, then a brief translation by the author of the explanation, the author of the summary, and the author of the summary.

After that, the first section of the research, which is related to the study, includes pointing out features of the manuscript's author's efforts, his opinions, and his discussions of some of the opinions of Al-Taftazani and others, in the context of the rhetorical chapters and topics that were mentioned in the manuscript, as well as an explanation of his effort and merit in the field of rhetorical studies, and his status. Among the rhetoricians, and the position of his book among the books of explanations and others, and what he added new in the field of rhetorical chapters and topics that he dealt with in his explanation, and were studied and investigated in the context of the research.

Then comes the other section on investigation, in which the text of the manuscript is established at the top of the pages, and in its margins, the various features of investigation of that text, in accordance with the rules of sound scientific investigation, its controls, and its principles.

At the end of the research, there is a conclusion that includes a summary of the research, and the results resulting from the study and investigation of some sections of the manuscript and its topics. God blesscrs .

مُقدِّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه.

وبعد،

اطلعت على ورقات من مخطوط (**حاشية الجوهري**) **إسماعيل بن غنيم على (مختصر) السعد التفتازاني على (التلخيص) للجلال القزويني: من أول باب المسند إلى نهاية باب القصر** (تحقيق ودراسة)، فجذب انتباهي، ولفت نظري جهد صاحبه في مجال البلاغة العربية، لاسيما في أبواب (المسند، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر) من علم البلاغة، وما لصاحبه من آراء وأفكار جديدة، وجهود واضحة، ومناقشات بناءة لغيره من البلاغيين، وما عكسته تلك الأفكار والمناقشات من رؤى سديدة له، وقدرة على التذوق والتحليل والتعليل، وتمكنه من إقناع الآخرين بوجهة نظره، ولشعوري بأهمية ذلك المخطوط في مجال البلاغة، ولرؤية صاحبه السديدة، وفكره المتميز فيما تناوله من أبواب ومباحث بلاغية ولآرائه الجديدة، اندفعت إلى العمل على إخراج ما تبقى من ذلك المخطوط، ونشره؛ للإفادة مما فيه من رؤى وجيهة، وفكر سديد لمصنفه.

وأشير بداية إلى أنه قد سبقت باحثة أخرى وحققت جزءًا من هذا المخطوط وهي الباحثة: صفية الجزار في رسالة التخصص(الماجستير) حيث تناولت بالتحقيق المخطوط من أوله إلى نهاية باب (المسند)، وقمت بتحقيق بعض الأبواب وهي(المسند- وأحوال متعلقات الفعل).

وقد رأيت أن أقوم بتحقيق ما تبقى من هذا المخطوط؛ لإكمال الفائدة منه، والإفادة العامة من كل ما ورد فيه .

وفي سياق هذا البحث-بعد المقدمة- قدمت ترجمة موجزة لصاحب المخطوط، وجهوده في مجال البلاغة، وترجمة لصاحب المختصر، وجهوده في مجال البلاغة، ثم قمت بدراسة الجزء الذي سأحققه من المخطوط، وبينت في الدراسة موضوعات ذلك الجزء، وفكر المصنف فيها، وبعض جهوده في الأبواب والمباحث البلاغية، التي وردت في المخطوط، وكذلك المصادر التي أفاد منها، والجديد الذي أضافه، والنسخ التي وجدت من المخطوط، وصفاتها،

وقيمة المخطوط في مجال البحث البلاغي، وقدمت في القسم الخاص بالدراسة إيضاحًا بالأبواب البلاغية التي قمت بتحقيقها، وأبرز آراء المصنف فيها، وكذلك منهج المصنف في مخطوطه، وبعض جهوده فيها.

وفي سياق ذلك كله، كنت أناقش، وأبدي رأيي، وأكشف عن رؤيتي الخاصة للمخطوط، وفكر صاحبه وآرائه فيه قدر المستطاع.

ثم قدمت القسم الآخر من البحث، وهو الخاص بالتحقيق، وحاولت قدر استطاعتي أن ألتزم بقواعد التحقيق وأصوله، وقد أشرت إلى ذلك في أثناء الحديث عن المنهج.

ومما سبق يتبين لنا **خطة البحث** الذي بين أيدينا، وهي على وجه الإجمال كما يلي:

(مقدمة، وقسمان، وخاتمة، يتلوها مجموعة من الفهارس)

- **أمَّا المقدمة:** فتشتمل على:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، وخطة البحث ومنهجه .

- **تمهيد البحث**، ويشتمل على مطلبين:

- **المطلب الأول**: الحديث عن (الجوهري) إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري.
- **المطلب الثاني:** نبذة مختصرة عن (التفتازاني) .
- **المطلب الثالث:** نبذة مختصرة عن (الخطيب القزويني).

- **أمَّا القسم الأول**، فهو الخاص بالدراسة، ويشتمل على مبحثين:

- **المبحث الأول:** الجهود البلاغية التي أشار إليها الغنيمي، ورأيه فيها.
- **المبحث الثاني:** وجاء بعنوان مدخل إلى التحقيق :

- **أولا:** توثيق اسم المخطوطة، ونسبتها إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري، والأدلة على ذلك .
- **ثانيًا:** سبب تأليف هذه المخطوطة، وزمن تأليفها.
- **ثالثًا:** وصف نُسخ المخطوطة، وأماكن وجودها.

- **رابعًا:** منهج التحقيق .
- **خامسًا: صور** بعض لوحات نُسخ المخطوطة.

❖ **وأما القسم الثاني:** فهو قسم التحقيق، ويشتمل على النَّص المُحقَق .

❖ **وأما الخاتمة:** وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

❖ **الفهارس، وهي** متنوعة فيما بين:

١ فهرس الآيات القرآنية .

٢ فهرس الأحاديث النبوية .

٣ فهرس الأشعار.

٤ فهرس المصادر والمراجع .

٥ فهرس الموضوعات.

وأرجو- بعد ذلك- أن يكون البحث، بما تضمنه، قد قدم الجزء المحقق في سياقه واضحًا جليا لجمهور القراء، وأن يكون قد كشف عن جهد مصنفه فيه، وأوضح ماله من آراء وأفكار ورؤى وجهود فيما تناوله من الأبواب والمباحث البلاغية، وحدد قيمة المخطوط وأهميته بين كتب التراث البلاغي، وأن يكون منهجي في التحقيق قد ارتكز على القواعد والأصول الصحيحة المعروفة في مجال تحقيق المخطوطات، وأن يكون في البحث-بشكل عام- ما يفيد وينفع، وما يشفع لصاحبه في تناول موضوعه وبحثه ودراسته وتحقيقه.

والله الموفق.

****

تمهيد البحث

المطلب الأول

نبذة مختصرة إسماعيل بن غنيم الجوهري

هو: إسماعيل بن الشيخ غُنيم الجوهري المصري، عالم مشارك في بعض العلوم[١]، عُرِف بالجوهري أو الغنيمي على ما ورد في نسخ المخطوط، وكتب التراجم، ولم تُسعف كتب التراجم في إلقاء الضوء على المؤلّف إلا إشارات خاطفة، تركز على تحديد الاسم والعصر، وذِكر كثير من المؤلفات التي تبرهن على جهده وتبحره في علوم العربية، دون إشارة واضحة إلى سنة ميلاده، وهي إشارات لا تتجاوز الأسطر العشرة، فلم تتطرق إلى حياته بالتفصيل، سواءً عن أدبه وثقافته أم شيوخه وتلامذته، ومن هنا نستدل على أنَّ الجوهري كان مغمورًا، فلم يكن من العلماء المشهورين، فكأنَّه لم يكن رحَّالًا متنقلًا من بلدٍ إلى آخر حتى يشتهر ويُعرف؛ ولهذا لم أجد عنه سوى هذه الأسطر القليلة[٢]، فالمؤلف هو إسماعيل بن غنيم الجوهري، ولم تعرف سنة ولادته، لكنه تُوفي سنة ١١٦٥هـ/١٧٥٢م، وقد شارك في كثيرٍ من العلوم ؛ منها ما يتعلق بعلوم اللغة، ومنها ما يتعلق بعلوم الشريعة، ومنها ما هو في المنطق، ومنها ما هو في السيرة النبوية، ومعظمها رسائل قصيرة منها:

- إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أمَّا بعد (رسالة) [٣].

---

(١) **ينظر:** إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد ، تأليف الشيخ: إسماعيل بن غنيم الجوهري (ت:١١٦٥هـ) (٨)، محققة على ثلاث نسخ خطية ، تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زَهوي ، المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت ، ط/١ ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

(٢) **ينظر:** شرح الجوهري على منظومة الشبراوي-لإسماعيل بن غنيم الجوهري(ت:١١٦٥هـ-١٧٥٢م) ، تحقيق: أ/زينب إبراهيم (ماجيستير اللغة العربية)(١٧) ، مراجعة: ا.د/ يحيى جبر، رئيس مجمع اللغة العربية الفلسطيني، وأستاذ علم اللغة بجامعة النجاح الوطنية ، ضمن سلسلة أسفار العربية (٨)- مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

(٣) **ينظر:** إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت:١٣٩٩هـ)(٣٢/٣) عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا (رئيس أمور الدين)، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، بلا تاريخ. رسالة مخطوطة بدار الكتب المصرية باسم مؤلفها إسماعيل الجوهري برقم حفظ: ٤٦٨ معارف عامة عربي ، ورقم:٩٤ نحو تيمور عربي ، الرقم العام:١٧٥٣٥١، ورقم:٢٩٥١٨٦.

- رسالة في قول العلماء في (لا إله إلا الله) هل هي من قبيل عموم السلب أو من سلب العموم[١].
- رسالة في البسملة[٢].
- حلية ذوي المجد بجواهر العقد في الكلام على أمَّا بعد[٣].
- أجوبة على أسئلة للجلال السيوطي (رسالة).
- بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح القطر لابن هشام -في النحو[٤].
- شرح منظومة للشبراوي، فرغ منه سنة ١١٦٠هـ[٥].
- التجريد في إعراب كلمة التوحيد[٦].
- جواز وقوع النسخ (رسالة).
- حلل الاصطفا بشيم المُصطفى -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- منه نسخة مخطوطة بجامعة الرياض[٧].

---

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٢٥٠٩ تصوف عربي ، ورقم:٣٢١ توحيد عربي ، الرقم العام:٨٨٣٥١ ، ورقم عام:٣٢٥٩١ ، ورقم مايكروفيلم:٣٩٢٠٢.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٧٥٤٥ ج عربي، الرقم العام:٢١٧٩٩٩.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٧٢٨٤هـ عربي ، ورقم:٥٧٦٨ هـ عربي ، ورقم:٥٩٢ نحو تيمور عربي ، رقم المايكروفيلم ٢٦١٨٣ ، الرقم العام:٢٢٣٣٠٧ ، ورقم:٢٩٨٩٦١.

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ: ١١٥٤ نحو عربي ، ورقم:٤٩٣ نحو تيمور عربي ، الرقم العام:١٣٢٤٤١، ورقم:٢٩٨٠٥٦.

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٧٢٨٤٧٣١ نحو تيمور عربي ، رقم المايكروفيلم ٢٦١٨٣ ، الرقم العام:٢٢٣٣٠٧ ، ورقم:٣٠٠٠٦١ ، ومنه نسخة أخرى بعنوان شرح القصيدة النحوية لعبد الله الشبراوي الشافعي لجوهري برقم حفظ:١٦ نحو حليم عربي ، ورقم عام:٤٤٥٧٧١ ، ورقم مايكوفيلم:٥٤٦٦٣.

(٦) **ينظر:** معجم المؤلفين (٢٨٥/٢) .

(٧) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٥٠١ حديث تيمور عربي ، رقم المايكروفيلم ٢٣٨٨١ ، الرقم العام:٢٦٢٠٠١.

- فتح الأبواب المقفلة على مباحث البسملة، فرغ منها سنة ١١٥١هـ[١].
- رفع الأستار المُسبلة على مباحث البسملة[٢].
- شرح لفظ الجلالة[٣].
- القول المُحكم على ديباجة شرح السُّلَّم في المنطق[٤]، فرغ من تأليفه سنة ١١٦٥هـ[٥].
- الحاشية التي نحن بصدد تحقيقها المسماة: **حاشية الجوهري (إسماعيل بن غنيم) على مختصر السعد التفتازاني على التلخيص للجلال القزويني**[٦].

وفاته:

يبدو أنَّها كانت سنة ١١٦٥هـ، أو بعدها بقليل، والله أعلم[٧].

****

(١) **ينظر:** هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٢٢٠/١). مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٣٨١٤٧عربي، ورقم:٤٨٩١ج عربي ، ورقم:٩٢ نحو عربي ، الرقم العام:٢١١٧٩١، ورقم:٢١٧٨٠١ ، ورقم:٣٥٨٦٤١.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٥٢٠ تفسير تيمور عربي ، الرقم العام:٢٥٦٨٢١.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٥٦ علم الكلام عربي ، الرقم العام:٢٢٣٣٠٧، ورقم:٣٤٧٧٠٧.

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ: ١٠١ عربي تيمور، ورقم:١٦١ منطق تيمور عربي، الرقم العام:٣١٧١٦١ ، ورقم:٣١٧٤٥١.

(٥) **ينظر:** تحقيق مخطوط (إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد) تأليف: إسماعيل بن غنيم الجوهري . تحقيق ودراسة الدكتورة: سماسم بسيوني عبد العزيز مطر (٣٩٠) (مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة _جامعة الأزهر_ مصر ع ٣٠ ، ج٣ دار المنظومة) ٢٠٠٩م.

(٦) سأذكر كل تفاصيل النسخ التي حصلت عليها تحت عنوان وصف النسخ .

(٧) ينظر: إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد(٩).

المطلب الثاني

عن الخطيب القزويني (ت:٧٣٩هـ)

اسمه ونسبه:

هو: القاضي العَلَّامة، جلال الدِّين محمد بن عبد الرحمن بن عُمر بن أحمد بن محمد بن عبدالكريم بن الحسن بن عليّ بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دَلف بن أبي دلف العِجْلِي القَزْوِيني الشَّافعي، المعروف بخطيب دمشق[١] ونسبته إلى قزوين ترجع إلى أنَّ بعض أجداده سكنها، وهو عربيٌّ أصيلٌ؛ إذ يعود نسبه إلى أبي دُلَف العجلي قائد المأمون، وكان شاعرًا بليغًا جوادًا كريمًا[٢].

مولده:

وُلِد الخطيب القزويني سنة ست وستين وستمائة من الهجرة (٦٦٦هـ) بالموصل، وسكن الروم مع والده، ووُلِّي بِهَا قضاء ناحيةٍ، وَ سنُّهُ نحو عشرين سنة[٣].

لقبه وكنيته:

لُقِّبَ الخطيب القزويني بألقابٍ عدة، منها: "خطيب دمشق" و "قاضي القضاة"، كما اشتهر بين البلاغيين بـ"الخطيب القزويني"، أمَّا كنيته فكُنِّيَ بـ"أبي المعالي"[٤].

شيوخه:

أخذ العلامة القزويني– رحمه الله- الفقه في صباه عن والده، وأخذ المعقول عن شمس

(١) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، (٢٤٩/٥- ترجمة رقم: ١٨٤١)، تح: محمد عبد المعيد ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، و سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٧١/٣- ترجمة رقم: ٤٢٥٣)، والأعلام (١٩٢/٦).

(٢) ينظر: البلاغة تطور وتاريخ (ص/٣٣٥).

(٣) ينظر: رفع الإصر عن قضاة مصر، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، (ص/٣٦٦)، تح: د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ)، و سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٧١/٣ - ترجمة رقم: ٤٢٥٣).

(٤) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٤٩٢/٤) ، و معجم المؤلفين تأليف: عمر رضا كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ)، (١٤٦/١٠)، مكتبة المثنى، بيروت، لبنان ، و دار إحياء التراث العربي، بيروت، من دون.

الدِّين الأَيْكِيّ (ت:٦٩٧هـ)[١] وغيره، وسمع من الشَّيخ عِزِّ الدِّينِ الْفَارُوثِيّ (ت:٦٩٤هـ)[٢] وطائفة[٣].

وقد ذكر العلامة ابن حجر العسقلاني– رحمه الله – (ت:٨٥٢هـ) أنَّ الشيخ عمر بن إلياس بن يُونُس المراغي الصُّوفي كان يذكر أنَّ الجلال القزويني قرأ عليه قديمًا ويعتب عليه في عدم إنصافه له[٤].

تلاميذه:

ذكر الشَّيخ تقي الدين الفاسي المكي (ت:٨٣٢هـ) أنَّ الشيخ: سراج الدين أبو حفص الشافعي المقري الدمنهوري (ت:٧٥٢هـ)[٥] قد قرأ على العلامة جلال الدين القزويني كتاب (التلخيص) وصحبه مدة، واستفاد منه، وعظُم به[٦].

كما ذكر العلامة ابن حجر العسقلاني– رحمه الله- بعضًا من تلاميذه أثناء ترجمته لهم، منهم: الشيخ تقي الدِّين بن أبي الفتح المقدسي الصُّوري الصَّالحي الحنبلي (ت: ٧٠١هـ)[٧]،

---

(١) ينظر ترجمته في: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تأليف: ابن الملقن سراج الدين، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤ هـ)، تح: أيمن نصر الأزهري، و سيد مهنى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

(٢) ينظر ترجمته في: فوات الوفيات، تأليف: محمد بن شاكر الكتبي (ت: ٧٦٤هـ)، (٥٥/١)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: الأولى، ١٩٧٣م، والوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل ابن عبد الله بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، (١٣٨/٦: ١٣٩)، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات، (١٩٩/٣)، طبقات الشافعية، تأليف: أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين بن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، (٢٨٧/٢)، تصحيح وتعليق: د/ الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢٥٠/٥)، وبغية الوعاة (١٥٦/١).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٨٤/٤- ترجمة رقم: ٣٦٩).

(٥) ينظر ترجمته في: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، المؤلف: تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (ت: ٨٣٢ هـ)، (٣٧٠/٥: ٣٧١- ترجمة رقم: ٢١٩٤)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.

(٦) ينظر: السابق ذكره (٣٧١/٥).

(٧) ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (٣١/٧).

والشَّيخ جمال الدين الإسنوي (ت:٧٧٢هـ)[١]، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الحلبي (ت:٧٦٩هـ)[٢]، والشيخ الخطيب بن مرزوق التلمساني (ت:٧٨١هـ)[٣].

مؤلفاته:

(التلخيص) وهو تلخيصٌ لمفتاح العلوم للسَّكَّاكي، وقد نال هذا التلخيص من الشهرة والذيوع بين أرباب البلاغة ما نال؛ حيث قامت على هذا الكتاب الشروح والحواشي التي أرست قواعد البلاغة، كما ألف بعده كتاب (الإيضاح) الذي كان بمثابة الشرح لكتاب (التلخيص).

ولما كان يعظم الأرَّجاني الشاعر ويقول: إنه لم يكن للعجم نظيره؛ اختصر ديوانه فسماه: (الشَّذر المرْجاني من شعر الأرَّجاني) أو (السور المرجاني من شعر الأرَّجاني)[٤].

وفاته:

تُوُفِيَ - يرحمه الله تعالى- منتصف جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين وسبع مئة (٧٣٩هـ) وشيَّعَ جنازته خلقٌ عظيمٌ، ودُفِن في مقابر الصوفية[٥].

****

(١) ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٤٧/٣- ترجمة رقم: ٢٣٨٦)، والأعلام (٣٤٤/٣).

(٢) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل بن عبد الله بن محمد بن بهاء الدين الحلبي، البالسي الأصل، نزيل القاهرة، ولد سنة سبعمائة، وعن بدر الدين الزركشي أنه قال: (٦٩٤ هـ)، وقدم القاهرة مملقا، فلازم الاشتغال إلى أن مهر، ولازم أبا حيان حتى كان من أجلِّ تلامذته، وحتى صار يشهد له بالمهارة في العربية، وتفقه على القونوي والجلال القزويني، (ت:٧٦٩هـ).

تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤٢/٣: ٤٣- ترجمة رقم: ٢١٥٧).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني، شمس الدين، أبوعبد الله ولد بتلمسان (٧١١هـ)، وسمع بها من أبي بدر بن أبي عبد الله بن الإمام وأخيه أبي موسى ورحل قديمًا وحج (٧٣٦هـ)، فلقي بالمدينة جماعة وحمل عنهم، كما أخذ عن الخطيب القزويني وغيره (ت:٧٨١هـ).

تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٩٤/٥- ترجمة رقم: ٩٥٧).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: (٢٥١/٥: ٢٥٢)، و سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٧١/٣- ترجمة رقم: ٤٢٥٣)، وبغية الوعاة (١٥٧/١)، والأعلام (١٩٢/٦).

(٥) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٤٩٢/٤: ٤٩٣)، ومعجم المؤلفين (١٤٦/١٠).

المطلب الثالث

نبذة مختصرة عن التفتازاني

اسمه ونسبه:

مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفْتَازَاني، قال الحاجي خليفة: «هو مسعود بن القاضي فخر الدين عمر، ابن المولى الأعظم برهان الدين عبد الله، ابن الإمام الرَّبَّاني شمس الحق والدين، القارئ الشيخ سعد الدين التفتازاني، الإمام العلامة»[١].

مولده:

اختلف أصحاب التراجم والسير في تحديد سنة ولادته على قولين:

أولهما: يمثله ما نقله السيوطي عن ابن حجر أنه ولد سنة اثنتي عشرَة وَسَبْعمائة (٧١٢هـ)، وهو رأي كثير من المترجمين[٢].

ثانيهما: ويمثله ما ذكره العلامة الشوكاني، وهو أنه وُلِد بـ«تفتازان» في صفر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة من الهجرة (٧٢٢هـ)[٣].

وهذا التأريخ هو الأقرب للصواب؛ فقد رجحه العلامة أحمد بن مصطفى المشتهر بـ (طاش كبرى زاده) بعد أن نقله عن أحد تلامذة السعد[٤].

كنيته ولقبه:

ذكر صاحب (البدر الطالع) أن كنيته أبو سعيد[٥].

---

(١) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (ترجمة رقم: ٤٩٤٦- ٣/٣٢٩).

(٢) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: (١١٢/٦)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، (٢ / ٢٨٥)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، والأعلام (٢١٨/٧).

(٣) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٣٠٣/٢).

(٤) ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف: أحمد بن مصطفى المشتهر بـ(طاش كبرى زاده)، (ت: ٩٦٨هـ)، (٣٠٤/١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

(٥) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٣٠٤/٢).

لُقِّب مسعود بن عمر بـ«سعد الدين»، وهو لقب جماعة من العلماء، أجلُّهم مسعود بن عمر التّفْتَازاني، كما قال الحاجي خليفة[١].

ولمَّا كان مولده في (تفتازان)؛ نسب إليها[٢]، فاشتهر بالتفتازاني، حتى صار هذا كأنه علمٌ له وحده، لا يزاحمه فيه أحد، ولا ينصرف الذهن عند سماعه إلا إليه.

وثمة لقبٌ عرف به عند المتأخرين، وهو «العلامة الثاني» كأنهم يريدون بالأول العلامة الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، وكثرة هذه الألقاب دالة على شرف المسمى، وكثرة تردد اسمه في آثار من بعده[٣].

وفاته:

وقد اختلف العلماء في تاريخ وفاة السعد على ثلاثة أقوال:

قيل: إنّه توفي في السنة الحادية والتسعين وسبعمائة من الهجرة[٤].

وقيل: إنه توفي في السنة الثانية والتسعين وسبعمائة من الهجرة[٥].

وقيل: إنّه توفي في السنة الثالثة والتسعين وسبعمائة من الهجرة[٦].

****

(١) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (ترجمة رقم:٧٤٠٤- ٥/ ٢١).

(٢) ينظر: الأعلام (٢١٩/٧).

(٣) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لـ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) (١٨٦/١، ٢٥٥/٢، ٢٥٦، ٢٦٥، ١٩٢/٥... وغير ذلك)،- تحقيق: الأستاذ/علي عبد الباري عطيه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)، والتفتازاني وآراؤه البلاغية، تأليف: ضياء الدين القالش (ص/٢٣: ٢٦)، دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢٨٥/٢، وشذرات الذهب٥٤٧/٨، ومعجم المؤلفين(٢٢٨/١٢)

(٥) ينظر: الفوائد البهية للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي /١٣٥- تح/محمد بدر الدين أبو فراس النعساني – دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ، من دون ، والبدر الطالع ٣٠٤/٢

(٦) ينظر: الأعلام(٢١٩/٧).

أمَّا القسم الأول فهو الخاص بالدراسة

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول

الجهود البلاغية التي أشار إليها الغنيمي، ورأيه فيها

وأمَّا الحديث عن جهوده فالكلام فيه يطول، والرشد في أن يكون كلامًا موجزًا يلقى القبول، وكفانا للتدليل على ذلك أنَّ أولَ سطورٍ وقعت عيناي عليها في هذا الجزء المحقق فيها جهدٌ محمودٌ، وخيرٌ غير مردود.

أولاً: جهده في خلاف البلاغيين حول حذف المسند من قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾:

وأول ما يلقانا من جهوده– رحمه الله- هو رأيه في قوله- تعالى-: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[(١)]؛ فإنَّ هذا الجزء من هذه الآية الكريمة فيه خلافٌ بين البلاغيين؛ فمنهم من ذهب إلى أنَّ المحذوف هو المسند ومنهم من ذهب إلى أنه المسند إليه، ولكلِّ فريقٍ تأويلاته، فعلى حذف المسند يكون تقديره: فصبر جميل أجمل، وعلى حذف المسند إليه يكون تقديره: فأمري أو حالي صبرٌ جميلٌ[(٢)]، ومن هنا نظر الجوهري– رحمه الله- نظرة المنتقد في توجيه العلامة سعد الدين التفتازاني للمحذوف، قال الجوهري: " قوله: " أي: فصبر جميل أجمل" أي: من صبرٍ غير جميل، والصبر الجميل: هو الذى لا شكاية معه، وفي هذا التفضيل نظر؛ لأنه يشترط أنْ يكون المفضل عليه مشاركًا المفضل في أصل الفعل، فيجب أنْ يكون المفضل عليه –هنا- جميلًا في الجملة، مع أنه قُيِّدَ بأنه غير جميل، فلا يصح التفضيل"[(٣)].

وهذا الانتقاد ظاهره أنه انتقاد للتفتازاني– رحمه الله- ولكن باطنه أنه انتقاد للحفيد؛ ولعل ما يؤكد ذلك هو جوابه عن هذا الاعتراض، وكأنه لم يرتض بما قال الحفيد في حق جده التفتازاني – رحمهما الله، قال الجوهري: "**وأجيب: بأمرين:**

الأول: أنَّ عدم الجمال في المفضل عليه- وهو الصبر المصحوب بالشكاية- إنَّما هو بحسب الآخـرة من حيث الثواب، وهذا لا ينافي أنْ يكون فيه جمـال بحسب الدنيا من حيث

(١) سورة يوسف، من الآية (٨٣).

(٢) عروس الأفراح (٣٠٦/١) المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

(٣) قسم التحقيق (ص/ ٣٨)، وينظر: حاشية يس على الحفيد(٧٤/و).

تسكين القلب؛ لأنَّ إظهار الشكاية قد يفرج عن النفس ضيقها .

الثاني: أنَّ التفضيل على فرض أن يكون فيه جمال، وتفضيل الشيء على ما لا يشاركه في أصل الفعل واقع في الكلام لغرض من الأغراض الموجبة لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، كدفع ما يتوهم على الغرض[(١)]".

وبالتأمل فيما ذكره العلامة الجوهري – رحمه الله- نرى أنه قد وافق قول جل البلاغيين من أن الحذف في الآية الكريمة محتملٌ أن يكون للمسند؛ فلم يقل -رحمه الله- إن الحذف محصورٌ في المسند أو المسند إليه، ولكنه ردَّ على من انتقد تأويل التفتازاني لحذف المسند، وسكت عن تأويل حذف المسند إليه مما يعني رضاه عن ذلك، فتأمل – حفظك الله- هذا المقام؛ فإنه من مطارح الأنظار.

ثانيًا: رأيه في العدول عن المطابقة بين السؤال والجواب في الاسمية والفعلية:

وإذا تتبعنا ما ذكر الجوهري في حذف المسند، وجدنا أنه أدلى بدلوه في استشهاد البلاغيين لقرينة الحذف؛ حيث استشهدوا بقوله- تعالى-: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[(٢)]، وذكروا أنه لابدَّ للحذف من قرينةٍ تدل عليه؛ ليُفهَم منها المعنى بعد الحذف، وهذه القرينة كوقوع الكلام جوابًا لسؤال محقق، واستشهدوا بهذه الآية الكريمة، ولكن الجوهري – رحمه الله- لم يقف عند ذلك بالنقل أو مجرد الموافقة؛ حيث ذكر أنه لا يصح التمثيل بالآية لحذف المسند للقرينة المذكورة إلَّا لو قيل: (الله) في جواب (من خلق؟)، وأمَّا قبل ذلك القول، فالسؤال مفروضٌ، وكذا الجوابُ، فاحتاج إلى توجيه الكلام بما ذُكِرَ، ويمكن اعتبار السؤال ولو بحسب الصورة، فيكون الحذف في الآية من ذلك القبيل بدون ذلك التأويل؛ لأنَّ السؤال وجدت صورته وإن لم يقع بالفعل، ولكنه بخلاف المتبادر ولذلك عدل عنه الشارح الى ما ذكره[(٣)]".

ولم نكد نخرج عن هذه السطور إلا ونجد له– رحمه الله- جهدًا آخر في تردد البلاغيين عند تقدير المحذوف في الآية الكريمة: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ أهو فاعلٌ أم مبتدأ؟

---

(١) قسم التحقيق صـ/ ٣٨).

(٢) سورة: لقمان، من الآية (٢٥).

(٣) قسم التحقيق (ص/ ٣٩).

فقد ذكر– رحمه الله- أن المحذوف فاعلٌ وليس مبتدأ، كما ردَّ في معرض حديثه عن ذلك على من خالف هذا المذهب؛ حيث قال: "فإن قلت: يلزم على ذلك عدم المطابقة بين السؤال والجواب؛ لأنَّ السؤال جملة اسمية، والجواب جملة فعلية"، والأَوْلَى المطابقة[١]، والعدول إلى ترك المطابقة يحتاج إلى نكتة، وما النكتة؟ قلت:" ذكر السيد أن النكتة: التنبيه على المطابقة المعنوية؛ وذلك لأن السؤال جملة فعلية بحسب الأصل، فأصل (من قام؟) (أقام زيد وغيره؟)، والأصل في الآية: (أخلق السموات والأرض الله، أو غيره)، فأتى بكلمة (مَنْ) الدَّالة على تلك الذوات إجمالًا بدلًا عن الهمزة اختصارًا، وقُدِّمت على الفعل؛ لتضمنها للاستفهام، فصارت الجملة اسمية على صورة فعلية بحسب الأصل[٢].

هذا ما نقله الجوهري عن السيد الشريف، وكان من الممكن أن يرتضي به، ويكون كلامًا مقبولًا، ولكن حسه النقدي يأبى عليه ذلك ويتمنع؛ فقد انتقد السيدَ في هذا الكلام قائلًا: " وفيه نظر؛ لأنه يجب أن يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفعل، أو الفاعل، وهو المشكوك فيه منهما، ويؤخر عنها غير المقصود بالاستفهام، وهو المحقق المعلوم للمتكلم - كما سيأتي في بحث الإنشاء-، فتقول: (أقام زيد أم قعد؟)، إذا كان السؤال عن الفعل، وتقول: (أزيد قام أم عمرو؟)، إذا كان السؤال عن الفاعل، و(خلْق السموات والأرض) في الآية أمر محققٌ؛ لأنه مشاهَدٌ، والمشكوك فيه إنما هو الفاعل والخالق، فوجب أن يكون الأصل في الآية: الله خلق السموات والأرض، أم غيره، فالسؤال جملة اسمية في الصورة، وفي الأصل، فلم تصح هذه النكتة"[٣].

هذا ما انتقد به الجوهريُّ السيدَ الشريف، وكان باستطاعته أن يمرَّ بعد هذا النقد مرور الكرام، ولكنه دعَّم نقده بما كان ينبغي أن يُقالَ في نكتة العدول عن المطابقة، قال – رحمه الله-: "فالأولى أن يقال: "النكتة في ترك المطابقة: التنبيه على بلادة الكفار وعنادهم؛ لأنه إذا تحقق خلق السموات والأرض لا ينبغي لعاقلٍ أن يشكَّ في الفاعل؛ لأنَّ هذا الفعل البديع لا يليق إلا به – تعالى-"، فالمناسب لحالهم التردد في الخلق والحدوث الذى بلغ الغاية في الظهور"[٤].

(١) وهذا ردٌّ على العبادي؛ حيث ذكر في حاشيته ما يفهم منه ذلك (١٠٤/و، ١٠٥/ظ).
(٢) ينظر: حاشية السيد على المطول(١٤٤).
(٣) قسم التحقيق (ص/ ٤١).
(٤) قسم التحقيق (ص/ ٤١).

وخلاصة ما ذكر الجوهري– رحمه الله- أنه اختار أن يكون المحذوف في الآية فعلًا لا مبتدأ، وهذا هو الراجح؛ وذلك لأن السؤال إنما هو عن فاعل الخلق، لا عن الخلق نفسه، فخلق السماوات والأرض واقعٌ متحقق؛ ولأن القرينة فعلية والمطابقة بين القرينة والمحذوف أولى من ترك المطابقة، كذلك تقدير أن يكون المحذوف فعلًا أولى؛ لأنَّ الواقعَ عند عدم الحذف جملة فعلية، قال- تعالى-: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ الزخرف [٩]، وقال- تعالى-: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ يس [٧٨، ٧٩].

ثالثا: جهده في جعل المسند فعلًا:

وعندما وصل الجوهري إلى الحديث عن الأغراض البلاغية لجَعْلَ المسند فعلًا وقف على عبارة التفتازاني– رحمه الله-: **"والزمان جزء من مفهوم الفعل"**[(١)] واستدعى فيها ما ذكره الحفيد دون أن يصرح باسمه؛ حيث قال: "وفيه نظر؛ لأن المقصود دلالة الفعل على تجدد الحدث، وهذا الدليل إنما يدل على تجدد مجموع المعنى للفعل، لا على تجدد خصوص الحدث، فإن تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه، بل المقارن للزمان تارة يكون متجددًا، كـ(ضرب زيد)، وتارة يكون مستمرًا، كـ(علم الله)" [(٢)].

وقد وقف الجوهري - رحمه الله- في وجه الحفيد منتقدًا له، ومدافعًا عن جده التفتازاني، فقال: "وأجيب: بأن دخول الزمان الذى هو متجدد في مفهوم الفعل يؤذن باعتبار التجدد في الحدث؛ لأنَّ الزمان اعتبر في مفهوم الفعل على وجه المناسبة بينه وبين الحدث المقارن له، بدليل أنَّ أهل اللغة يفهمون من الأفعال ذلك، ويفسرونه به؛ وذلك إنما هو لذلك الاعتبار، فإذا استعملت الأفعال في الأمور المستمرة، لقولك: (علم الله، ويعلم الله) كانت مجازات، ومن ثم أجمعوا على أن هذه الأفعال ليست زمانية؛ لأنها لو كانت زمانية لكانت متجددة وحادثة، واللازم باطل، فظهر أن ما ذكره من الدليل على تجدد الحدث واضح"[(٣)].

---

(١) المختصر (٨٧).

(٢) ينظر: حاشية الحفيد (٤١٦/١).

(٣) وقد اتفق الجوهري بانتقاده هذا مع ما قال الفناري، والسيد الشريف الجرجاني؛ حيث إن هذا الجواب مفادٌ منهما .ينظر: حاشية الفناري على المطول(١٩٠/و)، حاشية السيد الشريف على المطول(١٨٣، ١٨٤).

وكلام الجوهري– رحمه الله- أقرب للقبول من كلام الحفيد؛ حيث إن الزمان متجددٌ داخلٌ في مفهوم الفعل مؤذنٌ باعتبار التجدد في الحدث، ويؤيده ما ذكره الدسوقي – رحمها الله-؛ حيث قال: "والفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له، ثم إنَّ الزمان عرفوه بأنه كم أي: عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات، أي: لا تجتمع أجزاؤه في الوجود فيكون كل منها حادثًا فمن لوازمه التجدد والحدوث، وإذا كان كذلك فينبغي أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له؛ لأجل المناسبة بين المتقارنين"[(١)].

وإذا ما سرنا قليلًا وجدنا للعلامة الجوهري – رحمه الله- جهدًا آخر؛ حيث انتقد الحفيد ذِكْرَ العلامة التفتازاني لقول الشيخ عبد القاهر: "موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء، من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئًا فشيئًا"[(٢)]؛ حيث ادَّعى الحفيد أنَّ هذا مخالف لما يتبادر من المتن من دلالة الاسم على الدوام، بل مخالف لما يتبادر من (المفتاح) و(الكشاف)[(٣)].

ولم يقف العلامة الجوهري من انتقاد الحفيد – رحمه الله- مكتوف الأيدي؛ بل أجاب على هذا الانتقاد بقوله: "**وأجيب:** بأنه ذكره إشارة إلى تلك المخالفة، وإن كان خلاف المتبادر، وفيه إشارة إلى الجمع –أيضًا- بأن كلام الشيخ محمولٌ على المعنى الوضعي، فالاسم بحسب الوضع مفيد للثبوت دون الدوام، وما في هذه الكتب على المعنى العارض بحسب القرائن الخارجية"[(٤)].

وعند النظر والتأمل في هذا الاعتراض نجد أن الجوهري كان موفقًا في رده على الحفيد؛ حيث إن الحفيد أشار إلى إفادة الاسم الثبوت دون الدوام، وأن ما قاله التفتازاني مخالف لما جاء في (المفتاح) و(الكشاف) من دلالة الاسم على الدوام كذلك، وقد رد عليه الجوهري بأنَّ ذِكْرَ التفتازاني لذلك من أجل الإشارة إلى هذه المخالفة، وكذلك من أجل الجمع بين المعنى الوضعي للاسم الذي هو الثبوت، والمعنى العارض الذي هو الدوام.

---

(١) حاشية الدسوقي على المختصر (٢/٣٧).

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز(١٧٤).

(٣) ينظر: الكشاف (٤/٨١٧)، ومفتاح العلوم(٢٠٧، ٢٤٧).

(٤) قسم التحقيق (ص/ ٥٠).

ولم يقف الجوهري – رحمه الله- في انتقاده للعلامة الحفيد عند هذا الحد؛ بل انتقده كذلك فيما أجاب به عن ذِكْرِ التفتازاني لقول الشيخ عبد القاهر؛ فقد تلمس الحفيد لذكر التفتازاني لقول الشيخ وجهَ صحةٍ، ولكن هذا القول لم يرتض به الجوهري، قال الجوهري: " فإن قلت:" الاسم يصح أن يحمل على الاستمرار التجددي باعتبار القرائن الخارجية كالفعل، كما يحمل على الدوام بواسطة تلك القرائن[١]".

أجاب على ذلك بقوله: "قلت: وجه ذلك مناسبة الاستمرار التجددي للفعل؛ لاشتماله على الزمان المتجدد"[٢].

رابعًا: جهده في الحديث عن أداة الشرط (إن):

وإذا ما وصلنا إلى حديثه عن أدوات الشرط - وأخص من بين الأدوات حديثه عن (إن)- وجدناه ينتقد العلامة السيد الشريف؛ حيث انتقد العلامةَ التفتازاني في قوله: "كان النادر موقعًا لـ (إن)"، قال العلامة السيد الشريف: "الراجح الوقوع موقع لـ (إذا) والمتساوي الطرفين موقع لـ (إن)، وأما الذي رجح لا وقوعه فليس موقعا لشيءٍ منهما إلا بتأويل، ولا شك أن الحكم النادر الوقوع راجح لا وقوعه فلا يكون موقعًا لـ (إن) إلا إذا اكتفي فيها بمجرد عدم الجزم والرجحان في جانب الوقوع"[٣].

وقد أجاب الجوهري – رحمه الله – عن هذا الاعتراض بقوله: "**وأجيب بأن:** (إن) لا تختص بالمشكوك، بل تدخل عليه وعلى المتوهم".

والصواب ما ذكره الجوهري، ويؤيده أقوال أهل العلم التي استند عليها لبيان صحة ما قال، فقد نقل أقوال العلماء تأييدًا لكلامه، قال: قال الرضي: "(إن) ليست للشك، بل لعدم القطع، فيشمل المشكوك والمتوهم"[٤]، ويوافقه قول المصنف فيما تقدم، لكن أصل (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط[٥]، وقال في المفصل:" يصح أن تقول: (إن طلعت الشمس إلا في

(١) وهذا هو قول الحفيد في حاشيته على المختصر (٤١٨/١).
(٢) قسم التحقيق (ص/ ٥١).
(٣) حاشية السيد الشريف على المطول (ضمن المطول) (ص/١٥٤).
(٤) شرح الرضي على الكافية (٨٧/٤).
(٥) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١١٩/٢).

اليوم الغيم آتِك)، ومعنى الاستثناء: إن طلعت الشمس في اليوم الغيم فلا آتك، ولا شكَّ أن طلوع الشمس في اليوم الغيم يترجح لا وقوعه، فهو من المتوهم"[١].

وإذا ما وصلنا إلى الحديث عن تقييد المسند بالشرط وتتبعنا ما أورده التفتازاني – رحمه الله- في قوله- تعالى-: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[٢] وجدنا للجوهري – رحمه الله- جهدًا آخر في هذا المضمار؛ حيث تكلم التفتازاني عن سر بلاغة هذه الآية، يقول :" القائلون بأن التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفائه، إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهى عن الإكراه، يعنى: أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها"[٣].

وقد وقف الحفيد- رحمه الله- عند قول التفتازاني هذا منتقدًا له؛ حيث ذكر أنَّ هذا يقتضى أن تكون المبالغة في هذه الصورة فقط، وهي عند إرادة التحصن لا مطلقًا[٤].

وقد ردَّ عليه الجوهري – رحمه الله- قولَه بأنَّ التقييد بذلك؛ لكون الإكراه لا يتحقق إلا في هذه الحالة لا لتخصيص التأكيد بها[٥].

وقول الجوهري أولى بالقبول؛ حيث إن التقييد بالشرط، كما ذكر الدسوقي، جاء لموافقة الواقع؛ لأنه لا يتأتى الإكراه عند انتفاء إرادة التحصن؛ لأنهن إذا أردن عدم التحصن كان أمرهن بالزنا موافقا لغرضهن، والطالب للشيء لا يتصور إكراهه عليه، وإن لم يردن تحصنا ولا عدمه، بل كن غافلات فلا يتأتى الإكراه؛ لأن الإكراه إنما هو للممتنع، غاية الأمر أن في أمرهن بالزنا تنبيهًا لهن إن كن غافلات[٦].

وإذا ما تتبعنا حديث السكاكي، والتفتازاني عن إتيان (إن) لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لإفادة معنى التعريض، واستشهادهم لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن

(١) المفصل للزمخشري (٤٤٠)، وينظر: قسم التحقيق (ص/ *).
(٢) بعض آية من سورة النور(رقم:٣٣).
(٣) المختصر (ص/٩٣).
(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٦/١).
(٥) قسم التحقيق (ص/ ٦٦).
(٦) حاشية الدسوقي على المختصر (٨٣/٢).

﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [١]، وجدنا قول التفتازاني: "ولا يخفى عليك أنه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الإشراك"[٢].

وهذا القول قد علَّق عليه العلامة الجوهري بقوله: "إشارة لرد ما توهمه الخلخالي من أن التعريض عام لمن صدر منهم الإشراك ولغيرهم، بناء على أن التعريض نشأ من إسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل، سواء كان ماضيًا، أو مضارعًا"[٣].

ولم يكتف العلامة الجوهري – رحمه الله- بإبراز مَنْ ردَّ عليه التفتازاني ولكنه نقل كلامه ثم وجهه هو الآخر متضامنًا فيه مع العلامة التفتازاني، قال –رحمه الله-: "ووجه الرد: أنه لا يتعارف التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل في المستقبل؛ لأن القصد من التعريض التوبيخ، وهو إنما يكون على ما وقع، لا على ما سيقع، وأن التعريض إنما نشأ من صيغة الماضي؛ لأنه على خلاف الأصل، فلابد له من طلب وجه لارتكابه، وهو هنا التعريض، وأما المضارع فهو على أصله، فلا معنى لإفادته التعريض"[٤].

هذا ما فصَّل به الجوهريُّ قولَ التفتازاني، وفي هذا التفصيل بيانٌ شافٍ وشرحٌ كافٍ ينم عن إلمام العلامة الجوهري بسبب دلالة الآية الكريمة على التعريض.

خامسًا: جهده في الحديث عن تعريف المسند:

وإذا ما وصلنا إلى الحديث عن تعريف المسند وجدنا للعلامة الجوهري– رحمه الله- نوعًا محمودًا من الجهود، فقد علَّق التفتازاني على بيت الخنساء:

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

بقوله: " ليس المعنى ههنا على القصر، وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر"[٥].

---

(١) بعض آية من سورة الزمر(رقم ٥٦).
(٢) المختصر (ص/ ٩٣).
(٣) مفتاح تلخيص المفتاح (ص/ ٢٦٣).
(٤) قسم التحقيق (ص/ ٦٨).
(٥) المختصر (٩٩).

وقد فصَّل فيه الجوهري- رحمه الله- ما كان مجملًا؛ حيث قال: "إذ لو أريد الحصر لقيل: إذا ظن حسن البكاء على قتيل غيرك رأيت بكاك الحسن، أي: لم يحسن إلا بكاك، ولم يحسن أن يقال: إذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن إلا بكاك، فالشرط المذكور دليل على أن الفرض إثبات الحسن لبكائه، وإخراجه من جنس بكاء غيره على القتلى، فلا دليل على الحصر"[(١)].

وقد حكم التفتازاني ههنا أن ليس في البيت ثمة قصر، وإن كان ظاهره يشير إلى وجوده، وقد سار الجوهري على هذا المذهب، وهو الصحيح؛ قال الدسوقي: "(قوله: أن ليس المعنى هنا على القصر) قصر الجنس على البكاء؛ وذلك لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثي قبيح كغيره، فالرد على ذلك المتوهم بمجرد إخراج بكائه عن القبح إلى كونه حسنا، وليس هذا الكلام واردًا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعي أنَّ بكاء غيره حسن أيضًا حتى يكون المعنى على الحصر، أي: إن بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك كما توهم؛ إذ لا يلائمه قوله: إذا قبح البكاء إلخ، وإنما الملائم له إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك، فيقال حينئذ: فإن بكاءك فقط هو الحسن الجميل"[(٢)].

وإذا ما وصلنا إلى كلام الخطيب والتفتازاني– رحمهما الله- في نهاية باب المسند وبالأخص حديثهما عن قوله- تعالى-: ﴿لَا رَيبَ فِيهِ﴾ وجدنا تعليلهما عدم تقديم الظرف في هذه الآية الكريمة بقولهما: "ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند إليه في: ﴿لَا رَيبَ فِيهِ﴾[(٣)] ولم يقل: لا فيه ريب؛ (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى) بناءً على اختصاص عدم الريب بالقرآن"[(٤)].

وقد وقف الحفيد – رحمه الله- عند هذا الكلام بالنقد فلم يرتضه؛ حيث ذكر أنه كلامٌ فيه نظر؛ لأنه يقتضى أن التقديم يفيد الثبوت المذكور من حيث إن التقديم يفيد الحصر مع أنه لا يلزم أن يكون لإفادة الحصر، بل ذلك هو الغالب، كما سيأتي في كلام المصنف،

(١) قسم التحقيق (ص/ ٧٧).
(٢)حاشية الدسوقي على المختصر (١٣١/٢).
(٣) سورة البقرة، من الآية (٢).
(٤) التلخيص(٣٢)، والمختصر(١٠٢).

فالأولى: لئلا يتوهم ثبوت الريب بتقديمه، نظرًا إلى أن الغالب فيه الحصر[١].

وقد ردَّ عليه العلامة الجوهري بقوله: "وأجيب: بأن المراد لئلا يتوهم الإفادة، أو يفيد توهم ذلك الأمر، فيكون الكلام على تقدير المضاف"[٢].

كما رد عليه كذلك في افتراضه الذي قال فيه: "فإن قلت: ظاهر كلام المصنف: أن حمل الآية على الحصر لا يصح؛ لأنه يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله؛ وذلك باطل؛ لأن غير القرآن من الكتب السماوية لا ريب فيه –أيضا- وفيه نظر؛ لأن غير القرآن من سائر الكتب السماوية محل للريب؛ لأن نفي الريب في القرآن إنما هو من جهة أنه معجز بسبب بلاغته، فلا ينبغي أن يكون محلًا للريب وهذا الأمر مفقود في غيره من الكتب"[٣].

ردَّ عليه الجوهري – رحمه الله – بقوله: " قلت: عدم حمل الآية على الحصر لكونه غير مقصود في المقام، لا لكونه لا تصح إرادته هذا، والصحيح أن غير القرآن من الكتب مثل القرآن في نفي الريب، وأن عدم حمل الآية على الحصر؛ لكونه لا تصح إرادته بناء على أن الإعجاز لا ينحصر في البلاغة، بل يكون بسبب الأخبار عن المغيبات –أيضًا-؛ وذلك موجود في غير القرآن من الكتب السماوية"[٤].

وأتفق مع ما رد به الجوهري على الحفيد؛ حيث إن كل ما أنزله الله – سبحانه وتعالى- من الكتب السماوية لا محلَّ فيه للريب والشك في ذاته، بصرف النظر عما حدث به من تحريف أو تبديل بشري.

سادسًا: جهده في باب أحوال متعلقات الفعل:

وإذا تتبعنا جهود الجوهري – رحمه الله- في باب متعلقات الفعل وجدنا له ما يرضي من الجهود؛ فقد علق العلامة الحفيد على تعليق العلامة التفتازاني في قول الشاعر:

---

(١) حاشية الحفيد على المختصر(٢/٤٣٥، ٤٣٦).

(٢) قسم التحقيق (ص/ ٨٣).

(٣) حاشية الحفيد على المختصر(٢/٤٣٥، ٤٣٦).

(٤) وقد اتفق في ذلك الرد مع رد العلامة ابن قاسم العبادي في حاشيته على المختصر(١٢٩/ظ)، قال:" وأقول: فيه بحث؛ لأن الإعجاز لا ينحصر في باب البلاغة لتخصيصه بالقرآن، بل من أسبابه الإخبار عن المغيبات كما بينه صاحب الشفا، وغيره".

فلم يبق منى الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرًا

فقد علق عليه التفتازاني بقوله: "ولم يقل: لو شئت بكيت تفكرًا؛ لأنّ تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم"[(١)].

أمَّا الحفيد فقد علق على تعليق التفتازاني بقوله: " وفيه: أنّه لو كان الأمر كذلك؛ لوجب أن يذكر التفكُّر مفعولًا لأبكى" [(٢)].

وقد أجاب عليه العلامة الجوهري– رحمه الله- بقوله: "وأجيب بأن: المفعول فضلة يجوز حذفه، وبأنه يجوز أن يكون من باب التنازع، وأعلمنا الثاني، وقدرنا للأول ضمير المتنازع فيه، وحذف؛ لأنه فضله، فالأوْلى: الرد عليه بما ذكره المصنف من مخالفة المراد الدال عليه السياق"[(٣)].

كذلك رُدَّ قول العلامة التفتازاني– رحمه الله-: "إن المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام، والرد عليهم- بأن هذا الكلام فيه نظر؛ لأن المشركين يعتقدون أن اسمه–تعالى- يبتدأ به –أيضا- فابتداء الموحد الأمور باسمه– تعالى- لا يتأتى به الرد عليهم؛ لأنهم يعتقدونه.

وقد أجاب الجوهري– رحمه الله- على هذا النظر بقوله: "وأجيب: بأن القصر المذكور قصر إفراد، لا قصر قلب، بمعنى: أن الابتداء به ينبغي أن يكون اسمه –تعالى- دون اسم غيره، وهم يعتقدون أن كلا من الاسمين ينبغي أن يبتدأ به، فيكون تخصيص الموحد الابتداء باسمه –تعالى- للرد على المشركين بهذا المعنى"[(٤)].

وردُّ الجوهري على الحفيد هو الأقرب إلى الصواب– والله أعلم-، وكذلك فيه تلمُّسٌ لأحوال ومعتقدات المشركين الذين كانوا ينظرون إلى أفعال الموحدين، ومن ثم فإن الابتداء باسمه- تعالى- جاء على طريق قصر الإفراد؛ للرد عليهم، وأن هذا الاسم هو الجدير أن يبتدأ

---

(١) المختصر(١٠٨).

(٢) حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٥/٢).

(٣) ينظر: الإيضاح ضمن البغية(١٥٥/٢).

(٤) وكان بإجابته هذه متفقًا مع كثير من أصحاب الحواشي، ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٥٠/٢)، حاشية حفني على المختصر(٢٠٧/و)، وحاشية يس على المختصر (٧٧/و).

به لا ما كانوا يعبدونه من دون الله.

وبعد؛ فقد كان للعلامة المحقق إسماعيل بن غنيم الجوهري جهودًا ليست بالقليلة في علم البلاغة، وقد تجلى هذا الأمر من كثرة اعتراضاته ومناقشاته – لاسيما للعلامة الحفيد رحمه الله- وهذا ديدن أصحاب الحواشي فيما بينهم؛ فقد كثرت نقداتهم واعتراضاتهم لبعضهم البعض؛ حتى إنه قد أتى من بينهم من ألف حاشيته خصيصًا لتوجيه النقد إلى غيره.

والله – سبحانه وتعالى- أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمئاب.

****

المبحث الثاني

ويشتمل على:

أولًا: توثيق اسم المخطوطة، ونسبتها إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري، والأدلة على ذلك:

اسم الحاشية: حاشية إسماعيل بن غنيم الجوهري على مختصر السعد التفتازاني على التلخيص للجلال القزويني " للأدلة الآتية:-

أولًا: كل نسخة من نسخ هذا المخطوط كُتب عليها بخطٍ واضحٍ عنوان: حاشية إسماعيل الغنيمي على شرح المختصر، أو حاشية الغنيمي على مختصر التفتازاني على التلخيص، أو قطعة من حاشية الشيخ إسماعيل على شرح المختصر على التلخيص، أو حاشية إسماعيل بن غنيم الجوهري على مختصر السعد على التلخيص، أو حاشية على شرح المختصر لإسماعيل بن غنيم الجوهري، مع ملاحظة اتفاق جميع المكتبات التي بها نسخ المخطوط على نسبتها لإسماعيل بن غنيم الجوهري.

ثانيًا: موافقة اسم المخطوط مضمونه ومحتواه ؛ حيث ذكر فيه عبارات مختصر السعد التفتازاني وقام بالتعليق عليها، وناقش الأقوال فيها، وشرحها شرحًا وافيًا.

ثالثًا: قول الغنيمي نفسه ؛ حيث أشار في مقدمة الحاشية بعد أن نسبها إلى نفسه: "هذه حواشٍ على مختصر العلامة التفتازاني تتضمن إيضاح ما كتبه عليه حفيده..، وقد اقتصرت على ما كُتب عليه من المواضع، وألبست عرائس معانيه حلل عبارات لاحت كواكبها في سماء المطالع، مبينًا ما فيه من الحذف والخلل، ضامًا إليه ما يحتاج من الأحكام والعلل ...إلخ"[(١)] .

وهذا مما تتفق فيه جميع النسخ.

وأما عن توثيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه "إسماعيل بن غنيم الجوهري" فأقول: بعد مدارستي ومعايشتي لهذه الحاشية تأكدت أنها لصاحبها إسماعيل بن غنيم الجوهري، واستندت في ذلك لأدلة منها:-

(١) اللوحة الأولى من جميع نسخ المخطوط .

أولًا: ذكر المؤلف اسمه كاملًا في مقدمة الحاشية ؛ حيث قال:" فيقول الفقير الحقير إلى المولى الكبير إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري -منحه الله التوفيق الباطني والظاهري-هذه حاشية على المختصر...إلخ "[١].

ثانيًا: جميع نسخ المخطوط التي عثرت عليها في المكتبة الأزهرية، ودار الكتب المصرية، والمكتبة المركزية بوزارة الأوقاف اتفقت عناوينها على أنها لإسماعيل بن غنيم الجوهري، وكذا اتفقت بدايتها ونهايتها مما يؤكد نسبة المخطوط لصاحبه .

ثالثًا: ما ذكرته فهارس المكتبات والمخطوطات، وذلك في كلٍ من دار الكتب المصرية بحي باب الخلق وكورنيش النيل، والمكتبة الأزهرية بحي الدرَّاسة بجمهورية مصر العربية **من نسبة** الحاشية المخطوطة له.

رابعًا: مما يؤكد نسبة هذا المخطوط إلى الشيخ الجوهري ما ذكره العلامة الدسوقي في حاشيته على المختصر، المعروفة بحاشية الدسوقي، لمحمد بن عرفة الدسوقي على مختصر السعد التفتازاني شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني ؛ حيث تعرَّض لذكر اسم الشيخ الجوهري في أكثر من موضع، منها قوله:" المراد بالجمع ما فوق الواحد، وإنما اعتبر ذلك مع أن الخلل يتحقق بلازمٍ واحدٍ، وواسطة واحدة ؛ لأنه الغالب ؛ إذ الغالب أن الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط، كذا ذكر العلامة الغنيمي". [٢]، وقوله :" صيغة الأمر لطلب حصول أمر مطلقًا ؛ سواءً كان في الذهن كـ (علمني)، أو الخارج كـ (قم)، فيدخل في الاستفهام بعض صور الأمر. ا هـ غنيمي".[٣]، والمواضع الدالة على ذلك في حاشية الدسوقي كثيرة.

وبهذا يثبت - بما لا يدع مجالًا للشك - أن محتوى حاشية إسماعيل بن غنيم الجوهري على مختصر السعد التفتازاني على التلخيص للجلال القزويني هو لصاحبها إسماعيل بن غنيم الجوهري .

---

(١) اللوحة الأولى من جميع نسخ المخطوط .

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر السعد(١٩٧/١).

(٣) حاشية الدسوقي على مختصر السعد(٣٢١/٢).

ثانيًا: سبب تأليف هذه المخطوطة، وزمن تأليفها.

- أما سبب تأليفه لهذه الحاشية فقد صَرَّح به الغنيمي في مقدمة حاشيته ؛ حيث قال: "هذه حاشية على المختصر للعلامة التفتازاني تتضمن إيضاح ما كتبه عليه حفيده .. من المعاني، وقد اقتصرتُ على ما كَتبَ عليه من المواضع ... مُبينا ما فيهِ من الحذف والخلل، ضامًا إليه ما يحتاج له من الأحكام والعلل، مستعينًا في ذلك بمانح الصواب، راجيًا بذلك من المَولى الوهَّاب الفوز يوم المآب ."[١]

- وعن زمن تأليفها أقول:

قدّ تبين بعد البحث والاستقراء أن صاحب المخطوطة- إسماعيل بن غنيم الجوهري- تُوفي قبل أن ينتهي من عمله هذا، <u>ومما يؤكد ما ذهبت إليه:</u>

اتفاق جميع نسخ المخطوط على خاتمةٍ واحدةٍ سواءً منها نسخة المؤلف(الأصل)، أم ما كتب بعدها بأيدي النُساخ .

ويعزز ذلك -أيضًا- ما عنَّ لي وأنا بصدد البحث عن نسخ المخطوط بدار الكتب المصرية بباب الخلق، فقد وجدت بالنسخة التي تحت الرقم العام ٣٠٠٧١٨، ورقم حفظ: ١٢٢ بلاغة تيمور (عربي)، ومايكرو فيلم رقم ٤١٨٠ أنه بعد ذكر الخاتمة التي اتحدت فيها جميع النسخ[٢]، قال الناسخ :" ههنا وقف المؤلف وتُوفي رحمة الله -تعالى- عليه" .

ثالثا: (وصف نسخ المخطوطة، وأماكن وجودها):

ولقد عثرت على ثلاث نسخٍ من المخطوط للجوهري بالمكتبة الأزهرية؛ رمزت لها بالأحرف (أ، ج، د):

النسخة الأولى: وهي التي رمزت لها بالحرف (أ) أو "الأصل" وجاءت تحت عنوان:

(حاشية إسماعيل الغنيمي على شرح المختصر) وهي النسخة التي سوف أعتمدها أصلاً -بعون الله وتوفيقه- ؛ حيث إن هذه النسخة هي أقدم النسخ التي عثرت عليها؛ إذ إنها بخط

(١) اللوحة الأولى من جميع نسخ المخطوط .

(٢) وهي: " كمّ متصل... إلخ . الكم: عرض يقبل القسمة لذاته ، والمراد بالاتصال: أن يكون لأجزائه" .

المؤلف[١]، وتتميز بحسن الخط ووضوحه إلا في القليل النادر، وبأنها شبه خالية من السقط[٢]، وتمتاز بقلة التصحيفات والتحريفات، والسلامة من آثار الرطوبة والأرضة، وعوامل التأثير فيها) .

المؤلف: إسماعيل الغنيمي . **الرقم العام**: (٣٤٣١).

العنوان من صفحة العنوان: حاشية إسماعيل الغنيمي على شرح المختصر. **العنوان الموثق**: حاشية الجوهري على مختصر السعد التفتازاني على التلخيص للجلال القزويني[٣].

فاتحة المخطوط: "هذه حاشية على المختصر للعلامة التفتازاني تتضمن- أيضا- ما كتبه عليه حفيده المولى أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين من المعاني، وقد اقتصرت على ما كتب عليه من المواضع" [٤].

خاتمة المخطوط: "فالأولى الجواب بأن المراد بـ "الجسم": المقدار؛ من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، والقرينة على ذلك التمثيل فتأمل. قوله "كم متصل... إلخ" "الكم": عرض يقبل القسمة لذاته، والمراد بـ "الاتصال": أن يكون لأجزائه"[٥].

---

(١) وهذا مذكور في اللوحة الأخيرة من هذه النسخة ؛ حيث وجدت مكتوبًا في اللوحة(١٩٧/و) بخط غير خط المنسوخ: هذا آخر ما وجدته بخط شيخنا خاتمة المحققين ، وعلَّامة المدققين ، البارع الأديب ، والفطن النجيب ، سيدي الشيخ إسماعيل غنيم الجوهري ، رحمه الله تعالى آمين.

(٢) أقصد بالسقط هنا: سقط اللوحة الذي ربما يتعرض له أي مخطوط بضياع بعض لوحات منه ، وليس سقط الكلمات ، فهذا لا يحدث-غالبًا- في نسخة الأصل التي بيد مؤلفها ، وكثير الحدوث من النُساخ حينما يصعُب عليهم قراءة بعض الكلمات ، أو السهو عن بعضها .

(٣) يقصد من ذلك أنَّ المعلومات عن المؤلف ومخطوطِهِ مُوثَّقة مِن: (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون) لإسماعيل البغدادي (ت:١٣٩٩هـ) (٣٢/٣).

(٤) اللوحة (٢/ظ) من هذه النسخة .

(٥) اللوحة (١٩٦/و) الأخيرة من هذه النسخة . هكذا وردت النهاية لهذا المخطوط ؛ حيث لم يكمله الغنيمي-رحمه الله-نظرًا لوفاته ، واتحدت كل النسخ في هذه النهاية ، وتمام الكلام في مختصر السعد:" (المقادير) -جمع مقدار- وهو: كم متصل قار الذات كالخط والسطح .(والحركات) والحركة هي: الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج. وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح (وما يتصل بها) أي: بالمذكورات كالحُسن والقُبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخِلقة التي هي مجموع الشكل واللون ، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة." مختصر السعد التفتازاني (١٩٣).

الوصف المادي :

الطول:٢١سم، **العرض:** ١٦,٥سم، **عدد اللوحات:**١٩٦، **المسطرة:**٢٣، **الشكل:** كتاب.

المادة المكتوب عليها: ورق، **الزخارف:** لا توجد. **لون المداد في العنوان الرئيس:** أسود . **لون المداد في العنوان الفرعي:** أحمر. **في النص:** أسود و أحمر. **نوع الخط:** نسخ . **حالة النسخة:** النسخة بها أكل أرضة/رطوبة/تفكك . **الحاجة إلى الترميم:** متوسطة . **حال التجليد:** قديم . **المادة:** كرتون .**الزخرفة:** ملونة . **الحاجة إلى التجليد:** متوسطة .**تاريخ النسخ:** غير موجود . **الموضوع:** بلاغة، **اللغة:** عربي .

النسخة الثانية: وهي التي رمزت لها بالحرف (ج)، وهي أفضل النسخ بعد الأصل ؛ من حيث جودة الخط ووضوحه، وجاءت بعنوان: **(حاشية الغنيمي على مختصر التفتازاني على التلخيص).**

الرقم العام:٩١٠٢٣، **المؤلف من الغلاف:** الغنيمي . **المؤلف من المقدمة أو الخاتمة:** إسماعيل بن غنيم الجوهري. **العنوان من صفحة العنوان:** حاشية الغنيمي على مختصر التفتازاني على التلخيص.

فاتحة المخطوط: "هذه حواشٍ على المختصر للعلامة التفتازاني تتضمن إيضاح ما كتبه عليه الحفيد المولى أحمد بن محمد بن يحيى بن سعد الدين من المعاني"[(١)].

خاتمة المخطوط: "كم متصل... إلخ" ."الكمّ": عرض يقبل القسمة لذاته، والمراد بـ "الاتصال": أن يكون لأجزائه. والله أعلم"[(٢)].

الوصف المادي:

الطول:٢١,٥سم، **العرض:** ١٦,٥سم، **عدد اللوحات:**١٥٠، **المسطرة:**٢٥، **الشكل:** كتاب.

المادة المكتوب عليها: ورق . الزخارف: لا توجد . **لون المداد في العنوان الرئيس:** أسود. **لون المداد في العنوان الفرعي:** أسود . **في النص:** أسود . **نوع الخط:** بعد مطالعة خط

(١) اللوحة (٢/ظ) من هذه النسخة .

(٢) اللوحة (١٥٠/و) من هذه النسخة .

النسخة وجدته خط نسخ، مع تسهيل الهمزات . **حالة النسخة**: النسخة بها أكل أرضة/ تلوث/ تفكك . **الحاجة إلى الترميم**: ماسّة . **حال التجليد**: قديم . **المادة**: كرتون . **الزخرفة**: ملونة . **الحاجة إلى التجليد**: متوسطة . **تاريخ النسخ**: ١٢١٨هـ، **الموضوع**: بلاغة . **اللغة**: عربي .

النسخة الثالثة: وهي التي رمزت لها بحرف (د) ولم يذكر فيها أي تاريخ، وجاءت تحت عنوان :**(قطعة من حاشية الشيخ إسماعيل على شرح المختصر على التلخيص)** **المؤلف**: إسماعيل بن غنيم الجوهري . **الرقم العام**: ٥٤٥٧.

العنوان من صفحة العنوان: قطعة من حاشية الشيخ إسماعيل على شرح المختصر على التلخيص .**العنوان من الغلاف**: حاشية الشيخ إسماعيل الجوهري على شرح السعد .

فاتحة المخطوط:" هذه حواشٍ على المختصر للعلامة التفتازاني تتضمن إيضاح ما كتبه عليه حفيده.. ." (١)

خاتمة المخطوط: "كم متصل...إلخ. الكم: عرض يقبل القسمة لذاته، والمراد بالاتصال: أن يكون لأجزائه المفروضة كحد مشترك تتلاقى فيه عند التجزئة، أي: المقدار الموصوف بالطول مثلا: إذا جزأته وَهْمًا، وجعلته طرفين كان بين طرفيه حدٌ موهوم يتلاقى فيه الطرفان"(٢).

الوصف المادي:

الطول:٢٢سم، **العرض**: ١٦سم، **عدد اللوحات**:١٠٦، **المسطرة**:٢٩، **الشكل**: كتاب، **المادة المكتوب عليها**: ورق، **الزخارف**: لا توجد . **لون المداد في العنوان الرئيس**: أسود . **لون المداد في العنوان الفرعي**: أسود . **في النص**: أسود .**الخط**: تبين لي بعد مطالعة النسخة أنه خط نسخ مسهل الهمزة، تصعب قراءته ؛ لتداخل بعضه ببعض . **حالة النسخة**: النسخة بها تآكل أطراف/ تلوث/ تفكك . **الحاجة إلى الترميم**: متوسطة . **حال التجليد**: قديم . **المادة**: كرتون . **الزخرفة**: ملونة . **الحاجة إلى التجليد**: متوسطة . **تاريخ النسخ**: غير موجود، **الموضوع**: بلاغة . **اللغة**: عربي .

---

(١) اللوحة (٢/ظ) من هذه النسخة .

(٢) اللوحة (١٠٦/و) من هذه النسخة .

وعثرت في المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بوزارة الأوقاف على نسخة واحدة رمزت لها بحرف (ب)؛ وهي نسخة تمتاز بوضوح الخط، وخلوها من عوامل التأثير والبلى، إلا أن بها سقطًا كبيرًا .

وبياناتها على النحو الآتي:

الرقم العام: ٢٩٨٢، **عنوان المخطوط:** حواشٍ على مختصر التفتازاني . **مكان الأصل:** مكتبة الدرديري . **رقم الأصل:** ٣٧٤ (ضمن مجموعة) **التجليد:** حديث . **المادة:** كرتون، وجلد . **زخرفة التجليد:** ملونة . **الحاجة إلى التجليد:** غير ضرورية . **المؤلف من صفحة العنوان:** إسماعيل غنيم . **المؤلف من المقدمة:** إسماعيل بن غنيم الجوهري . **اللغة:** عربي . **المقاس:** ٢٢سم، ١٦سم، **عدد اللوحات:** ١٢٩، **المُسطرة:** ٢٣، **الشكل:** كتاب، **المادة:** ورق، **النسخة تحتوي على:** علامات مائية، وتعليقات، وبها خروم . **لون المداد في العنوان الرئيس:** أسود . **لون المداد في العنوان الفرعي:** أسود. **الخط:** بعد المُطالعة تبين لي أنه خطٌ مزيجٌ من النسخ والرقعة، محقق الهمزة . **سنة النسخ:** غير مذكورة.

فاتحة المخطوط: "حمدًا لمانح البيان، وفاتح أبواب التبيان ... وبعد فيقول الفقير الحقير .. تتضمن إيضاح ما كتبه عليه حفيده المولى أحمد .. ."[(١)]

خاتمة المخطوط:" الجواب: بأن المراد بـ "الجسم": المقدار، من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، والقرينة على ذلك التمثيل فتأمل . كمّ متصل ..إلخ "الكم": عرض يقبل القسمة لذاته، والمراد بـ (الاتصال): أن يكون لأجزائه ."[(٢)]

رابعًا: (منهج التحقيق) :

إذا كانت غاية التحقيق هي إخراج الكتاب على الصورة الأولى التي أرادها مؤلفه، فقد تتبعت هذا المنهج لإخراج هذا الكتاب على صورة يسهل الاطلاع عليها والانتفاع بها، واتبعت في سبيل ذلك ما يأتي:

---

(١) اللوحة (١/ظ). .

(٢) اللوحة (١٥٨/و) الأخيرة .

- المقابلة بين النُّسخ المخطوطة معتمدًا النسخة الأصل، ومثبتًا الفرق بين النُسخ في الهامش، مع مراعاة الدِّقة والأمانة والتأنّي، حتى يخرج النَّص في أتمّ صورة وأوفاها وأصحّها، وكما يرضاه صاحبه، وقد وقفت طويلًا أمام هذا الأمر؛ ليقيني بأن هذا هو الغرض الرئيس، والهدف المنشود من التحقيق .
- التنبيه على الزيادة أو النقص الواقع في المتن بوضعهما بين معقوفين [ ] .
- الإشارة إلى نهاية كل لوحة من المخطوط في النص المحقق ؛ تبعًا لما جاء في النسخة (أ) التي اعتمدتها أصلًا .
- تحرير النص وفق القواعد الإملائية، مع مراعاة علامات الترقيم، وتحقيق الهمزات التي سهلها المؤلف.
- أشرت إلى نهاية كل لوحة في النسخ الثلاث (ب)، و(ج)، و(د) بهامشٍ ذكرت فيه رمز النسخة ورقم اللوحة التي تليها.
- وضع علامة تُبين وجه الصفحة من ظهرها عند نهاية كل صفحة من المخطوط بين قوسين هكذا: (و) أي: وجه الصفحة، (ظ) أي: ظهرها .
- جاء في النسخ الأربع المعتمد عليها في المقابلة بعض الاختصارات التي يرمُز بها النُساخ إلى بعض الألفاظ التي يتكرر ذكرها في معظم لوحات الحاشية، وقد أكملت هذه الاختصارات عند النسخ، وأشرت إلى ذلك في الهامش ؛ وذلك لأن هذه الاختصارات قدّ تخفى على بعض القراء في العصر الحاضر، فأردت عدم انقطاع ذهن القارئ، وإتاحة جميع السُبل للفهم السريع، ومن أهم هذه الاختصارات: المُص: يقصد به: المصنف، وهو العلامة القزويني، الش أو الشر: يقصد به الشارح، وهو العلامة التفتازاني، وقد يقصد بها: الشرح، وهو كتاب المطول، ح: والمقصود به: حينئذٍ.
- وضع نص المختصر بين علامتي تنصيص وتميزه بخط واضح.
- الإشارة إلى ما نقله الجوهري في المتن من المختصر، في الحاشية، وذكر ما يتصل به من سياق الكلام، حتى يستطيع القارئ أن يفهم ما أشار إليه في المتن.
- تخريج الآيات القرآنية بذكر اسم السورة، ورقم الآية التي تتضمنها، وضبطها بالشكل

- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الصحاح، والمسانيد، والمستدركات .
- تخريج الأشعار بالرجوع إلى دواوين أصحابها – إن وجدت – أو من المصادر المعتمدة.
- نسبة الآراء التي نقلها المؤلف إلى أصحابها والتأكد من صحة ما نقله ، وبخاصة تلك النقول التي سها الشيخ الغنيمي عن نسبتها .
- التعريف بالأعلام تعريفًا موجزًا معتمدًا في ذلك على كتب التراجم
- توضيح الألفاظ الغريبة، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم.
- التعريف بالأماكن والمواضع والبلدان من المصادر المعتمدة في ذلك .
- وقفت عند بعض المسائل والنكات البلاغية بالشرح والتحليل، مستفيدًا من نقل عبارات السابقين، أو نقل أفكارهم .
- ترتيب المصادر في الحواشي ترتيبًا زمنيًا.
- إضافة بعض الألفاظ التي يستقيم بها النص في الهامش، ووضعها بين معقوفين، والتنبيه عليها .
- وضع كتب المعاجم التي حققت منها النص بين معقوفين.
- وضع عناوين رئيسة وجانبية لجزئيات البحث؛ تعين الباحث على تحديد عناصره، وتساعد على جمع الفكرة عند القارئ بين قوسين معقوفين .
- وضع الكلام الفارسي، والبحور الشعرية، والاختلاف بين النسخ بين معقوفين، باستثناء بعض المواضع التي يحدث فيها لبس.
- وضع صور لبعض صفحات النسخ التي اعتمدت عليها في بداية قسم التحقيق.

****

[القسم الثاني :النص المحقق]

[باب المسند]

[قوله:][(١)]" **أي: فصبر جميل** [**أجمل**"[(٢)]][(٣)] أي: من صبرٍ غير جميل[(٤)]، والصبر الجميل: هو الذى[١٣٧/و] لا شكاية معه[(٥)]، وفي هذا التفضيل نظر؛ لأنه يشترط أنْ يكون المفضل عليه مشاركًا المفضل في أصل الفعل، فيجب أنْ يكون المفضل عليه –هنا- جميلًا في الجملة، مع أنه قيد بأنه غير جميل، فلا يصح التفضيل[(٦)].

[اعتراض وجواب]

وأجيب: بأمرين: **الأول:** أنَّ عدم الجمال في المفضل عليه - وهو الصبر المصحوب بالشكاية- إنَّما هو بحسب الآخرة من حيث الثواب، وهذا لا ينافي أنْ يكون فيه جمال بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب؛ لأنَّ إظهار الشكاية قد يفرج عن النفس ضيقها . **الثاني:** أنَّ التفضيل على فرض أن يكون فيه جمال، وتفضيل الشيء على ما لا يشاركه في أصل الفعل واقع في الكلام لغرض من الأغراض الموجبة لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر[(٧)]، كدفع ما يتوهم على الغرض[(٨)]، والتقدير كما في قولهم: (زيدٌ أفضل من الِحمار)[(٩)].

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يوسف: ٨٣ يحتمل الأمرين: حذف المسند، أو المسند إليه، أي: فصبر جميل أجمل". المختصر(٨٣).

(٣) ما بين المعقوفين في "ج"(أي: أجمل).

(٤) ينظر: همع الهوامع (٣٩٠/١)، وفيه:" أَي: شأني صَبر جميل، أَو صَبر جميل أمثل من غَيره".

(٥) ينظر: الكشاف (٤٥١/٢) وفيه:" والصبر الجميل جاء في الحديث المرفوع «أنه الذي لا شكوى فيه إلى الخلق» ألا ترى إلى قوله: إِنَّما أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ. أخرجه الطبري من طريق حيان بن أبى حثلة قال: سئل رسول الله - ﷺ- عن قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾قال: « صبر لا شكوى فيه، من حيث لم يصبر» هذا مرسل". وتفسير البيضاوي (١٥٨/٣).

(٦) ينظر: حاشية يس على الحفيد(٧٤/و)، وحاشية الهندي على المختصر(٢٥٢/١).

(٧) ينظر: حاشية الفناري على المطول(١٨٢/و)، وتجريد البناني على المختصر(٣٢١/١)، وحاشية الدسوقي(١٥/١، ١٦).

(٨) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٨١/و)، حيث قال مكملًا:" ويمكن التصحيح بأن عدم الجمال بحسب الآخرة فلا ينافي ثبوته باعتبار الدنيا...أو من باب تفضيل الشيء على ما لا يشاركه...إلخ".

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١٠/١)، ونصه:" (أجمل من صبر غير جميل) فيه قصور بحسب الظاهر؛ لأنّ المفضل عليه يجب أن يكون جميًلا في الجملة، وقد قيد بأنّه غير جميل، ويمكن التصحيح بأنّ عدم الجمال

[قوله:][(١)]" لأن هذا الكلام...إلخ"[(٢)] الحامل له على ذلك التكلف: أنه اعتبر وقوع السؤال بالفعل، والجواب كذلك[(٣)]، ولا يصح التمثيل بالآية[(٤)] لحذف المسند للقرينة المذكورة، إلا لو قيل: (الله) في جواب (من خلق؟)، وأما قبل ذلك القول، فالسؤال مفروض، وكذا الجواب، فاحتاج إلى توجيه الكلام بما ذكر[(٥)]، ويمكن اعتبار السؤال ولو بحسب الصورة، فيكون الحذف في الآية من ذلك القبيل بدون ذلك التأويل[(٦)]؛ لأنَّ السؤال وجدت صورته وإن لم يقع بالفعل[(٧)]، ولكنه بخلاف [المتبادر][(٨)]؛ ولذلك عدل عنه [الشارح][(٩)] الى ما ذكره[(١٠)] [١٣٨/ظ].

بحسب الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب في الدنيا، وبأنّ التفضيل على سبيل الغرض كما في قولهم: (زيد أفضل من الحمار).

(١) ما بين المعقوفين سقط من "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" (ولابد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابًا لسؤال محقق نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان/٢٥].) أي: خلقهن الله، فحذف المسند؛ لأنّ هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابًا عن سؤالٍ محقق". المختصر(٨٤).

(٣) قال العبادي في حاشيته(١٠٤/و):" فيه إشعار بأن السؤال في نظم الآية ليس بمحقق، وإنما يصير محققًا إذا وقع ذلك المقدر بأن يسألهم فيجيبوا، ولما كان في الآية فرض تحققهما ذكر فيها على طريقهما إذا تحققا...إلخ".

(٤) يقصد قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان/٢٥].

(٥) ينظر: الإيضاح(١٠٨/٢) ونصه:" ولا بدّ من قرينة: كوقوع الكلام جوابًا لسؤال محقّق؛ نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ وعلق السبكي بقوله(٣٠٧/١) "وفيه: أي: لابد لحذف المسند من قرينة تميزه، والقرينة إما سؤال محقق أي: واقع نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ ".

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١١/١، ٤١٢)، ونصه:" لمّا اعتبروا وصف السؤالية بالفعل، واعتبر التمثيل بحذف المسند فيما إذا قيل: (الله) في جواب من خلق، فوجّه كلام المصنف بما ترى، ولو لم يعتبر وصف السؤالية، بل ذات السؤال؛ لكنّه خلاف ظاهر العبارة، يمكن التمثيل، بحذف المسند في نفس الآية".

(٧) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٨٢/ظ) ثم قال:" تأمل فإن في عبارته قلاقة".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و "د"(الش).

(١٠) بعد أن ذكر العلامة التفتازاني رأي الخطيب السابق أتبعه بقول جمهور النحاة الذين قالوا: " المحذوف فعل والمذكور فاعل؛ لأن السؤال عن الفاعل؛ ولأن القرينة فعلية، فتقدير الفعل أولى، قال: وفيه نظر؛ لأنه إن أريد السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع، بل لا معنى له، وإن أريد أن السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه، فتقديره مبتدأ كقولنا: (الله خلقها) يؤدي هذا المعنى، وكذا القرينة إنما تدل على أن تقدير الفعل أولى من تقدير اسم الفاعل، وهو حاصل في قولنا:(الله خلقها) لظهور أن السؤال جملة اسمية، لا فعلية؛ ومن ثمة قيل:" **الأولى**:

[قوله:][(١)]" والدليل على أن المرفوع فاعل" [(٢)] [أي][(٣)]: [لا][(٤)] مبتدأ، فتكون الجملة فعلية، فإن قلت:" يلزم على ذلك عدم المطابقة بين [السؤال][(٥)] والجواب؛ لأن السؤال جملة اسمية، والجواب جملة فعلية"[(٦)]، والأولى: المطابقة .

[العدول عن المطابقة]

والعدول إلى ترك المطابقة يحتاج إلى نكتة[(٧)]، وما النكتة؟ قلت:" ذكر السيد أن النكتة: التنبيه على المطابقة المعنوية؛ وذلك لأن السؤال جملة فعلية بحسب الأصل، فأصل (من قام؟) (أقام زيد وغيره؟)، والأصل في الآية: (أخلق السموات والأرض الله، أو غيره)، فأتى بكلمة (من) الدالة على تلك الذوات إجمالًا بدلًا عن الهمزة اختصارًا، وقدمت على الفعل؛ لتضمنها للاستفهام، فصارت الجملة اسمية صورة فعلية[(٨)] بحسب الأصل[(٩)]، وفيه نظر؛ لأنه يجب أن

أنه مبتدأ، والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال؛ ولأن السؤال إنما هو عن الفاعل، لا عن الفعل، وتقديم المسئول عنه أهم، والجواب: أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة، وأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ [الزُّخرُف:٩]. المطول(٣٠٦).

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" والدليل على أنّ المرفوع فاعل، والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾، وكقوله تعالى: قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩ [يس/٧٨، ٧٩]. المختصر(٨٤).

(٣) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦) قال العبادي في حاشيته (١٠٤/و، ١٠٥/ظ):" عورض بأنه كما جاء جملة فعلية جاء جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ... ۝٦٣ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا﴾ الأنعام:(٦٣، ٦٤)، أجاب عنه الفاضل المحشي: بأن فيه مانعًا من تقدير الفعل، وهو قصد التخصيص، وهذا الجواب إنما يأتي على مذهب صاحب الكشاف، ومن تابعه، وأما على مذهب السكاكي فلا؛ إذ لا يقول بوجود التخصيص في أمثال الصورة المذكورة كما تقدم".

(٧) قال الدسوقي في حاشيته(١٩/١):" قلت: أجابوا عن ذلك بأن النكتة في ترك المطابقة أن في رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية، وهو لا يليق بالمقام؛ لأن التقوية شأن ما يشك فيه، أو ينكر، واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام لأن المقام مقام تشنيع بالكفار، حيث عبدوا غيره –تعالى- مع اعترافهم بأنه الخالق للسموات والأرض".

(٨) ينظر: حاشية السيد على المطول(١٤٤) ثم قال مكملًا:" وفي الحقيقة هي فعلية، فنبه بإيراد الجواب جملة فعلية، على أصل السؤال، فالمطابقة حاصلة حقيقة، ولم يترك ذلك إلا لمانع...إلخ".

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١٢/١) ونصه:" لا يخفى أنّ السؤال جملة اسمية، وإيراد الجواب فعلية ؛

يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفعل، أو الفاعل، وهو المشكوك فيه منهما، ويؤخر عنها غير المقصود بالاستفهام، وهو المحقق المعلوم للمتكلم - كما سيأتي في بحث الإنشاء-، فتقول: (أقام زيد أم قعد؟)، إذا كان السؤال عن الفعل، وتقول: (أزيد قام أم عمرو؟)، إذا كان السؤال عن الفاعل[١]، و(خلْق السموات والأرض) في الآية أمر محقق؛ لأنه مشاهد، والمشكوك فيه إنما هو الفاعل والخالق، فوجب أن يكون الأصل في الآية: الله خلق السموات والأرض، أم غيره، فالسؤال جملة اسمية في الصورة، وفي الأصل، فلم تصح هذه النكتة، فالأولى أن يقال:" النكتة في ترك[١٣٨/و] المطابقة: التنبيه على بلادة الكفار وعنادهم؛ لأنه إذا تحقق خلق السموات والأرض لا ينبغي لعاقل أن يشك في الفاعل؛ لأنَّ هذا الفعل البديع لا يليق إلا به –تعالى-"[٢]، فالمناسب لحالهم التردد في الخلق والحدوث الذى بلغ الغاية في الظهور[٣].

[قوله:][٤] " غير فضلة"[٥]، بل هو عمدة لا يستغنى عنه؛ لأنه نائب الفاعل[٦]، وإنما صح الترجيح بذلك؛ لأنه مناسب للمقام[٧]؛ لأن مدلول (يزيد)[٨] هو المقصود بالذات؛ لأن

لأنّ (من قام) ؟في معنى(أقام زيد أو عمرو أو خالد) إلى غير ذلك، ولإرادة الاختصار وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات إجمالاً المتضمنة للاستفهام؛ ولهذا التضمن قدّمت، فصارت الجملة اسمية صوره، فإيراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية".

(١) وذلك في قوله: (أقام زيد أم قعد؟) إذا كان السؤال عن الفعل، وتقول: (أزيد قام أم عمرو؟) إذا كان السؤال عن الفاعل . ينظر: دلائل الإعجاز(١١٣).

(٢) حاشية حفني على المختصر(١٨٢)، وحاشية يس على الحفيد (٧٥/ظ).

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١٣/١)، ونصه:" أقول: فيه بحث؛ لأنّه تقرر عندهم أنّه يجب أن يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل، ويؤخر عنها ما هو محقق غير محتاج إلى الاستفهام - كما سيجيء في بحث الإنشاء-، ولا شكّ أن خلق الله السماوات والأرض محقق وتعيين الفاعل والخالق غير محتاج إلى الاستفسار، فليس السؤال إلاّ جملة اسمية، بل في ترك المطابقة الإشارة إلى بلادة الكفار وعنادهم؛ بأنّه إذا تحقق خلق السماوات والأرض وحدوثها ينبغي أن لا يقع شك في تعيين الفاعل، فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخلق فافهم".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في: "ب"، و"ج"، و"د".

(٥) وتمام الكلام:" وبوقوع: نحو (يزيد) غير فضلةٍ، وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمةٍ غير مترقبة؛ لأنّ أول الكلام غير مطمع في ذكره ". المختصر(٨٦).

(٦) ينظر: المطول(٣٠٧) ونصه:" على خلافه، وهو (ليبك يزيد ضارع) بالبناء للفاعل، ونصب يزيد مفعولًا.

(٧) قال ابن جني في الخصائص(٣٥٥/٢)، ونصه: ألا ترى أن أوّل البيت مبني على اطِّراح ذكر الفاعل، وأن آخره قد عود فيه "الحديث عن الفاعل"؛ لأن تقديره فيما بعد: ليبكه مختبط مما تطيح الطوائح، فدلّ قوله: ليبك، على ما أراده من قوله: ليبكه.

(٨) يشير إلى قول الشاعر:

المرثية في بيان أحواله[١]، فالمناسب أن يكون اسمه كذلك[٢].

[قوله:][٣] " ويمكن أن يفسر المسند السببي ...إلخ"[٤]، اعترضه السيد بأن فيه دورًا؛ لتوقف كون المسند جملة على كونه سببًا، وتوقف كونه سببًا على كونه جملة[٥]؛ وذلك لأن [المصنف][٦] جعل كون المسند سببًا ضابطًا لكونه المسند جملة، حيث قال:" **أما إفراده، فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم**"[٧]، ومفهومه: أن كونه سببًا علة لكونه

ليبك يزيد ضـــــارع لخصـــــومة ... ومختبط مِمَّا تطيح الطـــــوائح

قَائِله ضرار بن نهشل يرثي أَخَاهُ يزِيد من قصيدة من [الطَّوِيل] أَولهَا:

(لَعمـــــرِي لَئِنْ أَمْسى يَزِيدُ بنُ نَهشلٍ ... حَشا جَدثٍ تَسفي عَليهِ الرَّوائحُ)

(لَقـــد كانَ ممنْ يَبسُطُ الكفَّ بالنَّدى ... إِذَا ضَنَّ بِالخيرِ الأكفُّ الشَّحائحُ)

قبله: إذا آرقُ أفنَى من الليـــــلِ ما مَضَى تمطَّى به ثِنْيٌ من اللـــــيْل راجِحُ

وبعده: سَقَى جَـــــدَثًا أمسَى بـــدَومَةِ ثاوِيًا مِنَ الدَّلْو والجَوْزاءِ غـــادٍ ورائحُ

والشَّاهد فيه: وُقُوع الْكَلَام جَوَابًا لسؤال مُقَدّر مُشْتَمل على الْمسند، وَعدل عَن بنائِهِ للْمَفْعُول؛ لتكرير الْإِسْنَاد إِجْمَالًا وتفصيلاً "إِذْ هُوَ أوكد وَأقوى فِي النَّفس، وَالله أعلم.

ينظر: الشعر والشعراء(١٠٠/١)، وشرح أبيات سيبويه(٧٧/١)، وشرح الكافية في النحو(٣١٠/١)، ومفتاح العلوم(٢٢٦)، والحماسة البصرية(٢٦٩/١)، والإيضاح ضمن البغية(١٦١/١)، وعروس الأفراح(٣٠٨/١)، ومعاهد التنصيص(٢٠٢/١)، وخزانة الأدب(٢٧٧/١).

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٠٣/١) ونصه:" بل عمدة في الكلام يجب ذكرها فيه، وهذا مناسب؛ لأنّ المرثية ليزيد".

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(٢٤/٢)، وفيها:" فالمناسب أن يكون اسمه عمدة مقصودًا بالذات.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٤) وتمام الكلام: " ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة (علقت) على مبتدأ بعائد لا يكون مسندًا إليه في تلك الجملة، فيخرج عنه المسند في نحو: (زيد منطلق أبوه)؛ لأنه مفرد، وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص/١]؛ لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، وفي نحو: (زيد قام، وزيد هو قائم)؛ لأن العائد فيهما مسند إليه، ودخل فيه نحو: (زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد مررت به، وزيد ضرب عمرًا في داره، وزيد ضربته)، ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى". المختصر(٨٦).

(٥) وهذا الاعتراض نصه: "أقول: وأن لا يجعل كون المسند سببًا مطلقًا، موجبًا لكون المسند في الكلام جملة، بل يستثنى منه، نحو: زيد منطلق أبوه". حاشية السيد علي المطول(١٨١).

(٦) ما بين المعقوفين في "د": (المص).

(٧) الإيضاح(١١٢/٢)، ونصه:" وأما إفراده: فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم".

جملة[١]، وهذا يقتضى توقف كونه جملة على كونه سببًا؛ لأنه وسيلة له[٢]، فلابد أن يعرف - أولًا- أنه سببي[٣]؛ حتى يتأتى له أن يعرف كونه جملة، وهذا التفسير يقتضي توقف كونه سببًا على كونه جملة؛ لأن الجملة أخذت في تعريفه، ولا شك أن المعرف تتوقف معرفته على معرفة سائر أجزائه[٤].

وأجيب: بأمرين: الأول: إن كونه سببيًا في الضابطة [السابقة][٥] علة لإيراد المسند جملة لا علة لتصور كونه جملة، فالمتوقف على كونه سببًا [إيراده][٦] [١٣٩/ظ] جملة لا تصوره، والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيًا لا إيراده [فاختلفت جهة] [٧] التوقف، فلا دور، ولا فرق بين أن تجعل العله لمية، أو آنية، **فإذا** جعلت الضابطة علة لتصور كونه جملة جاء الدور مطلقًا، **وإذا** جعلت علة لإيراده جملة [اندفع الدور][٨] مطلقًا، والفرق بين اللمية والآنية: أن **اللَّمية:** هي العلة في الشيء ذهنًا وخارجًا، [كتعفن الأخلاط][٩]، فإنه علة

(١) ينظر: المطول(٣٠٩)، وفيه:" إذ لو كان سببًا نحو: (زيد قام أبوه)، أو مفيدًا للتقوي نحو: (زيد قام)، فهو جملة قطعا...إلخ".

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١٥/١)، ونصه:" اعترض عليه السيّد -قدس سره-أن كون المسند سببًا ضابطة لكون المسند جملة، فلا بد أن يعرف أولاً كونه سببًا حتّى يصير وسيلة إلى معرفة كونه جملة، وهذا التفسير يقتضي العكس".

(٣) والمراد بالسببي أن يكون إثبات المسند للمسند إليه لمتعلقه، لا لنفسه؛ وذلك إما بأن يتقدم السببي، نحو: (زيد أبوه منطلق)، أو يراد حدوث المسند وهو سببي، مثل: (زيد انطلق أبوه)، وفى هذين القسمين يكون جملة، أو (زيد منطلق أبوه)، وهو مفرد سببي. ينظر: عروس الأفراح(٣١٤/١).

(٤) ينظر: حاشية السيد على المطول(١٨٠، وما بعدها) ونصه:" قال: وعلى هذا القياس أن يجعل نحو: (زيد منطلق أبوه) مسندًا سببًا أقول: وأن لا يجعل كون المسند مطلقًا موجبًا لكون المسند في الكلام جملة، بل يستثنى منه نحو: (زيد منطلق أبوه) قال:(ويمكن أن يفسر بأنّه جملة علقت...إلخ) أقول: لا طائل تحت هذا التفسير؛ لأنّهم جعلوا كون المسند سببًا إحدى ضابطتي معرفة كون المسند جملة؛ حيث قالوا: وأمّا كونه جملة فللتقوى، أو لكونه سببًا، فلا بد أن يعرف أولاً كونه سببًا حتّى يتوصل به إلى معرفة كون المسند في الكلام جملة وما ذكر في تفسيره يقتضي أن يعرف أولًا كونه جملة حتّى يعرف كونه سببًا".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

للحمى لمية، والآنية[١]: علة الشيء خارجًا فقط، كالحمى؛ فإنها علّة [لتعفن الأخلاط][٢] آنية، وكالتقديم، فإنه علة للحصر، والاهتمام آنية، فجعل الإيراد مبنيًّا على أن العلة [آنية][٣] لا لمية، والجواب مبنيًا على العكس، فيه نظر على أنه لو عكس الأمر لكان [أظهر][٤]، كما لا يخفى على المتأمل . الثاني: أن تفسير الشيء[٥] بما ذكر تفسير باللازم، والمراد ملزومه، وهو كونه تام الإفادة مرتبطًا بعائد ليس مسندًا إليه[٦]، فهو التعريف في الحقيقة، والضابطة لكونه جملة كونه سببيًا، فلا دور، [أو][٧] أن الضابطة بالملزوم، والمراد لازمة، وهو كونه تام الإفادة ...إلخ، فهو الضابطة في الحقيقة، وهذا اللازم يمكن أخذه من التفسير؛ لأنه ملزومه بأن يقال: أما إيراد المسند جملة، فلكونه تام الإفادة ...إلخ[٨]، فلا دور- أيضًا- فظهر أن كونه جملة متوقف على كونه تام الإفادة لا على كونه سببيًا، وكونه سببيًا متوقف على كونه جملة أو بالعكس، ولا يخفي ما في ذلك من التكلف[٩]، ولكن الجواب[١٣٩/و] ولو على وجه بعيد أولى من بقاء الاعتراض، فاندفع بذلك ما قيل: الاعتراض قوى، وما أجاب به المحشى لم ينفع

(١) الآنية: تحقق الوجود العيني من حيث مرتبته الذاتية. ينظر: التعريفات(٣٨).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) أي: تفسيرًا لا صعوبة فيه ولا انغلاق، وكتب – أيضًا- قوله:" ويمكن أن يفسر المسند السببي، أي: على قاعدة السكاكي، وكتب – أيضًا- ويمكن أن يفسر...إلخ".
اعترضه السيد، والمسند السببي أربعة أقسام: جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلًا نحو: (زيد أبوه انطلق)، أو اسم فاعل نحو: (زيد أبوه منطلق)، أو اسمًا جامدًا نحو: (زيد أخوه عمرو)، أو جملة يكون الفاعل فيها مظهر نحو: (زيد انطلق أبوه) وهذا ما يفيده كلام السكاكي، وأما نحو: (زيد مررت به، وزيد ضربت عمرًا في داره، وزيد ضربته) فغير داخل في المسند السببي، كما أنه غير داخل في الفعلي، وإن صرّح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض عليه ". تجريد البناني (٣٢٨/١).

(٦) قال الدسوقي:" قوله: ليس بعائد، أي: ليس ملتبسًا بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا تحتاج للرابط، واعلم أن هذا المسند كما أنه ليس بسببي هو ليس بفعلي...إلخ". ينظر: حاشية الدسوقي (٣٣/٢).

(٧) ما بين المعقوفين في "ب"(و).

(٨) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١٦/١)، ونصه:" أقول: يمكن أن تجعل الضابطة لمية لإيراد المسند جملة لا علة إليه، كما في التقديم للحصر وغيره أو يقال: هذا تفسير باللازم، فالضابطة يمكن تخريجها من التفسير بأن يقال: أمّا إيراد المسند جملة فلكونه تام الإفادة مرتبطًا بما قبله بعائد غير المسند إليه" .

(٩) وهذا ما أشار إليه السيد الشريف.

به رفعه[١]، وما قيل:" إن الجواب بذلك عنه غير مرضى"، فتأمل[٢].[اعتراض وجواب]

[قوله:][٣] "وفي نحو: :"﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾"[٤][٥] فيه نظر؛ لأن المسند فيه غير سببي وغير مفيد للتقوى[٦]، وانتقاء الأمرين سبب للإفراد كما نصّ عليه الماتن[٧]، فيلزم أن يكون المسند مفردًا مع أنه جملة.

وأجيب بأن: الانتفاء المذكور شرط لا سبب، والشرط يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، كما أشار إليه [الشارح][٨] بقوله:" ولو سلم، فالمراد أن إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى، ولا يلزم منه تحقق الإفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى، والجواب: [مبتدأ][٩] بأنه لا اطراد ولا انعكاس بين المقتضى، والمقتضى"[١٠]، فقد يوجد المقتضِى –بالكسر- وهو انتقاء الأمرين، ولا يوجد المقتضَى –بالفتح- وهو الإفراد، كما في

---

(١) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٨٤/ظ) ثم قال مكملًا:" ضابطه للسببي لا ينافي كون السببي ضابطه لكونه جملة في كلام المصنف؛ لأنه مفرد، أي: ولا يرد عليه ما مر من أن جعل الوصف في نحو: (رجل كريم أبوه) وصفا سببيًا...إلخ".

(٢) وهو هنا يعترض على المحشى(الحفيد) ولا يرضى بما ذهب إليه من توجيه.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و"د".

(٤) سورة الإخلاص(رقم:١).

(٥) وتمام الكلام: " ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة (علقت) على مبتدأ بعائد لا يكون مسندًا إليه في تلك الجملة، فيخرج عنه المسند في نحو: (زيد منطلق أبوه)؛ لأنه مفرد وفي نحو: :"﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص/١]؛ لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، وفي نحو: (زيد قام وزيد هو قائم)؛ لأن العائد فيهما مسند إليه ودخل فيه نحو: (زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد مررت به، وزيد ضرب عمرًا في داره، وزيد ضربته)، ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى". المختصر(٨٦).

(٦) وهذا ما أشار إليه الفناري (٣١٣ظ)، وقال بعدها: فيدخل في ضابطة الإفراد مع كونه جملة.

(٧) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة(١١٢/٢)، وفيه: "وأما إفراده: فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم، كقولك: (زيد منطلق، وقام عمرو) والمراد بالسببي نحو:(زيد أبوه منطلق)، قال السكاكي:" وأما الحال المقتضية لإفراده، فهي إذا كان فعليًا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم...إلخ".

(٨) ما بين المعقوفين في "د"(الشر) .

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"، وسقط من "ب".

(١٠) حاشية الحفيد على المختصر(٤١٦/١)، ونصه: " فيه أنّه يلزم على ذلك إفراد المسند إليه؛ لأنّ المسند غير سببي مع عدم إفادة التقوى، اللهمّ إلاّ أن يقال: لا اطراد ولا انعكاس بين المقتضي والمقتضى".

[خبر][١] ضمير الشأن[٢]، وقد ينتفي المقتضي، ولا ينتفي المقتضى، كما في (زيد قائم أبوه)، فقد وجدت السببية[٣]، ولم توجد الجملة منظور [فيه][٤]؛ لأن المسند في هذا المثال ليس من السببي على تفسير الشارح[٥]؛ لأنه أخرجه منه بقوله:" فخرج المسند نحو: (زيد منطلق أبوه)؛ لأنه مفرد"[٦].

[قوله:][٧] " والزمان جزء من مفهوم الفعل"[٨] فيه نظر؛ لأن المقصود دلالة الفعل على تجدد الحدث، وهذا الدليل إنما يدل على تجدد مجموع المعنى للفعل[٩]، لا على تجدد خصوص الحدث[١٤٠/ظ] فإن تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه، بل المقارن للزمان تارة يكون متجددًا، كـ(ضرب زيد)، وتارة يكون مستمرًا، كـ(علم الله) [١٠]، وأجيب: بأن دخول الزمان الذى هو متجدد في مفهوم الفعل يؤذن باعتبار التجدد في الحدث؛ لأن الزمان اعتبر [في][١١] مفهوم الفعل على وجه المناسبة بينه وبين الحدث المقارن له[١٢]، بدليل أن أهل اللغة

---

(١) ما بين المعقوفين سقط في "الأصل"، و"ب".

(٢) وهذا ما أشار إليه يس في حاشيته على الحفيد(٧٥/ظ).

(٣) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٨٤/ظ).

(٤) ما بين المعقوفين في "ج"(خبر فيه).

(٥) وهذا ما أشار إليه السبكي في عروس الأفراح(٣١٤/١)، ونصه:" أن لا يكون سببيًا ولا يراد به التقوية، مثل: (زيد منطلق)، فحاصله أنه إن أريد به التقوية كان جملة، وإن لم يرد فإما أن يكون سببيًا أو لا، إن لم يكن فهو مفرد، وإن كان فإما أن يتأخر السببي ولا يراد الحدوث، أو لا، فإن تأخر ولم يرد الحدوث فهو مفرد مثل: (زيد قائم أبوه)، إذا عرفت ذلك ورد على المصنف أن كلامه يقتضى أنه متى كان سببيًا كان جملة، وليس كذلك؛ لأجل زيد منطلق أبوه".

(٦) المطول(٣١١).

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٨) وتمام الكلام:" ولما كان التجدد لازمًا للزمان لكونه غير قار الذات، أي: لا يجتمع أجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيدًا للتجدد...إلخ". المختصر (٨٧).

(٩) والاعتراض للحفيد في حاشيته.

(١٠) ينظر: حاشية الحفيد (٤١٦/١)، ونصه:" أنت خبير بأنّ ذلك لا يدل على تجدد الحدث وحدوثه، كما هو بل على تجدد مجموع المعنى للفعل، والمناسب أن يضم مع ذلك أنّ الزمان المتجدد يعتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحدث، فيلزم تجدده؛ ولذا لم يقل أحدٌ بأنّ الفعل القديم زماني".

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٢) وهذا الجواب للعلامة الفناري في حاشيته .ينظر: حاشية الفناري على المطول(١٩٠/و).

يفهمون [من الأفعال][١] ذلك، ويفسرونه به؛ وذلك إنما هو لذلك الاعتبار، فإذا استعملت الأفعال في [الأمور][٢] المستمرة، لقولك:" (علم الله، ويعلم الله) كانت مجازات"[٣]، ومن ثم أجمعوا على أن هذه الأفعال ليست زمانية؛ لأنها لو كانت زمانية لكانت متجددة وحادثة، واللازم باطل[٤]، فظهر أن ما ذكره من الدليل على تجدد الحدث واضح؛ ولذلك قال السكاكي:" الفعل موضوع لإفادة التجدد، ودخول الزمان في مفهومه مؤذن بذلك"[٥].

[قوله:][٦] "متسوَّق"[٧] - بفتح الواو المشددة- اسم مكان من تسوق القوم إذا باعوا [واشتروا][٨][٩]، فهو اسم لمكان البيع والشراء [١٠].

[قوله:][١١]" بعثوا[١٢]...

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٢) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل" المأمور .

(٣) حاشية السيد الشريف على المطول(١٨٣، ١٨٤)، ثم قال مكملًا:" كانت مجازات من هذه الحيثية، هذا إذا أريد بالتجدد مطلق الحدوث - كما أشار إليه-، وأما إن أريد به التجدد والتقضي شيئًا فشيئًا إنه ليس داخلًا في مفهوم الفعل، بل يفهم من خصوصية الحدث، أو اقتضاء المقام، وقد يقصد في المضارع الدوام التجددي، وقد سبق تحقيقه".

(٤) ينظر: عروس الأفراح(٣١٧/١)، ونصه:" ومما ذكرناه يعلم الجواب عما يورد من نحو: علم الله كذا، فإن علم الله- تعالى- لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدائمة التي يستعمل فيها الفعل، وجوابه: أن معنى علم الله كذا وقع علمه في الزمن الماضي، ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك، فإن العلم في زمن ماض أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره، وحاصله: أن المعنى بالتجدد في مثله الوقوع".

(٥) مفتاح العلوم(٢١٨)، ونصه:" وأما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية، فهي إذا كان المراد التجدد، كقولك: (زيد انطلق أو ينطلق)؛ فالفعل موضوع لإفادة التجدد ودخول الزمان الذي من شأنه التغير في مفهومه مؤذن بذلك".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و"د".

(٧) وتمام الكلام:" ولما كان التجدد لازمًا للزمان... وإليه أشار بقوله (مع إفادة التجدد كقوله:) أي: كقول ظريف بن تميم: (أو كلما وردت عكاظ) هو: متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع" . المختصر (٨٧).

(٨) ما بين المعقوفين في "د"(اشترطوا)، والمثبت هو الصواب .

(٩) ينظر: [الصحاح:١٤٩٩/٤-سوق]، وفيه: "وتَسَوَّقَ القوم؛ إذا باعوا واشتروا".

(١٠) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٧٥/ظ).

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(١٢) كلمة من بيت لطريف بن تميم العنبري، وهو:

(أو كلما وردتْ عكاظَ قبيلةٌ ... بعثوا إليّ عريفَهم يتوسَّـــمُ)

وبعده: فتعرّفوني إنني أنا ذاكـمُ ... شاكٍ سلاحي في الحوادثِ مُعْلِمُ

...**إلخ**"[١] كناية عن زيادة الأضرار للغير بسبب الشجاعة أي: أن لي على كل قبيلة جناية، فإذا وردت القبائل ذلك المحل، طلبني الكافل بأمرهم[٢]؛ ليأخذوا بثأرهم، وهذا أسلوب العرب في مدح الشجاع[٣].

[قوله:][٤] **"فلإفادة عدمهما"**[٥] ظاهره: أن المسند إذا كان اسمًا يفيد الدوام ولو كان وصفًا، وفيه نظر، فقد صرّح الأصوليون: بأن اسم الفاعل[١٤٠/و] حقيقة في الحال مجاز في غيرها[٦]، واستدلوا على ذلك بأقوال أهل اللغة[٧]، وبني على ذلك العلامة القرافي[٨][سؤاله][٩]

وَالْمَعْنَى: إن لي على كل قَبيلَة جِنَايَة فَمَتَى وردوا عكاظ طلبني الْقيم بأمرهم وَكَانَت فرسَان الْعَرَب إِذا كَانَ أَيَّام عكاظ فِي الشَّهْر الْحَرَام وَأمن بَعضهم بَعْضًا تقنعوا حَتَّى لَا يعرفوا...إلخ.

والشاهد: مجيء الْمسند فعلًا ليُفِيد حُدُوث التجدد حَالًا بعد حَال.

ينظر: البيان والتبيين(٦٩/٣)، والفاخر(٢٥٨/١)، والعقد الفريد(٦٥/٦)، والأزمنة والأمكنة(٣٨٦/١)، والإيضاح(١١٣/٢)، ومعاهد التنصيص(٢٠٤/١).

(١) وتمام الكلام:" ولما كان التجدد لازمًا للزمان... وإليه أشار بقوله (مع إفادة التجدد كقوله:) أي: كقول ظريف بن تميم: (أو كلما وردت عكاظ) قبيلة...بعثوا إلى عريفهم". المختصر (٨٧).

(٢) قال الفناري:" قيل: وإنما بعثوا إليه؛ لأنه لا يتم لهم إظهار مفاخرهم إلا بحضرته؛ لأنه الرئيس على كل شريف، والقاضي على كل مجد منيف". حاشية الفناري(١٩١/ظ).

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١٧/١)، ونصه:" يعني: أنّ لي على كل قبيلة جناية، فإذا وردوا عكاظًا طلبني الكافل بأمرهم، وهذا مدح في العرب للجريء منهم".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و"د".

(٥) وتمام الكلام:" (وأمّا كونه)، أي: المسند (اسمًا فلإفادة عدمهما)، أي: عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد يعني: لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك ". التلخيص(٢٩)، المختصر(٨٧).

(٦) ينظر: الفروق للقرافي(٢١٥/٣)، والبحر المحيط(٣٤٦/٢)، والتحبير شرح التحرير(٥٦٥/٢).

(٧) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١٨/١) ونصه:" فيه أنّه ذكر الأصوليون في المبادئ اللغوية المسألة في فنّهم أنّ اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في غيرها، واستدلوا بأقوال أهل اللغة تأمل".

(٨) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القرافي، من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) وإلى القرافة (المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعيّ) بالقاهرة. وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة سنة: ٦٨٤ هـ، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها (أنوار البروق في أنواء الفروق) أربعة أجزاء، والإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام، والذخيرة في فقه المالكية ست مجلدات، واليواقيت في أحكام المواقيت. ينظر: الأعلام-للزركلي(٩٤/١).

(٩) ما بين المعقوفين في"ج":(في سؤاله).

في نصوص ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ﴾ [١]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾ [٢]، ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[٣]، وهو أنها إنما تتناول من اتصف بالمعنى [بعد نزولها][٤] الذي هو حال النطق مجازًا، والأصل عدم المجاز، قال: والإجماع على

تناولها له حقيقة، **وأجيب بأن:** المراد بالحال حال التلبس بالوصف لا حال الزمان[٥]، وعبارة ابن السبكي:" ومن ثم كان اسم الفاعل حقيقة في الحال، أي: حال التلبس لا النطق"[٦] خلافًا للقرافي هذا[٧]، والأولى: أن يجاب بأن دلالته على الدوام إنما هو بواسطة القرائن الخارجية، ودلالة الوصف على الحال باعتبار أصل الوضع، فتأمل[٨].

[اعتراض على الإمام، والجواب عنه]

[قوله:][٩]" قال الشيخ عبد القاهر"[١٠] فيه نظر؛ لأنه مخالف لما يتبادر من [المتن من

---

(١) بعض آية من سورة النور(رقم:٢).

(٢) بعض آية من سورة المائدة (رقم:٣٨).

(٣) بعض آية من سورة التوبة(رقم:٥).

(٤) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل".

(٥) ينظر: حاشية حسن العطار(ت١٢٥٠هـ) على جمع الجوامع ٣٧٦/١- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ، ونصه: "ومن ذلك قولهم " ...ومن ثم أي: من هنا وهو اشتراط ما ذكر أي من أجل ذلك كان اسم الفاعل من جملة المشتق حقيقة في الحال أي: حال التلبس بالمعنى أو جزئه الأخير لا حال النطق خلافًا للقرافي في قوله بالثاني؛ حيث قال في بيان معنى الحال في المشتق: أن يكون التلبس بالمعنى حال النطق به، وبنى على ذلك العلاّمة القرافي سؤاله في نصوص: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ﴾ [النور/بعض الآية٢]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾ [المائدة/بعض الآية٣٨] ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة/بعض الآية٥]،، ونحوها: أنها إنما تتناول من اتصف بالمعنى بعد نزولها الذي هو حال النطق مجازًا، والأصل عدم المجاز قال: والإجماع على تناولها له حقيقة، وأجاب بأن: المسألة في المشتق المحكوم به، نحو: (زيد ضارب)؛ فإن كان محكومًا عليه، كما في الآيات المذكورة، فحقيقة مطلقًا ".

(٦) الأشباه والنظائر للسبكي(٨٣/٢)، ونصه:" قولنا: إطلاق اسم الفاعل باعتبار الحال حقيقة أي أنه مقصود به الحال التي وجد مدلوله فيها وهي حال قيام المعنى به إذا عرفت هذا، فعلى الخلاف في أن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الماضي أو مجاز فيهما...إلخ".

(٧) ينظر: الفروق للقرافي(٢١٥/٣)،

(٨) ينظر: حاشية العبادي على المختصر(١٠٨/ظ).

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(١٠) وتمام الكلام:" قال الشيخ عبد القاهر: موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء، من غير اقتضاء أنه

دلالة الاسم على الدوام، بل مخالف لما يتبادر من][(١)] المفتاح، والكشاف[(٢)] -أيضًا- من الدلالة على الدوام، **وأجيب:** بأنه ذكره إشارة إلى تلك المخالفة، وإن كان خلاف المتبادر، وفيه إشارة إلى الجمع -أيضًا- بأن كلام الشيخ[(٣)] محمول على المعنى الوضعي، فالاسم بحسب الوضع مفيد للثبوت دون الدوام، وما في هذه الكتب على المعنى العارض [بحسب القرائن][(٤)] الخارجية[(٥)]، حيث قال[(٦)]:" موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء، وقد تقدم الجمع بذلك في بحث الحمد"[(٧)]، فإن قلت:" الاسم يصح أن يحمل على الاستمرار التجددي باعتبار القرائن الخارجية [١٤١/ظ] كالفعل، كما يحمل على الدوام بواسطة تلك القرائن، فلأي شيء خص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجددي دون الاسم"[(٨)]، قلت:" وجه ذلك مناسبة الاستمرار التجددي للفعل؛ لاشتماله على الزمان [المتجدد"[(٩)]][(١٠)].

ويحدث شيئًا فشيئًا، فلا تعرض في (زيد منطلق) لأكثر من إثبات الانطلاق فعلًا له، كما في (زيد طويل وعمرو قصير)". المختصر(٨٧) ، ودلائل الإعجاز تحقيق: شاكر(١٧٤) مع بعض الاختلاف.

(١) ما بين المعقوفين سقط في "الأصل"، و"ب".

(٢) ينظر: الكشاف (٨١٧/٤)، ومفتاح العلوم(٢٠٧، ٢٤٧).

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز(١٧٤)، وفيه:" وإذْ قد عرَفْتَ هذا الفرْقَ، فالذي يَليه من فُروق الخَبَر هو الفرْقُ بين الإثبات إذا كان بالاسم، وبيْنَه إذا كان بالفعل؛ وهو فرقٌ لطيفٌ تَمسُّ الحاجةُ في علم البلاغة إليه، وبيانُه أنَّ موضوعَ الاسم، على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجدُّده شيئًا بعْدَ شيء، وأما الفعلُ فموضوعُه، على أنه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئًا بعْدَ شيء، فإذا قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ)، فقد أثبتَّ الانطلاقَ فعْلاً له، من غير أن تجعله يَتجدَّد ويَحْدُثُ منه شيئاً فشيئاً، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيدٌ طويلٌ وعمرو قصيرٌ)، فكما لا يُقصَد ههنا إلى أن تَجعل الطولَ أو القِصَر يتجدَّد ويَحدثُ، بل تَوجِبُهما وتُثْبِتُهما فقط، وتَقْضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرَّضُ في قولك: (زيدٌ منطلق)، لأكْثَرَ مِن إثباته لِزَيد".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ينظر: حاشية العبادي على المختصر(١٠٩/و)، وحاشية حفني على المختصر(١٨٥/و).

(٦) أي: الحفيد في حاشيته..

(٧) حاشية الحفيد على المختصر(٤١٨/١).

(٨) حاشية الحفيد على المختصر(٤١٨/١)، ونصه: "لا يخفى أنّ هذا مخالف لما يتبادر من المتن، والمفتاح والكشاف مع أنّه يرد عليه أنّه يلزم أن يجوز حمل الاسم على الاستمرار التجددي، كالدوام والثبات بمعونة المقامات بلا تفاوت، وقد سبق في بحث الحمد نبذ من الكلام في ذلك أيضًا".

(٩) حاشية الدسوقي على المختصر(٤٢/١) ثم قال مكملًا:" وأما إفادته الدوام فمن المقام، كغرض المدح، أو الذم، فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم؛ لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال لاعتبار القرائن الخارجية، وكلام الشيخ بحسب أصل الوضع".

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "د".

[تركه للتقييد]

[قوله:][(١)] "على زمان الفعل"[(٢)] فيه نظر؛ لأن الفعل يدل صراحة على زمان معين من الماضي [والحال][(٣)] والاستقبال، فالاطلاع موجود عند ترك التقييد –أيضًا-. وأجيب [بجوابين: الأول][(٤)]: أن المراد بالزمان: زمان مخصوص من زمان ذلك الفعل مثل: (الصباح والمساء)[(٥)]، [فإذا قيل][(٦)]: (جاء زيد صباحًا أو مساءً) اطلع الحاضرون على ذلك الزمان المخصوص، وهذا [الجواب مبنى][(٧)] على أن المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي.[(٨)] الثاني: أن المراد بالفعل الفعل اللغوي؛ وهو الحدث، [فيكون متناولًا][(٩)] للفعل الاصطلاحي، والصفات المشبهة[(١٠)] كاسم الفاعل[(١٢)]، [والصفات][(١٣)] [المذكورة][(١٤)] لا دلالة لها على زمن[(١٥)].

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" (وأما تركه) أي: ترك التقييد (فلمانع منها) أي: من تربيه الفائدة، مثل: خوف انقضاء المدة والفرصة أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك" . المختصر(٨٨).

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) فتقول:" (جاء زيد أو يجيء) ومرادك أمس أو ليلا، أو غدًا أو صباحًا، فتترك التقييد المذكور؛ لئلا يعلم الحاضرون الوقت المخصوص". حاشية الدسوقي(٤٦/٢).

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٨٦/ظ).

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قال به الفعل على معنى الثبوت، نحو: كريم وحسن.

(١١) وهذا ما وضحه العبادي في حاشيته(١١٠/ظ) بقوله:" وفيه بحث؛ لأن الفعل بصريحه دال على زمان معين إلا يراد بالزمان مثل الصباح...إلخ".

(١٢) اسم الفاعل: ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث. التعريفات(٢٦).

(١٣) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(١٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١٩/١)، ونصه:" فيه بحث؛ لأنّ الفعل تصريحه دال على زمان معين، إلاّ أن يراد بالزمان مثل الصباح أو بالفعل اللغوي؛ ليتناول الصفات المشبّهة".

[قوله:][(١)]" أو عدم العلم"[(٢)] في جعله مانعًا نظر؛ لأن المانع لا يكون إلا [وجوديًا، وهذا][(٣)] أمر عدمي؛ ولأن المانع للشيء هو المنافي له، وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربية[(٤)]، وإن كانت][(٥)] متعذرة معه[(٦)]، وأجيب بأن: المراد بالمانع[(٧)] هنا المانع اللغوي، وهو ما [لا يتأتى][(٨)] تحصيل الشيء معه وجوديًا كان أو عدميًا متنافيًا كان[١٤١/و] أو لا[(٩)].

[تقييد الفعل بالشرط]

[قوله:][(١٠)]" في عرف أهل [العربية][(١١)]"[(١٢)] صرح بذلك صاحب المفتاح[(١٣)] والرضي[(١٤)]،

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" أي: عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك" . المختصر(٨٨).

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤١٩/١)، ونصه: في جعله مانعًا من التربية بعد.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦) وهذا اعتراض على الشارح (السعد) قال البناني في تجريده(٣٣٣/١): أي: لذلك الفعل الواقع في عبارة المتكلم، ومعنى عدم العلم بمقيد أنه جهل المتكلم بمفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك.

(٧) قال حفني في حاشيته(١٨٦/ظ):" إلا أن يقال: مراده بالمانع ما يشمل عدم القدرة عليها، فالمراد المانع من الإتيان بها".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(٤٦/٢، ٤٧).

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في: "ب"، و"ج"، و"د".

(١١) ما بين المعقوفين في "د"(اللغة) .

(١٢) وتمام الكلام:" (وأمّا تقييده) أي: الفعل (بالشرط)، مثل: (أكرمك إن تكرمني، وإن تكرمني أكرمك) (فلاعتبارات) شتى وحالات تقتضي تقييده به (لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته)، يعني: حروف الشرط وأسمائه (من التفصيل وقد بين ذلك)، أي: التفصيل (في علم النحو)، وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء، مثل: المفعول ونحوه، فقولك: (إن جئتني أكرمك) بمنزلة قولك: (أكرمك وقت مجيئك إياي)، ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية؛ بل إن كان الجزاء خبرًا؛ فالجملة الشرطية خبرية نحو: (إن جئتني أكرمك)، وإن كان إنشائيًا فإنشائية، نحو: (إن جاءك زيد فأكرمه)" . المختصر(٨٨).

(١٣) ينظر: مفتاح العلوم (٢٤٠)،

(١٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٤٥٦/٤)، ونصه:" وأما لو عكس الأمر، يعني تقدم الشرط على القسم، فالواجب: اعتبار الشرط؛ ولك بعد ذلك إلغاء القسم، نحو: (إن جئتني والله أكرمك)، واعتباره مع اعتبار الشرط، نحو: (إن جئتني فوالله لأكرمنك)، وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة، وهي أن أداتي القسم والشرط: أصلهما التصدر، كالاستفهام، لتأثيرهما في الكلام معنى...إلخ".

والدليل عليه ما ذكره بعض النحاة فيما إذا تقدم الشرط على القسم نحو: (إن قام زيد والله قام عمرو)[١]، من اعتبار القسم بجعل الجواب جوابًا للقسم، [وجعل القسم][٢] وجوابه جوابًا للشرط، ولا شك أن جواب القسم كلام تام[٣]، فكذا ما اشتمل عليه من جواب الشرط.

لا يقال:" القسم كلام تام إذا لم يقع في جواب الشرط، وأما إذا وقع في جواب الشرط فلا؛ لأن الأداة تخرجه عن التمام، كما تخرج الجزاء؛ [لأنا][٤] نقول أداة الشرط لا تخرج إلا الجزاء، وجواب القسم ليس جزاء للشرط، فلا تخرجه عن التمام، نعم إن جعل في الصورة المذكورة الجواب جواب الشرط، والمجموع جواب القسم على ما عليه الجمهور سلم ذلك الإخراج، وكان القسم تأكيدًا للملازمة بين الشرط والجزاء، فقد وقع الجزاء كلامًا تامًا في الجملة، وهذا يكفى"[٥].

وظاهر ما ذكر أن الكلام هو الجواب، وأن الشرط قيد له مطلقًا، والذى جرى عليه- قدس سره- في [شرح][٦] الكشاف في آخر سورة (الزُّمر) أن الجواب هو الكلام، وأن الشرط قيد فيه إن كانت الأداة حرفًا، أو اسمًا مفعولًا، أو ظرفًا، أو مبتدأ، أو جملة الشرط خبر على ما هو الأصح[٧]، وأما إذا كانت مبتدأ، والخبر الجزاء أو مجموع الشرط، والجزاء على مقابل

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد(٦/٣١٢٩)، وارتشاف الضرب من لسان العرب(٤/١٧٨٣).

(٢) ما بين المعقوفين سقط في "الأصل"، و"ب".

(٣) وهذا ما أشار إليه المحشى .ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(١/٤٢٠)، ونصه:" ومما يدل على ذلك قطعًا؛ أنّ النحاة فيما إذا تقدّم الشرط على القسم جعلوا الجواب جواب القسم على تقدير اعتبار القسم، ثم القسم مع جوابه جزاء الشرط، وجواب القسم كلام تام بلا نزاع وكلام".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) حاشية الحفيد على المختصر(١/٤٢٠)، ونصه:" فإن قيل: تخرجه أداة الشرط عن التمام؛ قلنا: ذلك ممنوع على هذا التقدير، بل تسليم ذلك على تقدير أن يجعل الجواب جزاء للشرط، والمجموع جواب القسم حتّى يؤكد بالقسم الملازمة بين الشرط والجزاء، كما يظهر عند ملاحظة المعنى بالإنصاف، فيخرج ما هو في محل الجزاء عن التمام...إلخ".

(٦) ما بين المعقوفين في "ب"، و"ج":(شر).

(٧) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٨٦/ظ) ثم قال مكملًا:" وفي أول كلامه منافات لكلام صاحب الخلاصة؛ حيث قال: واحذف لدى اجتماع شرط أو قسم، أو قوله: حتى يؤكد بالقسم الملازمة، يقتضي أن النحاة يحكمون

الأصح فالكلام مجموع الجملتين؛ لأن الخبر من حيث إنه خبر ليس بكلام، وكذا جزؤه من باب أولي[١].

[قوله:][٢]" فمفهوم قولنا... إلخ"[٣] إن كان الغرض منه اختلاف التخريج بحسب اصطلاحي[١٤٢/ظ] المناطقة والنحاة مع اتحاد المعنى بحسب المآل نظرًا إلى أن الظرف الصريح قد يجيء بمعنى التعليق، فإذا جعل الشرط قيد الجزاء على اصطلاح النحاة، وأريد منه التعليق أفاد التركيب ما أفاده عند المناطقة من التعليق، واللزوم بين الشرط والجزاء، فالأمر ظاهر[٤].

لكن الذى يؤخذ من المطول: أنه لا اتحاد بينهما بحسب المآل- أيضًا- حيث جعل صدق الكلام في عرف أهل العربية باعتبار مطابقة الجزاء للخارج من اعتبار اللزوم الذى بنى الشرط والجزاء عند المناطقة باعتبار مطابقة الجزاء للخارج من غير اعتبار اللزوم الذي بين الشرط والجزاء، وعند المناطقة باعتبار مطابقة الجزاء واللزوم، فإذا قلت: (إن طلعت الشمس دخل الليل) كان صادقًا عند النحاة[٥] كاذبًا عند المناطقة[٦]، وفيه نظر؛ لأنه يقتضى [توقف][٧]

باللزوم، وليس كذلك كما نبهناك عليه".

(١) ينظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية العلامة التفتازاني على تفسير الكشاف ٦٤٦/٢- تح/د: فوزي السيد عبد ربه، ١٣٩٩هـ، وحاشية الحفيد على المختصر(٤٢٠/١)، ونصه:" لكن ينبغي أن يكون تفصيل في]جعل[الشرط قيدًا لجزاء]على ما قال - قدس سرّه- في شرح الكشاف في آخر سورة الزمر أداة الشرط إن كانت حرفًا، فالكلام هو الجزاء، وإنّما الشرط قيد له بمنزلة ظرف، وإن كان اسمًا من أسمائه، فهو مبتدأ خبره الجزاء أو الشرط مع الجزاء على الأصح أو هو مفعول أو ظرف أو غير ذلك".

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٣) وتمام الكلام:" فمفهوم قولنا: (كلما كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود) باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود ". المختصر(٨٨).

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢١/١)، ونصه: " اعلم أنّه إن كان الغرض اختلاف التخريج بحسب اصطلاحين مع اتحاد المقصود بالمآل، أعني: التعليق، فالأمر ظاهر؛ لأنّ الظرف الصريح قد يجئ بمعنى: التعليق، فلا يبعد جعل الشرط قيد للجزاء بذلك المعنى حتّى يؤدي مؤدّى الحكم باللزوم بين الشرط والجزاء".

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(١١٣/٥)، ومعاني النحو(٧٠/٤).

(٦) ينظر: المطول(٣١٦)، وفيه توضيح هذه القضية المنطقية.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

الصدق على وجود كل من الجواب والشرط في المستقبل، والظاهر: أنه لا حاجه في الصدق إلى صدور شيء منهما[١].

[قوله:][٢] "موقعًا لإن" [٣] فيه نظر؛ لأنها إنما تدخل على المشكوك، وهو متساوي الطرفين، والنادر متوهم يترجح لا وقوعه، فلا يصح أن يكون موقعًا؛ لـ إن [هذا] [٤] حاصل اعتراض السيد[٥]، **وأجيب بأن: (إن)** لا تختص بالمشكوك، بل تدخل عليه وعلى المتوهم، قال الرضي:" (إن) ليست للشك، بل لعدم القطع، فيشمل المشكوك والمتوهم"[٦]، ويوافقه قول [المصنف][٧] فيما تقدم، لكن أصل (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط[٨]، وقال في المفصل:" يصح أن تقول: (إن طلعت الشمس إلا في اليوم الغيم آتِك)، ومعنى الاستثناء: إن طلعت الشمس في اليوم الغيم[١٤٢/و] فلا آتك، ولا شك أن طلوع الشمس في اليوم الغيم يترجح لا وقوعه، فهو من المتوهم"[٩].

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢١/١)، ونصه:" ويردّ عليه حينئذٍ أنّه يتوقف حينئذٍ صدقه على صدور الحكم المقيد بالشرط مع صدور القيد، والظاهر: أنّه لا حاجة بحسب العرف إلى صدور شيء منهما، وتحقيق المقام يحتاج الى زيادة بسط لا يحتمله هذا المختصر".

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٣) وتمام الكلام:" فإن وإذا للشرط في الاستقبال، لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط، وأصل إذا الجزم؛ ولذلك كان النادر موقعًا لإن". المختصر(٨٨).

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) يقصد بذلك العلامة السيد الشريف في قوله:" إن الخبر إذا قيد حكمه بزمان، أو قيد آخر، كان صدقه بتحقق حكمه في ذلك الزمان، أو مع ذلك القيد، وكذبه بعدمه، فيه أو معه، وإذا لم يقيد فصدقه بتحققه في الجملة، وكذبه بمقابله؛ فإذا قلت (اضرب زيدًا) وأردت الاستقبال؛ فإن تحقق ضربك إياه في وقت من الأوقات المستقبلة، كان صادقًا وإلاّ فكاذبًا، وكذلك إذا قلت: (اضربه يوم الجمعة، أو قائمًا)، فلا بد في صدقه من تحقق ضربك إياه، وتحقق ذلك القيد معه فإن لم تضربه أو ضربته في غير يوم الجمعة، أو في غير حال القيام؛ كان كاذبًا". حاشية السيد الشريف على المطول(١٨٨) نقلًا من حاشية الحفيد(٤٢١/١).

(٦) شرح الرضي (٨٧/٤)، ونصه:" والجواب: أنّ (إنْ) ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك".

(٧) ما بين المعقوفين في "د": (المص).

(٨) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١١٩/٢).

(٩) وذلك في قوله: "ولا يستعمل (إن) إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها؛ ولذلك قبح إن احمر البسر كان كذا، وإن طلعت الشمس آتك إلا في اليوم المغيم". المفصل للزمخشري (٤٤٠) .

[قوله:][(١)]" لمن يكذبك"[(٢)] فيه نظر؛ لأن الظاهر [أن][(٣)] المراد به [من يجزم][(٤)] بكذبك، فيكون مدخول (إن) مجذوما بوقوعه عند المتكلم[(٥)]، ومجزوما بعدم وقوعه عند المخاطب، و(إن) لا تدخل على المجزوم به، فلا يصح جري الكلام على سنن المخاطب، ولا على سنن المتكلم[(٦)]، وأجيب بأن: المراد به من لا [يصدقك[(٧)]][(٨)]، أي: لا يعتقد صدقك، وهو صادق بمن بمن يشك في صدقك[(٩)]، وبمن يتوهم فيه[(١٠)].

[قوله:][(١١)]" أي: لتنزيل المخاطب...إلخ"[(١٢)] فيه نظر؛ لأنه يقتضى أن المعتبر في أصل (إنْ) عدم الجزم من المخاطب، وليس كذلك، بل المعتبر عدم الجزم [من][(١٣)] المتكلم، بدليل

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام: " وقد تستعمل (إن) في الجزم تجاهلًا، أو لعدم جزم المخاطب، كقولك لمن يكذبك: (إن صدقت فماذا تفعل) ". التلخيص (٣٠) والمختصر (٩٠).

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) وهذا ما وضحه الفناري في حاشيته(١٩٧/و) بقوله:" ولا يخفى أنه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان كاذبًا حتى يرد على المصنف – أيضًا- أن التكذيب تصريح بأن المخاطب جازم بلا وقوع الشرط، فلا يكون من مواقع إن على أنه قد يقال: يجوز أن يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق؛ لأنه لازم التكذيب ".

(٦) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٨٨/ظ). فصح أن المحل لأن.

(٧) قال البناني: "أي: لا يعتقد صدقك، فكنّى بالتكذيب عن عدم التصديق، وهو صادق بمن يشك في صدقك أو يتوهمه، وليس المراد من يجزم بكذبك، وإلا كان مدخول إن مجزومًا بعدم وقوعه عند المخاطب، كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم، فلا يصح جري الكلام على حال المتكلم، ولا على حال المخاطب ".

تجريد البناني(٣٤٠/١).

(٨) ما بين المعقوفين طمس في"ج".

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢١/١)، ونصه:" ينبغي أن يريد لمن لا يصدقك، وإلاّ فلا يكون موقعًا؛ لإن كما سبق".

(١٠) ينظر: حاشية الدسوقي(٥٩/٢)، وقال مكملًا:" وحينئذ فلا يناسب قوله: على سنن اعتقاده، أجيب بأن: المراد باعتقاده حاله الذي هو عليه، وهو الشك قرر ذلك شيخنا العدوي".

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(١٢) وتمام الكلام:" (أو تنزيله)، أي: لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى أباه: (إن كان أباك فلا تؤذه)" . المختصر(٩٠).

(١٣) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

سبق من جعل عدم جزم المخاطب من القائل للأصل، فلا [دخل][(١)] لعلم المخاطب، ولا لجهله في ذلك، فلا معنى لذلك التنزيل، وأجيب بأن: محل اعتبار حال المتكلم إذا أمكن على سبيل الحقيقة[(٢)]، وإلا اعتبر حال المخاطب على سبيل الحقيقة كما مر[(٣)]، أو على سبيل التجوز كما هنا[(٤)].

[اعتراض وجواب]

[قوله:][(٥)]" والمحال...إلخ"[(٦)] فيه نظر؛ لأنه يقتضى أن في الآية تنزيلين؛ الأول: تنزيل الإسراف المقطوع به منزله المحال. الثاني: تنزيل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه، فالأول: واسطة في الثاني مع أن ذلك لا يتعين؛ إذ يصح أن يكون فيها تنزيل واحد[(٧)]، وهو تنزيل الإسراف المقطوع به منزلة ما لا قطع بعدمه، فلا داعى إلى اعتبار التنزيلين في الآية[(٨)]، **وأجيب بجوابين:**

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٢) في هامش الأصل: (وإلا اعتبر حال المخاطب على سبيل الحقيقة.)، وسقط من "ج".

(٣) وهذا ما أشار إليه الحفيد في حاشيته(٤٢٣/١)، ونصه:" فيه تأمل؛ لأنّ علم المخاطب أو جهله لا دخل له في (إنّ)، بل عدم جزم المتكلم، اللهم إلاّ أن يقال: هذا على التجوز، وعدم صحة اعتبار حال المتكلم على الحقيقة".

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(١٨٨/ظ)، وقال مكملًا: أو يقال: إن عدم عمل المخاطب بمقتضى علمه حتى نزل منزلة الجاهل اعتبره المتكلم موجبًا لشكه هو في كونه إما للمخاطب...إلخ".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٦) وتمام الكلام: "(أو التوبيخ) أي: لتعيير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه)، أي: فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الأغراض (نحو: ﴿**أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا**﴾ [الزُّخرُف:٥]) أي: أنهملكم فنضرب عنكم القرآن. وما فيه من الأمر والنهى والوعد والوعيد ﴿**صَفحًا**﴾ أي: إعراضًا أو للإعراض أو معرضين ﴿**أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ**﴾ فيمن قرأ أن بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به، لكن جيء بلفظ أن لقصد التوبيخ، وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير، كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلًا، فهو بمنزلة المحال، وإن كان مقطوعًا، بعدم وقوعه، لكنهم يستعملون فيه أن لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت، كما في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ**﴾ [الزُّخرُف:٨١] ". المختصر(٩٠).

(٧) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٨٩/و)، وحاشية يس على المختصر(٧٦/ظ)، وحاشية الهندي على المختصر(٢٧٥/١).

(٨) وهما: الأول: تنزيل الإسراف المقطوع به منزلة المحال المقطوع بعدمه.

الثاني: تنزيل المحال منزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهلة وإرخاء

الأول: أن اعتبار[١٤٣/ظ] التنزيلين أبلغ في التوبيخ، وهذا ما أشار إليه السيد بقوله:" فإن قلت: هذا تطويل للمسافة بلا طائل؛ إذ يكفى أن يقال: إنما استعمل (إن) في الشرط المقطوع به الواقع؛ تنبيهًا على أنه ينبغي أن يكون صدوره من العاقل غير مقطوع به توبيخًا لهم، ولا حاجة إلى جعله محالًا ادعاءً، ثم جعل ذلك المحال بمنزلة ما لا قطع بوقوعه. قلت: في تطويل المسافة فائدة جليلة هي المبالغة التامة في التوبيخ التي يقتضيها المقام"[(١)]. والثاني: [أن تنزيل المقطوع به منزلة المشكوك قليل][(٢)]، وتنزيل المقطوع بعدمه منزلة المشكوك [كثير][(٣)]، فجعل الأول واسطة ليجري على الكثير[(٤)].

[التغليب]

[قوله:][(٥)] "يغلب جانب المعنى"[(٦)] التغليب: أن [يُعطَى][(٧)] أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم [الآخر][(٨)] بأن يجعل الآخر موافقًا له في الهيئة [أو المادة][(٩)]، فالأول: كقوله- تعالى-: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾[(١٠)] والثاني: نحو: (الأبوان) فيكون من قبيل المجاز المرسل[(١١)] [الذى][(١٢)]

العنان لقصد التبكيت، فالتنزيل الأول وسيلة للثاني الذي هو موقع لأن...إلخ. ينظر: حاشية الدسوقي(٦٣/١).

(١) حاشية السيد على المطول(١٩٢).

(٢) ما بين المعقوفين سقط في "ج".

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ينظر: مواهب الفتاح(٣٢٧/١)، وفيه:" والمحال ولو كان معلوم الانتفاء، فليس محلًا في الأصل؛ لأن ينزل كثيرًا منزلة المشكوك، فتدخل عليه (إن) لإرخاء العنان لتبكيت الخصم....إلخ".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٦) وتمام الكلام:" (والتغليب) باب واسع (يجرى في فنون كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم:١٢])غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة، فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث، لكن لفظ (قانتين) إنما يجرى على الذكور فقط (و) نحو (قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل:٥٥]) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس (يجهلون) بياء الغيبة؛ لأن الضمير عائد إلى قوم ولفظه لفظ الغائب؛ لكونه اسمًا مظهرًا؛ لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة". المختصر(٩١).

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) بعض آية من سورة الأحزاب(رقم: ١٢).

(١١) وهذا ما أشار إليه العبادي . ينظر: حاشية العبادي على المختصر(١١٣/ظ).

(١٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

علاقته الصحبة أو المشاكلة[١][٢]، ووجهه في الآية السابقة: أنه استعمل لفظ (القانتين) [الموضوع][٣] للذكور في الإناث لما بينهما من الصحبة، ووجهه في هذه الآية: أنه استعمل لفظ (يجهلون) [الموضوع][٤] لجماعة مخاطبين غير مذكورين بلفظ الغائب في [جماعة][٥] مخاطبين مذكورين بلفظ [الغائب[٦]][٧] الذى صارت هذه الجملة وصفًا له[٨]، فإن الجماعة المذكورين هي التي حملت عليها [الصيغة] [٩] المذكورة[١٠].

[قوله:][١١]" وفي مثل أبوان...إلخ"[١٢][ظاهره: أن المجاز في مثل أبوان][١٣] في المادة دون الهيئة، وفي مثل:(القانتين) في الهيئة [دون المادة][١٤]، **وفيه نظر**، فإن التجوز في مثل: (أبوان)

---

(١) ينظر: مواهب الفتاح(٣٣٢/١).

(٢) ينظر: الإيضاح(١٢٠/٢)، قال الشيخ خفاجي:" قال صاحب البيان: هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطلاق لفظه عليهما، والقيد الأخير لإخراج المشاكلة: وهو عند صاحب المطول من باب المجاز المرسل الذي ترجع علاقته إلى المجاورة، أو من قبيل عموم المجاز، وقال غيره إنه: "إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقًا له في الهيئة أو المادة. هذا والتغليب ليس بحقيقة ولا مجاز كما في الدسوقي، وإن صرح البعض بأنه من باب المجاز".

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٦) فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب لعلاقة الصحبة أو الضدية أو المشابهة. ينظر: حاشية الدسوقي(٧٢/٢).

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ينظر: عروس الأفراح(٣٢٨/١)، ونصه:" ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ غلب فيه المذكر على المؤنث، وقد يكون بتغليب المخاطب على غيره، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [أصله يجهلون –بالياء- فغلب؛ لأن قومًا في معنى المخاطب".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٤/١)، ونصه:" لقائل أن يقول: التغليب مجاز فما وجهه هنا، والجواب: أنّ صيغة (يجهلون) موضوعة للخطاب مع جماعة غير مذكورة بلفظ الغائب لا فيما حمل هذه الصيغة عليه، وصارت وضعًا له بحسب المعنى كما يشهد به سياق المعنى".

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(١٢) وتمام الكلام:" فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل: (القانتين) من جهة الهيئة والصيغة، وفي مثل:(أبوان) من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية". المختصر(٩١).

(١٣) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل".

(١٤) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل".

في الهيئة [–أيضًا-][١]؛ لأن هيئة التثنية موضوعة للمشتركين في المفرد معنى ولفظًا[٢] عند الجمهور[٣]، أو لفظًا [فقط عند][٤] ابن الحاجب[٥]، فذهب الجمهور إلى أن الواجب في التثنية أن يكون أحد الفردين مثل الآخر في اللفظ والمعنى، فـ(الزيدان) لا يكون مثنى حقيقة حتى يؤول بالمسمى بهذا اللفظ، فيتماثلان في المعنى –أيضًا-، وذهب ابن الحاجب إلى أنه يكفي أن يكون أحد الفردين مثل الآخر في اللفظ [فقط][٦]، فلا يحتاج مثل: (الزيدين) في كونه مثنى حقيقة إلى ذلك التأويل، وقد استعملت في غير المشتركين في اللفظ والمعنى كـ(الأب والأم، والشمس والقمر)[٧]، فالتجوز في الهيئة والمادة جميعًا [٨]، ولكن ارتكاب المجاز في الهيئة بطريق التبعية للتجوز في المادة [٩]، وأجيب بأن: التثنية إنما وجدت بعد اشتراك الفردين في اللفظ، فتكون مستعملة فيما وضعت له من المشتركين في المفرد بحسب اللفظ -على ما ذهب إليه ابن الحاجب-[١٠]، وإن كان الاشتراك من أحدهما على سبيل الحقيقة[١١]، ومن الآخر على

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٢) ينظر: حاشية يس على المختصر(٧٦/ظ).

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٤/١)، ونصه:" لكن ارتكاب المجاز في المادة لضرورة الهيئة؛ إذ هي موضوعة للمشتركين في المفرد بحسب المعنى أو اللفظ فقط" .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب(٧٠٩/٢)،

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد(١٩٠/١)، وفيه:" قال بعض المحققين: وذلك بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنها شيء واحد كتماثل أبي بكر وعمر، فقالوا: العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي أن يغلب الأخف لفظًا كما في العمرين والحسنين؛ لأن المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو أبلغ في الخفة، بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر، "وفي المعنى على رأي"، فلا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة وعلى هذا الرأي أكثر المتأخرين، قال ابن الحاجب: وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين كقولك: (عينان)، في عين الشمس وعين الماء، فيه خلاف، والظاهر: أن جوازه شاذ، والأكثر المستعمل على خلافه. انتهى".

(٨) وهذا ما وضحه الدسوقي (٧٤/٢) بقوله:"... فيكون التجوز واقعًا في الهيئة كالمادة ". وينظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف(٤٢/١).

(٩) ينظر: حاشية الفناري على المطول(١٩٦/و).

(١٠) وهذا ما أشار إليه الحفني. ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩٠/ظ).

(١١) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي(١١٤/ظ).

سبيل المجاز[١].

[قوله:] [٢]" متعلق بغيره"[٣] أي: تعلقًا اصطلاحيًّا، فيكون ظرفًا لغوًا، وفيه نظر، فإن الغير جامد لا يصح أن يتعلق به الظرف[٤]، وأجيب بأنه[٥]: عمل لدلالته على الحدث الذى هو الحصول، فهو أولى بالعمل من الضمير الراجع إلى المعنى المصدري[٦]، كما تقدم في قول الشاعر[١٤٤/ظ]: [الطويل]

وَمَا الحربُ إلّا ما علمتُم وذُقْتُم ... وما هو عنها بالحديث المرجَّم[٧]

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(٢/٧٤).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٣) وتمام الكلام:"(ولكونهما) أي: إن وإذا (لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى: حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبًا ومعلقًا على حصول الشرط في الاستقبال، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر؛ لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال، ألا ترى إنك إذا قلت: (إن دخلت الدار فأنت حر) فقد علقت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال". المختصر(٩١).

(٤) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩٠/ظ).

(٥) وهو هنا يعرض بالحفيد في حاشيته (٤٢٤/١) ونصه:" والظاهر أنّ التعلق بطريق الألفاظ ،ووجه ذلك أنّ الضمير الرّاجع إلى المعنى المصدري يجوز أن يعمل في الظرف ، فكذا المعنى [المصدري الذي هو عبارة عن الحصول".

(٦) قال الفناري:" قوله:(متعلق بغيره)، أي: فمعنى الكلام أن (إن وإذا) يفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال على حصول الشرط في ذلك الاستقبال، وقوله: متعلق بغيره، أي: تعلقًا اصطلاحيًا، فيكون ظرفًا لغوًا، وفيه نظر: فإن الغير اسم جامد لا يصح أن يتعلق به الظرف، وأجيب: بأنه إنما صح التعلق به؛ لأن لفظ الغير واقع على الحصول الذي هو مصدر، فأعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر". حاشية الفناري(١٩٨/ظ)، وحاشية الدسوقي(٧٤/١).

(٧) البيت لزهير في معلقته مطلعها:

أمِنْ أُمّ أوْفَى دِمـنَةٌ لم تَكَلّمِ ... بِحَوْمَانَةِ الـدّرّاجِ فالْمُتَثَلَّـمِ

وقبله: يُؤخَّر فيُوضَع فِي كِتَابٍ فَيُدّخَر ... لِيَومِ الْحسابِ أو يُعَجَّلْ فَيُنقَمِ

وبعده: مَتى تَبْعَثُوها تَبْعَثُوها ذَميمَـةً ... وتَضْرَ إذا ضَرّيْتُمُوها فتَضْرَمِ

يقول: ما الحرب إلا ما جربتم وذقتم؛ فإياكم أن تعودوا إلى مثلها، وقوله (وما هو عنها) أي ما العلم عنها بالحديث، أي: ما الخبر عنها بحديث يرجم فيه بالظن، فقوله (هو) كناية عن العلم؛ لأنه لما قال (إلا ما علمتم) دل على العلم.

[قوله:][(١)]" بعد واو الحال...إلخ"[(٢)]، والعامل في الجملة الواقعة حالًا المشتق [الذي][(٣)] [الذي][(٣)] اشتملت عليه، واعترض بأنه لا يطرد، فقد لا يكون في التركيب مشتق نحو: (زيد وإن أساء أخوك)[(٤)]، فالأولى: أن يكون العامل وصفًا متصايدًا من الكلام أي: زيد متصف بالبخل واللوم والأخوة[(٥)]؛ وذلك بمنزلة الجزاء للأداة أن تكون شرطية[(٦)]؛ لأنها لا جزاء لها هنا؛ لأنها لمجرد الربط[(٧)].

[قوله:][(٨)] " وفي غير ذلك" [(٩)] أي: ما تقدم من أن المستعمل مع (كان)، والذى أتى به في مقام التأكيد، كما في البيت الآتي[(١٠)]؛ لوجود القرينة الدالة على أن المراد المضي[(١١)].

ديوان زهير بن أبي سلمى (٤) شرحه وقدم له: على حسن فاعور، وينظر: جمهرة أشعار العرب(١٦٥)، وشرح المعلقات التسع(٢٠٠)، وشرح المعلقات السبع للزوزني(١٤٣)، ومحاضرات الأدباء(١٩٥/٢)، وخزانة الأدب(١٠/٣)، وزهر الأكم(١٠٩/٢).

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" وقد تستعمل (إن) في غير الاستقبال قياسًا مطردًا مع كان، نحو: ﴿ **وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ** ﴾ [البقرة:٢٣]، كما مر، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو: (زيد وإن كثر ماله بخيل، وعمرو وإن أعطى جاهًا لئيم)، وفى غير ذلك قليلا، كقوله: فيا وطني إن فاتني بك سابق...". المختصر(٩٢).

(٣) ما بين المعقوفين في "ب"، و"ج"، (الذين)، والصواب المثبت الوارد في"د".

(٤) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩١/و).

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٥/١)، ونصه:" العامل ما هو بمنزلة الجزاء والمعنى زيد متصف بالبخل حال كون كثرة ماله مفروضة، وقس على ذلك".

(٦) ينظر: حاشية يس على الحفيد (٧٦/ظ).

(٧) ينظر: حاشية العبادي على المختصر(١١٥/و)، وفيه:" أن (إن) حينئذ ليست شرطية والكلام في الشرطية إلا أنه أراد إفادة أنها تخرج عن الشرطية تأمل".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٩) وتمام الكلام:" وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو: (زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطى جاهًا لئيم)، وفى غير ذلك قليلا كقوله: فيا وطني إن فاتني بك سابق...". المختصر(٩٢).

(١٠) أي:" وقد تستعمل (إن) في غير الاستقبال مع كونها للشرط في غير ما ذكر من الأمرين السابقين". حاشية (٧٨/٢).

(١١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٥/١)، ونصه:" لظهور أنّ المعنى على المضي".

[قوله:][(١)] **" فيا وطني**[(٢)]**... إلخ"** [(٣)] (الحال) بمعنى: القلب[(٤)]، و(فليُنعَم)- بفتح العين- على صيغة المبنى للمفعول، ولكن بمعنى المبنى للفاعل[(٥)]، [والمعنى][(٦)]: إن كان زمان سابق من [الدهر][(٧)] [فوت][(٨)] عليّ المقام في (وطني) ولم يتيسر لي فيه الإقامة في ذلك الوطن، فليطلب قلوب [ساكنيه][(٩)][(١٠)]، والمراد: إظهار التحسر والتحزن على مفارقة الوطن[(١١)].

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) كلمة من بيت لأبي العلاء المعري قالها حين تحمل من بغداد إلى بلدته المعرة، وهو: [الطويل]

فَيَا وَطَنِي إِنْ فَاتَنِي بِكَ سَابِـــقٌ ... مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَـم لِسَاكِنِكَ البَـالُ

ومطلعها: مَغَانِي اللِّوَى مِنْ شَخْصِكِ اليَوْمَ أَطْلَالُ ... وَفِي النَّوم مَغْنًى مِنْ خَيَالِكِ مِحْلَالُ

وقبله: يُحَازِرنَ مِن لَدغِ الأَزِمَّةِ لَا أَهْتَـدِي ... مُخَـبِّرُهَـا أَن الأَزِمَّةَ أَصْـلَالُ

وبعده: فَإِنْ أَسْتَطِـعْ فِي الحَشْرِ أَتِكَ زَائِرًا ... وَهَيْهَـاتَ لِي يَومَ الـقِيَامَةِ أَشْغَالُ

الشاهد: دخلت (إن) على غير (كان) وهو ماضٍ على وجه القلة.

شروح سقط الزند (القسم الرابع: ١٢٥٨)، وينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب (١٣١/١)، وأنوار البروق في أنواء الفروق (٩٧/١)، والإيضاح (١٢٢/٢)، والوافي بالوفيات (٧١/٧) وحاشية الدسوقي (٧٨/٢)، وفي تاريخ دمشق – لابن عساكر (٤٢٣/٤١) لأبي القاسم على بن حسن المغربي، ودون عزو في: تاريخ ابن الوردي (٣٥١/١)، ومختصر السعد (٨٥)، والكليات (١٩٥).

(٣) وتمام الكلام:" وقد تستعمل (إن) في غير الاستقبال ....وكذا (إذا) جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو: (زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطى جاهًا لئيم)، وفى غير ذلك قليلًا كقوله: فيا وطني إن فاتني بك سابق...". المختصر(٩٢).

(٤) ينظر:[الصحاح تاج اللغة:٤٦٤٢/٤ – بول]، و [مقاييس اللغة:٣٢١/١ – بول]، و[تاج العروس: ١٢٥/٢٨- بول].

(٥) ينظر: المعول شرح أبيات المطول(٣٩٣/١)، ونصه:" قوله: "فلينعم"- بفتح العين-، كما أعجم في بعض نسخ "السقط"، وقد أصلحته أيدي الكبار فيكون من: نَعِم من حد عَلِم، وربما يسمع [بضمها –أيضًا-، فيكون من نَعُم– بالضم- بمعنى: صار لينًا، كما في "الصحاح، وهو دال علي الجزاء محذوفًا، أي: لم يبق خاليًا، كما ذكره الفاضل الفنري، ومن ظن أنه علي لفظ المجهول، فقد سها". ينظر: [الصحاح تاج اللغة: ٢٠٤٢/٥- نعم]، وفيه:" ونعم الشيء- بالضم- نعومة، أي: صار ناعمًا لينًا"، وحاشية الفناري على المطول(١٩٩ظ)، وحاشية السيرامي على المطول(١١٣ظ) حيث قال: "فلينعم على صيغة المجهول".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٧) ما بين المعقوفين سقط في "د".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٦/١)، ونصه:" المعنى: إن كان زمان سبق من الدهر قُوّت على المقام في وطني، فلتطب به قلوب ساكنيه".

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١١) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩١/و)، والمعول شرح أبيات المطول(٣٩٣/١)، ونصه:" يخاطب وطنه

[قوله:][(١)]" فتياتكم على البغاء"[(٢)]، [الفتيات][(٣)]: الإماء، والبغاء[(٤)] الزنا[(٥)].

[قوله:][(٦)]" المبالغة في النهى"[(٧)] لما في ذلك من التوبيخ للموالي بذكر [ما تظهر][(٨)] به فضيحتهم، فإن قلت:" هذا يقتضى أن تكون المبالغة في هذه الصورة [فقط][(٩)]، وهي عند إرادة التحصن لا مطلقًا"[(١٠)]، والمقصود تأكيد النهي مطلقًا قلت: "التقييد [بذلك][(١١)]؛ لكون الإكراه لا يتحقق إلا [١٤٤/و] في هذه الحالة لا لتخصيص التأكيد[(١٢)] بها"[(١٣)].

[إشكال وجواب]

[قوله:][(١٤)]" والظاهر يدفع...إلخ"[(١٥)]، هذا الجواب الثاني مشكل من وجهين: الأول: أنه

متحسرًا لما فاته".

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام: "(وعليه) أي: على استعمال الماضي مع إن لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [النور/بعض الآية٣٣]، حيث لم يقل: إن يردن". المختصر(٩٣).

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ينظر:[مجمل اللغة لابن فارس:١٣٠/١-بغي]، وفيه:" والبغايا: الإماء، الواحدة بغيٌّ، والبغي -أيضا- الفاجرة، يقال: بغت: تبغي بغاءً".

(٥) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت ٢٠٩هـ) (٦٦/٢).

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٧) وتمام الكلام:" القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهى عن الإكراه، يعنى: أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها". المختصر(٩٣).

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٦/١) ونصه:" أي: أنّ إرادة الإيماء للعفة مفروضة، فالمبالغة في تلك الصورة لا مطلقًا، تأمّل".

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٢) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩١/و)، لأن مفهوم المخالفة إنما يعتبر إن كان القيد للإخراج فقط، لا لفائدة أخرى.

(١٣) مواهب الفتاح(٣٣٩/١)،

(١٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(١٥) وتمام الكلام:" وأيضًا دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر والإجماع القاطع على حرمة

معطوف على قوله:" **ويجوز أن تكون الفائدة...إلخ**"[١]، فيكون في حيز بيان الفائدة [مع أنه لا دلالة على بيان الفائدة][٢]، بل يدل على عدم الفائدة؛ لأن التقييد بالشرط لا يدل على انتفاء الحكم عند انتفائه إلا إذا لم يكن له فائدة[٣]، وإلا فلا مفهوم له، فلا يدل على ذلك الانتفاء، الثاني: أن الإجماع لا ينسخ النص حذرًا من تقديم القياس على النص الذى هو أصل له[٤] في الجملة[٥].

وأجيب عن الأول بأن قوله:" **وأيضًا دلالة الشرط ...إلخ**" ليس معطوفًا على قوله:" **ويجوز**"، بل على قوله: **بأن القائلين ...إلخ**"[٦]، فهو إشارة إلى جواب آخر، فكأنه قال[٧]:" وأجيب- أيضًا- بأن دلالة الشرط... إلخ"، وعن الثاني: بأن الإجماع يجوز أن ينسخ النص على الصحيح؛ لاستناده إلى النص[٨]، فكأنه الناسخ[٩][١٠].

مطلقًا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع" . المختصر(٩٣).

(١) ينظر: المختصر ضمن حاشية الدسوقي(٨٤/١)،

(٢) ما بين المعقوفين سقط من "ج".

(٣) ينظر: المطول(٣٢٩).

(٤) ينظر: شرح التلويح على التوضيح(١٠٢/٢)، وفيه:" ذَهَبَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إلَى أَنَّهُ يَجُوزُ نَسْخُ الْإِجْمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ كَانَ قَطْعِيًّا حَتَّى لَوْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى حُكْمٍ، ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافِهِ جَازَ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ هُوَ التَّفْصِيلُ عَلَى مَا أَشَارَ إلَيْهِ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَهُوَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْقَطْعِيَّ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ تَبْدِيلُهُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُنْسَخُ وَلَا يُنْسَخُ بِهِ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ يَجُوزُ تَبْدِيلُهُ كَمَا إذَا أَجْمَعَ الْقَرْنُ الثَّانِي عَلَى حُكْمٍ يُرْوَى فِيهِ خِلَافٌ مِنْ الصَّحَابَةِ ثُمَّ أَجْمَعُوا بِأَنْفُسِهِمْ، أَوْ أَجْمَعَ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى خِلَافِهِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِجَوَازِ أَنْ تَنْتَهِيَ مُدَّةُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْإِجْمَاعِ فَيُوَفِّقُ اللَّهُ –تَعَالَى- أَهْلَ الْإِجْمَاعِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ".

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٦/١)، ونصه:" أنت خبير بأنّ الكلام في فائدة الشرط ولم توجد، مع أنّ الإجماع لا ينسخ شيئًا، تأمل".

(٦) أي: وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط. حاشية الدسوقي(٨٤/٢).

(٧) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩٢/ظ).

(٨) ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي(١٧٥/٣)، وفيه:" وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَكَذَا الْإِجْمَاعُ يَجُوزُ نَاسِخًا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عِنْدَ بَعْضِ مَشَايِخِنَا مِنْهُمْ عِيسَى بْنُ أَبَانَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ تَمَسَّكُوا بِمَا رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمَّا حَجَبَ الْأُمَّ عَنْ الثُّلُثِ إلَى السُّدُسِ بِأَخَوَيْنِ...إلخ".

(٩) في النسخة "د": (أنت خبير بأنّ الكلام في فائدة الشرط ولم توجد، مع أنّ الإجماع لا ينسخ شيئًا، تأمل).

(١٠) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(٨٥/٢).

[قوله:][(١)]" لا معنى للتعريض[(٢)] ...إلخ"[(٣)] إشارة لرد ما توهمه الخلخالي من أن التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك ولغيرهم، بناء على أن التعريض نشأ من إسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل، سواء كان ماضيًا، أو مضارعًا[(٤)]، ووجه الرد: أنه لا يتعارف التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل في المستقبل[(٥)]؛ لأن القصد من التعريض [التوبيخ][(٦)]، وهو إنما يكون على ما وقع، لا على ما سيقع، وأن التعريض إنما نشأ من صيغة الماضي؛ لأنه على خلاف الأصل، فلابد له من طلب وجه لارتكابه، وهو هنا التعريض، وأما المضارع[١٤٥/ظ] فهو على أصله، فلا معنى لإفادته التعريض[(٧)].

[قوله:][(٨)] " ولهذا صحَّ مثل قولنا...إلخ"[(٩)] أي: لكون معناها الدلالة على أن انتفاء

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) التعريض في الكلام: ما يفهم به السامع مراده من غير تصريح. ينظر: التعريفات(٦٢).

(٣) وتمام الكلام:" (قال السكاكي: أو للتعريض) أي: إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، إما لما ذكر وإما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره، (نحو) قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ**﴾ [الزُّمَر/بعض الآية٦٥]) فالمخاطب هو النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم- وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازًا للإشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض، والتقدير تعريضًا لمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم، كما إذا شتمك أحد فتقول: والله إن شتمني الأمير لأضربنه، ولا يخفى عليك أنه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الإشراك، وإن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله". المختصر(٩٣).

(٤) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح(٢٦٣)، ونصه:" قيل: لا يقال: التعريض فيه مستفاد من التاء، لا من الفعل الماضي؛ ألا ترى أنه لو ذكر أن تشرك أفاد التعريض –أيضًا- لأنا نقول التعريض مستفاد من الفعل الماضي لا من التاء؛ لأنه تعريض لجماعة صدر منهم الشرك في الماضي والمضارع، فلا يكون تعريضًا لمن صدر عنهم الشرك في الماضي، وفيه نظر؛ لأنه لا نسلم أنه تعريض فيه لجماعة صدر عنهم الشرك، بل هو أعمّ، بدليل ما قبله....إلخ".

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٧/١)، ونصه:" هذا ردٌ لتوهم أنّ التعريض نشأ من إسناد الفعل إلى ما يمتنع منه ذلك الفعل، لا من صيغة الماضي، ووجه الرّد أنّه لا يتعارف التعريض بالنسبة إلى من يصدر عنه الفعل في الاستقبال".

(٦) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل".

(٧) إنما ذلك إن نسب لمن يصح صدوره منه ويشك فيه، وأما إن نسب لمن علم انتفاؤه عنه - قطعًا- طلب له وجه، فيصح كونه للتعريض بمن صدر منه كالماضي. ينظر: مواهب الفتاح(٣٤٠/١)

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٩) وتمام الكلام:" ولهذا صح مثل قولنا: (لو جئتني لأكرمتك)؛ لكنك لم تجئ، أعني: عدم الإكرام بسبب عدم المجيء"

الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، لا الاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثاني[١]؛ إذ لو كانت لذلك لما صح [استثناء][٢] نقيض المقدم؛ لأنه لا ينتج شيئًا، كما نصَّ عليه أهل المنطق[٣]، فتعيَّن أن يكون ذلك الاستثناء إشارة إلى علة انتفاء[٤] الجزاء[٥].

[قوله:][٦]" ولو دامت[٧]...إلخ"[٨]، البيت دخله القلب، والأصل: ولو كانت الدولات

. المختصر(٩٥).

(١) ينظر: الأصول في النحو(٢١١/٢) ونصه:" وتقول: (لو جئتني لأكرمتُكَ)، والمعنى: أنه امتنع إكرامي من أجل امتناع مجيئك، وأمالي ابن الحاجب(٣٠٩/١)، وفيه: وإذا بني على المسامحة في أن (لو) تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول صح ما ذكروه؛ لأنها تدل على امتناع الثاني لوجود الأول.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) والمقرر في القضية الشرطية عكسه، وهو أن اللازم هو الجزاء، وهو المسمى بالتالي عند المناطقة، وبانتفائه يستدل على انتفاء الأول دون العكس . ينظر: مواهب الفتاح(٣٤٣/١).

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي(٩٧/٢).

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٧/١)، ونصه: "لأنّ الاستثناء نقيض المقدّم لا ينتج شيئًا بحسب العلم على ما في المنطق، ففائدته الإشارة إلى نكتة انتفاء الجزاء".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٧) جزء من بيت لأبي العلاء المعري، وهو: [الطويل]

	وَلَو دَامَتِ الدُّولَاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ	رَعَايَا وَلَكِن مَا لَهُـنَّ دَوَامُ
مطلعها:	لَقَدْ أَنَ أَن يَثْنِي الجَمُوحَ لِجَـامُ	وَأنْ يَمْلِكَ الصَّعْبَ الأَبِيَّ ذِمَامُ
قبله:	زَمَانَ قَرَوا بِالمَشْرَفِي ضُيُـوفَهُم	مَآلِكَ قَـوْمٍ وَالكُـمَاةُ صِيَـامُ
بعده:	وَرَدُّوا إِلَيْكَ الرُّسْلَ وَالصُّلْحُ مُمْكِنٌ	وَقَالُوا عَلَى غَيْرِ القِتَالِ سَلَامُ

المعنى: لو دام أهل الدولات، أي: الملوك الماضية إلى آخر الزمان، لكانوا رعايا لهذا الممدوح لاستحقاقه الإمارة عليهم لما فيه من الفضائل، فنفي دوام الدولات الماضية سبب في عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح؛ لأنّهم لا يعيشون معه إلاّ رعايا .

الشاهد: استشهد به على أن (لولا) لامتناع الثاني لوجود الأول، وأنّ وجوده سبب لا دليل عليه كما زعم ابن الحاجب.

شروح سقط الزند (القسم الثالث:٦١١)، وينظر: دستور العلماء (٧٩/١)، وأنوار البروق في أنواء الفروق (١٠٠/١)، والإيضاح (١٢٦/٢)، ومختصر السعد (٨٨)، وخلاصة الأثر (٤١٣/١)، **ولأحمد بن أبي القاسم الحلى** في نفخة الريحانة (٣٠٠/٣)، **ودون عزو** في: المستطرف(٧٩/١)، وبريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية – لمحمد بن محمد الخادمي الحنفي (ت ١١٥٦هـ)(٢٠/٤) مطبعة البابي الحلبي– لا ط – ١٣٤٨هـ، وفي بعضها: "فلو" محل "ولو".

(٨) وتمام الكلام:" ولهذا صح مثل قولنا: (لو جئتني لأكرمتك)؛لكنك لم تجئ أعني: عدم الإكرام بسبب عدم المجيء"

رعايا للممدوح لما ذهبت دولتهم[١]، وفيه نظر؛ إذ لا داعى لارتكاب القلب[٢]، بل معنى البيت: ولو دامت الدولات للملوك الماضية واستمرت دولتهم إلى آخر الزمان لكان أهل زماننا من الأمراء رعايا [لهؤلاء][٣] الملوك كغيرهم[٤].

[قوله:][٥] ["وارد] [٦]... إلخ"[٧]، ظاهره: إن هذه القاعدة غير لغوية، وأن الآية وردت على مقتضاها، لا على لغة [العرب][٨]، واعترضه السيد بأن ورود الآية على قاعدة أهل الميزان بعيد جدًا كيف؟ [وهو][٩] عربي[١٠]، **وأجيب بجوابين الأول**: أنه حمل الشعر في قوله تعالى:

قال الحماسي: ولو طار ذو حافر قبلها...يعني: أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر، وقال المعري: ولو دامت الدولات...إلخ". المختصر(٩٥).

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٧/١)، ونصه:" يعني: لو رضوا بأن يكونوا رعايا للممدوح لما ذهبت دولتهم".

(٢) ينظر: حاشية الفناري علي المطول(٢٠٢و)، وحاشية السيرامي على المطول(١١٤و)، وقال صاحب المعول(٣٩٩/١/ ٤٠٠)، وفيه: "والمعنى: لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للأول، كذا قيل: وفيه أنه خلاف الظاهر، كما لا يخفى علي من وقف على أحوال الملوك والسلاطين في القديم والحادث، والجزاء غير لازم".

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) وهذا ما أشار إليه االفسوي في شرحه(٧٦و)، حيث قال:" ولو دامت دولات الذين كانوا قبلهم لم تصل إليهم، وبقيت في يد غيرهم، وكان هؤلاء رعايا كغيرهم، ولكن ليس للدولات دوام، فلذلك وصلت إليهم في بعض الأيام" .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٧) وتمام الكلام:" وأما المنطقيون، فقد جعلوا، (إن ولو)، أداة اللزوم، وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي، وقوله- تعالى-: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء/بعض الآية٢٢] وارد على هذه القاعدة، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض" . المختصر(٩٥).

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) ينظر: حاشية السيد على المطول(٢٠٢، ٢٠٣)، ونصه:" وذلك في قوله:" (قال: وأمّا أرباب المعقول قد جعلوا إلى قوله: وإذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر)، أقول: يفهم من ظاهرهما أنّ المعنى الثاني- إنّما هو بحسب الأوضاع الاصطلاحية لأرباب المعقول، وأنّ الآية الكريمة واردة على مقتضي أوضاعهم، وفيه بعد جدًا، والحق أنّه- أيضًا- من المعاني المعتبرة عند أهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفًا، فإنّهم قد يقصدون الاستدلال في الأمور العرفية، كما يقال لك: (هل زيد في البلد؟)، فتقول: لا إذ لو كان فيه لحضر مجلسنا، فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد".

﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ﴾[١] على القياس الشعري، وهو المؤلف من مقدمات تنفر منها النفس، أو تنبسط -[على ما في][٢] حاشية المطالع[٣]-؛ وذلك لا ينافي كونه عربيًا؛ لأن ذلك إنما هو [باعتبار الغالب][٤] بدليل اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربية[٥]، كما تقدم. الثاني: أن [هذه] [٦] القاعدة [لغوية[٧]] [٨] –أيضًا- جرى عليها أهل الميزان[٩]، ولكنها قليلة بالنسبة إلى القاعدة الأخرى[١٠].

[قوله:][١١]" **ومفعول يود[١٤٥/و] محذوف**"[١٢]، أي: على الوجوه السابقة جميعًا[١٣] كونها للتكثير [والتقليل][١٤] والتحقيق[١٥].

---

(١) بعض آية من سورة يس(رقم:٦٩).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ينظر: شرح المطالع (حاشية السيد الشريف(٨٦/١).

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) وذلك نحو: (القسطاس، والسجيل، والمشكاة) الذين ورد ذكرهم في المقدمة. ينظر: أدب الكاتب(٤٩٦/١).

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ينظر: حاشية يس على الحفيد(٧٦/و).

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩٤/ظ).

(١٠) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٨/١، ٤٢٩)، ونصه:" أقول: قد حمل الشعر في قوله تعالى: ﴿**وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ**﴾ (يس:٦٩) على القياس الشعري في حاشية المطالع على ما يتبادر منه، ثمّ إنّه قد سبق أنّه يجوز أن يقع غير العربي في القرآن، فلم لا يجوز أن يقع ما كان على القواعد الميزانية في القرآن النازل بعد تقرير القواعد الميزانية".

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(١٢) وتمام الكلام:" (كما) عدل عن الماضي إلى المضارع: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ**﴾ [الحِجر: بعض الآية٢])؛ لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في إخباره. وإنما كان الأصل ههنا هو الماضي؛ لأنه قد التزم ابن السراج - وأبو علي في الإيضاح- أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيًا؛ لأنها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا: أنه يدهشهم أهوال القيمة فيهتون فإن وجدت منهم إفاقة ما تمنوا ذلك، وقيل: هي مستعارة للتكثير، أو للتحقيق، ومفعول يود محذوف لدلالة ﴿**لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ**﴾ عليه ولو للتمني حكاية لوداداتهم". المختصر(٩٧).

(١٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٢٩/١)، ونصه:" محذوف، أي: على تلك الوجوه مطلقًا".

(١٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٥) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩٥/و) وفيها: "ومراده بالوجوه: التقليل والتكثير والتحقيق".

[قوله][(١)]:" وإما لاستحضار صورة رؤية الكافرين"[(٢)] أي: بناء على حكاية [تلك][(٣)] الحال المستقبلية [فنزلت تلك الحال المستقبلية] منزلة الحال الحاصلة الآن لأجل استحضار تلك الصورة، وفيه نظر، وهذا يقتضى ثبوت حكاية الحال المستقبلية، وقد صرَّح [الرضي][(٤)] بأنها لم تثبت، وإنما الثابت حكاية الحال الماضية[(٥)]، كما في قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾[(٦)]، وأجيب: بأن هذا من حكاية الحال [الماضية][(٧)] تقديرًا، ووجه ذلك: أنه جعل الأمر المستقبل بمنزلة الماضي؛ لتحققه فساغ استعمال لو فيه، ثم نزل ذلك الماضي منزلة الواقع [الان][(٨)]، وعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع؛ لأنه كلام من لا خلف في أخباره لاستحضار تلك الصورة، فيكون من حكاية الحال الماضية لا المستقبلية[(٩)]، **فقوله:" أو لاستحضار الصورة"** معطوف على التنزيل[(١٠)]، لكن بعد اعتبار التنزيل المذكور لا يقال:" هذا يقتضى أن يكون من عطف الخاص على العام؛ لأن في كل منهما تنزيل، وزاد المعطوف بالاستحضار، وعطف الخاص على العام من خواص الواو؛ لأنَّا نقول المعطوف عليه من قبيل تنزيل الماضي [حقيقة] [(١١)]، والمعطوف من قبيل [تنزيل][(١٢)] الماضي تقديرًا[(١٣)]،...

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في: "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام/بعض الآية٢٧]؛ لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عمن لا خلاف في إخباره، كما في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ، أو لاستحضار الصورة، كما في قوله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[[الروم/بعض الآية٤٨] استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ". التلخيص /٣١، والمختصر(٩٧).

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين سقط من "الأصل"، و"ب"، و"ج".

(٥) وذلك في قوله:" لأن مثل: (إذا يقوم زيد، فقل له كذا)، مقصود به القيام الاستقبالي، وحكاية الحال المستقبلة مما لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية". شرح الرضي (٢٠٢/٣).

(٦) بعض آية من سورة الكهف (رقم:١٨).

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في: "ب"، و"ج"، و"د".

(٩) ينظر: حاشية يس على المختصر(٧٦/و).

(١٠) التلخيص(٣١).

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٣) حاشية العبادي على المختصر(١٢٣/ظ).

... فهو قسيمه"[١] لا قسم منه[٢]، فتأمل[٣].

[تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف]

[قوله:][٤]" وفيه نظر"[٥]، وجهه: أنه إن أراد هذا القائل بالشيوع في الاسم العموم الشمولي، فهو ممنوع:[١٤٦/ظ] لأن النكرة في الإيجاب إنما تعم عمومًا بدليًا لا شموليًا[٦]، فلا يكون وصفها مخصصًا[٧]، وإن أراد به العموم البدلي، وأنه يصدق على بعض مبهم، فمسلم، ولكن الفعل كذلك، فإنه يعم بهذا المعنى؛ لأن الضرب يصدق بالضعيف والشديد، والمجيء يصدق بالبطيء والسريع[٨]، وهكذا، فلا معنى للتفرقة[٩]، [فتعين][١٠] ما ذكره [الشارح][١١]

---

(١) قال البناني:" (أو) لاستحضار عطف خاص على عام بناء على جوازه بـ(أو)؛ لأن استحضار الصورة فيه التنزيل، أو هو عطف مغاير نظرًا إلى أن المعطوف عليه من تنزيل الماضي حقيقة، والمعطوف من تنزيل الماضي تقديرًا". تجريد البناني على المختصر(٣٥٩/١)،

(٢) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩٥/و).

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٣٠/١)، ونصه:" فيه أنّ المحقق الرضي ذكر في أواخر بحث "إذا": أنّ حكاية الحال المستقبل لم تثبت في كلامهم، كما تثبت حكاية الحال الماضوية، ويمكن أن يقال: جعل الأمر المستقبل بمنزلة الواقع في الماضي؛ لتحققه فصحّ استعمال (لو)، ثمّ عدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع؛ لأنّه كلام من لا خلاف في إخباره، ففيه تنزيل لفظ المضارع منزلة الماضي، فقول: المصنف (أو) الاستحضار عطف على التنزيل بهذا المعنى الثاني، فعلى هذا التقدير فيه –أيضًا- حكاية الماضي المقدر" .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٥) وتمام الكلام:" (وأما تخصيصه)، أي: المسند (بالإضافة) نحو: زيد غلام رجل، (أو الوصف)، نحو: زيد رجل عالم؛(فلكون الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة، واعلم أن جعل معمولات المسند، كالحال ونحوه من المقيدات، وجعل الإضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح، وقيل: لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل؛ لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجئ في الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه، وفيه نظر". المختصر(٩٧).

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي (١١٨/٢)،

(٧) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٣٠/١)، ونصه:" لأنّ النكرة الموجبة ليست شائعة باعتبار الدلالة على الكثرة، فلا يكون وصفها مخصصًا، وأمّا الشيوع باعتبار احتمال الأفراد، ففي الفعل – أيضًا- يتحقق.

(٨) ينظر: تجريد البناني(٣٦١/١).

(٩) ينظر: حاشية العبادي على المختصر(١٢٣/و).

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في: "د".

(١١) ما بين المعقوفين في "ب"، و"ج"، و"د": (الش).

من أن التفرقة مجرد اصطلاح[١]، ويمكن أن يجاب: بأن الاسم فيه عموم شمولي فيما إذا وقع في حيز النفي، ففيه الشيوع بهذا المعنى في الجملة[٢]، بخلاف الفعل[٣].

[تعريف المسند]

[قوله:][٤]" في الجملة الخبرية"[٥] قيد بذلك لإخراج الإنشائية نحو:(من أبوك؟)، فذهب سيبويه[٦] إلى أن (من) الاستفهامية مبتدأ، وهي نكرة، (وأبوك) خبر، وهو معرفة، وخالف في ذلك [بعض][٧] النحاة قائلا:" الواجب أن يكون المبتدأ معلومًا، والخبر [مجهولًا][٨]، والأمر هنا بالعكس"[٩]، وأجيب بأن: المبتدأ هنا معرفة –أيضًا-؛ لأنه في معنى (أزيد أو غيره)، فحذف ذلك[١٠]، وأتى بـ(من) الاستفهامية اختصارا[١١].

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي (١١٨/٢).

(٢) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩٦/ظ)، وفيه مكملًا:" وينبغي أن يعلم أن كون ما تقدم اصطلاحًا يقتضي مناسبة ما، وهي أن حسن الاسم في الجملة كما إذا كان نكرة في سياق النفي يفيد العموم، فناسبه اسم التخصيص، وجنس الفعل لا عموم فيه، بل فيه إطلاق، فناسبه التقييد، وألحق به المشتق في المعمولات التي يشاركه فيها، فإن أراد القائل نحو هذا المعنى اندفع النظر".

(٣) ينظر: المطول(٣٤٣).

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٥) وتمام الكلام:"(وأما تعريفه؛ فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف)، يعنى: أنه يجب عند تعريف المسند إليه؛ إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية". المختصر(٩٨).

(٦) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر، الملقب بسيبويه(ت ١٨٠هـ)، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمّى كتاب سيبويه في النحو لم يضع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل وفاته وقبره بشيراز وكانت في لسانه حبسة .

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان(٤٦٣/٣)، وسير أعلام النبلاء(٣٥١/٨)، رقم (٩٧)، الأعلام(٨١/٥).

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٩) ينظر: النحو الوافي(٤٤٢/١).

(١٠) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٣٠/٢)، ونصه:" إنّما قيد بذلك؛ لأنّ سيبويه قائل في مثل: (من أبوك ؟بأنّ (من) الاستفهامية النكرة مبتدأ، وخبرها معرفة خلافًا لبعض النحاة، والحق قول سيبويه؛ لأنّ الخبر وإن كان معلومًا في الجملة لكن المبتدأ في المعنى أعرف؛ لأنّه في معنى أزيد أو عمرو أو خالد إلى غير ذلك من الخصوصيات المعينة غاية التعيين" .

(١١) قال الرضي: قوله:" (من أبوك)، مبني على مذهب سيبويه؛ وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة

[قوله:][(١)] "حالة كون المنطق...إلخ"[(٢)] فيه إشارة إلى أن الجار والمجرور حال، وأنه خاص [بالمثال][(٣)] الأخير، وإنما خصة به؛ لأن الإضافة تفيد التعريف باعتبار العهد الخارجي بخلاف [أل][(٤)]، فإنها تارة للعهد، وتارة تكون للجنس[(٥)]، وفيه نظر؛ لأن الإضافة تأتي لما تأتي له (اللام)، [فيجرى فيها أقسام][(٦)] اللام[(٧)]، فلا فرق[(٨)]، وأجيب بأن: الأصل في الإضافة اعتبار العهد بخلاف (اللام)[(٩)].

[قوله:][(١٠)]" وظاهر لفظ الكتاب"[(١١)] أي: المتن، ووجهه: أنه ذكر المثالين لتعريف المسند، لكن <u>الأول:</u> باعتبار تعريف العهد فقط، <u>والثاني:</u> [١٤٦/و] باعتبار التعريفين، فلزم أن

استفهامًا، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدم على خبره، والجملة صفة لما قبلها، نحو: (مررت برجل أفضل منه أبوه)، وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان، والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام: (من قام ؟ وما جاء بك ؟ وأيهم قام ؟ ومن قام قمت)، وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام، مرتبة التصدر؛ لأن السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوز أن يجئ بعده ما يغيره، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه" . شرح الرضي (٢٥٦/١).

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافى إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة؛ لأنه العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر نحو: (زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفًا (باعتبار تعريف العهد أو الجنس)". المختصر(٩٨).

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في"د".

(٥) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩٧/و).

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ينظر: المطول(٣٤٥).

(٨) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٣١/٢).

ونصه:" إنّما خصّ هذا الكلام بالمثال الأخير لما نقل في المطوّل عن النُّحاة من أنّ تعريف الإضافة باعتبار العهد الخارجي، لكن الحق جريان جميع أقسام اللام فيها أيضًا" .

(٩) فإن إتيانها لكل من الأمرين أصل فيها، وجوز في الأطول تعلقه بكل من المثالين وهو أحسن. حاشية الدسوقي(١٢١/٢).

(١٠)ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(١١) وتمام الكلام:" وظاهر لفظ الكتاب أن نحو: (زيد أخوك) إنّما يقال: لمن يعرف أن له أخًا". المختصر(٩٨).

المثال الأول إنما يقال: [لمن][١] يعرف أن له أخًا[٢]، وهو مخالف لما ذكره [المصنف][٣] في الإيضاح [والتوفيق ما ذكره الشارح عن الرضي، **وفيه نظر**: فقد ذكر المصنف في الإيضاح][٤] في موضع آخر ما يوافق ما ذكره هنا، والظاهر أن أحد الكلامين [تفسير][٥] للآخر، فيبقى التنافي بين كلاميه في الإيضاح[٦]، ولا يظهر التوفيق بينهما بما ذكر، وأجيب بأنه: لا مانع من جريان التوفيق المذكور بين كلاميه في الإيضاح[٧]، ولا داعى إلى جعل أحد الكلامين تفسيرًا للآخر المقتضي لعدم صحة التوفيق[٨].

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٢) ينظر: التلخيص(٣٢)، وقال الشيخ خفاجي: "وظاهر لفظ متن التلخيص في قوله: "بآخر مثله" أن نحو (زيد أخوك) إنما يقال لمن يعرف أن له أخًا، والمذكور هنا في الإيضاح أنه يقال: لمن يعرف زيدًا بعينه سواء عرف أن له أخًا أم لم يعرف...إلخ".

(٣) ما بين المعقوفين في "د": (المص).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من "ج".

(٥) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل".

(٦) وذلك في قوله:" كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيدًا، وهو يعرفه بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تعرفه أنه أخوه، فتقول له: زيد أخوك، سواء عرف أن له أخًا ولم يعرف أن زيدًا أخوه أو لم يعرف أن له أخًا أصلًا، وإن عرف أن له أخًا في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت: (أخوك زيد): أما إذا لم يعرف أن له أخًا أصلًا، فلا يقال: ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلًا، فظهر الفرق بين قولنا: (زيد أخوك) وقولنا: (أخوك زيد)". الإيضاح(٢/١٣٠).

(٧) حاشية الحفيد على المختصر(٢/٤٣١)، ونصه:" وذلك لأنّه ذكر المثالين لتعريف المسند، وكونه معلومًا، وينبغي أن يعلم أنّه فعل كذلك في الإيضاح، فوجه التوفيق لا يتم في تصحيح كلاميه في الإيضاح".

(٨) ينظر: عروس الأفراح(١/٣٦٣، ٣٦٤)، ونصه:" قلت: يمكن الجواب بأنه إذا علم أن له أخًا، فإن كان يعلم زيدًا قلت: (زيد أخوك)؛ لأن أخوك وإن كان معلومًا من وجه، فزيد أولى أن يكون مبتدأ؛ لأنه معلوم باسمه وشخصه أو صفته، فهو آكد علما من أخوك، وإن لم يكن يعلم زيدًا فليقل: (أخوك زيد)؛ لأن أخوك حينئذ معلوم من وجه فهو أولى بالإسناد إليه من المجهول من كل وجه، وكذلك الألف واللام سواء كانت عهدية أم جنسية فمن عرف زيدًا باسمه ووصفه وعلم أنه قد كان من شخص انطلاق تقول له: (زيد المنطلق)، أي: هو ذلك المنطلق المعهود في ذهنك وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق الذى في ذهنه هو زيد قلت: (المنطلق زيد)".

وقد أورد المصنف أنه إذا لم يعرف في المثال الأول أن له أخًا أصلًا، لم يكن معلومًا عنده بإحدى طرق التعريف فلا يكون من هذا الباب، وكذا عكسه وهو: (أخوك زيد) إذا قلته لمن يعتقد أن له أخًا، ثم الألف واللام فى هذين المثالين عهدية، وقد تكون جنسية كما إذا عرف السامع إنسانا بعينه ووصفه، وهو يعلم جنس المنطلق وأردت أن تعرفه انطلاق زيد، فتقول: (زيد المنطلق) وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: (المنطلق زيد) هذا

[قوله:] [١]" ألف قنطار"[٢] في تفسيره خلاف، قيل: ملئ جلد ثور ذهبًا[٣]، وعبارة البيضاوي:" والقنطار المال الكثير، وقيل: مائة ألف دينار، وقيل: [ملء][٤] مسك ثور، واختلفوا في أنه فعلال، أو فيعال"[٥]، [انتهى][٦].

[قوله:][٧] "إذ ليس المعنى...إلخ"[٨]؛ إذ لو أريد الحصر لقيل: إذا ظن حسن البكاء على قتيل غيرك رأيت بكاك الحسن، أي: لم يحسن إلا بكاك، ولم يحسن أن يقال: إذا قبح البكاء[٩]على قتيل لم

مضمون كلام المصنف.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" والحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ، فهو مقصور على الخبر، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة، وإن جعل خبرًا، فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد يبقى على إطلاقه، -كما مر- وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك، نحو: (هو الرجل الكريم، وهو السائر راكبًا، وهو الأمير في البلد، وهو الواهب ألف قنطار) وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء". المختصر(٩٩).

(٣) معنى (القناطير) عند العرب الشيءُ الكثير من المال وهو جمْع قنطار، فأما أهل التفسير، فقالوا أقوالًا غير خارجة من مذهب العرب: قال بعضهم: القنطار ملءُ مَسْكِ ثَوْرٍ ذهباً أو فضة، وقال بعضهم: القنطار ثمانون ألفَ دِرهم، وقال بعضهم: القنطار ألفُ دينار، وقال بعضهم ألف، رطل ذهبًا أو فضةً، فهذه جملة ما قال الناس في القنطار، والذي يخرج في اللغة أن القنطار مأخوذ من عقد الشيءِ وأحكامه والقنطرة مأخوذة من ذلك، فكأن القنطار هُوَ الجملة من المال التي تكُون عقدة وثيقة منه، فأمَّا من قال من أهل التفسير: إنَّه شيء من الذهب موف، فأقوى منه عندي ما ذكر من إنَّه من الذهب والفضة؛ لأن اللَّه - جلَّ وعزَّ- ذكر القناطير فيهما، فلا يستقيم أن يكون القنطار في إحداهما دون الأخرى.

ينظر: معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)١/٣٨٣- تح/ عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب – بيروت، ط/١- ١٤٠٨هـ، وحاشية محي زادة على تفسير البيضاوي(٣/٢٣، ٢٨٦).

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و في "د"(ملاء).

(٥) تفسير البيضاوي(٢/٨).

(٦) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل"، وسقط في باقي النسخ.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٨) وتمام الكلام:" وقوله: قد يفيد بلفظ قد، إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر، كما في قول الخنساء:

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر، وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر". المختصر(٩٩).

(٩) يشير إلى قول الخنساء:

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

يحسن إلا بكاك[١]، فالشرط المذكور دليل على أن الفرض إثبات الحسن لبكائه، وإخراجه من من جنس بكاء غيره على القتلى، فلا دليل على الحصر[٢].

[كون المسند جملة]

[قوله][٣]:" ويخرج عنه"[٤] أي: عن التقوى؛ لأن التقوى سببه صرف الضمير للمسند إلى ذلك المبتدأ، فيتكرر الحكم فيحصل التقوى، والضمير -هنا- لا يصلح للصرف المذكور[٥]؛

والبيت من (الوافر) من ضمن أربعة أبيات قيلت أيضًا في رثاء أخيها صخر بعنوان:
(إن أبكيت عيني)، وهم:

ألا يا صخر أن أبكيت عيني فقد أضحكتني زمنا طويلا
بكيتك في نساء معولات وكنت أحق من أبدى العويلا
دفعت بك الخضوب وأنت حي فمن ذا يدفع الخطب الجليلا

ديوان الخنساء (٩٩)- تح/ حمدو طماس – دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/٢، ١٤٢٥هـ، وينظر: معاني النحو(١٧٦/١)، والتعازي والمراثي(٨٠/١)، والكامل في اللغة(٥٠/٤)، وأمالي الزجاج(١٤٢/١)، والحماسة المغربية(٨٠٨/٢)، والإيضاح(١٣١/٢)، والطراز(١٤/٢).

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٣١/٢)، ونصه:" إذ لا وجه؛ لأن يقال: إذا قبح البكاء على قتيل، لم يحسن إلاّ بكاؤك".

(٢) وهذا ما أشار إليه السعد في مطوله (٣٤٩) بقوله:" فإنها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه إلى شيء آخر، وإلا لم يحسن جعله جوابا لقوله: إذا قبح البكاء على قتيل؛ إذ لا معنى للقصر في قولنا: إذا قبح...على ما لا يخفى على من له أدنى دربة بأساليب الكلام، لظهور أن تثبت لبكائه الحسن، وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى...إلخ".

(٣) ما بين المعقوفين طمس في: "ب"، و"ج"، و"د".

(٤) وتمام الكلام:" (وأما كونه) أي: المسند (جملة فللتقوى)، نحو: زيد قام، (أو لكونه سببيًا)، نحو: زيد أبوه قائم (لما مرّ) من أن إفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوى، وسبب التقوى في مثل: (زيد قام) على ما ذكره صاحب المفتاح هو: أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه، سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنًا له، فينعقد بينهما حكم، ثم إذا كان متضمنًا له لضميره المعتد به؛ بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير، كما في (زيد قائم) صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا، فيكتسي الحكم قوة، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندًا إلى ضمير مبتدأ ويخرج عنه، نحو:(زيد ضربته) ويجب أن يجعل سببيا". المختصر(١٠٠).

(٥) أي: "عن التقوي المسند في نحو: زيد ضربته؛ لأنه لم يسند إلى ضمير المسند إليه...بل أسند إلى ضمير المتكلم...إلخ". تجريد البناني(٣٦٧/١).

لأنه ليس عبارة عن المبتدأ[١]، والذى يصلح للصرف [المذكور][٢]: ما كان عبارة عن المبتدأ السابق[٣].

[قوله][٤] [١٤٧/ظ]" ورد بأن المعنى الشخص...إلخ"[٥]، هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين، فإنهم ذهبوا إلى أن الخبر لا يكون إلا مشتقًّا، فإذا وقع جامدًا وجب تأويله بالمشتق[٦]، وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقع الخبر جامدًا من غير تأويل، وهو الصحيح[٧]، فالردّ المذكور مبنى على القول الضعيف[٨]، فما ذكره الإمام هو الحق[٩].

[وأجيب][١٠] بأن: التأويل المذكور ليس من جهة وقوع الخبر جامدًا حتى يكون مبنيًا على المذهب الكوفي، بل من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه، وإنما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب ذلك الاسم، وسوق الكلام إنما هو لإفادة ذلك المعنى هذا، وعند المنطقيين هذا التأويل، وأجيب قطعا؛ لأن الخبري الحقيقي لا يكون محمولًا، فلابد من تأويله بمعنى كلي ليصح الحمل[١١].

---

(١) ينظر: حاشية حفني على المختصر(١٩٨/ظ)، وحاشية يس على الحفيد(٧٧/ظ).

(٢) ما بين المعقوفين سقط في "د".

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٣٣/٢)، ونصه:" لأنّ الضمير ليس صارفًا للمسند الى المبتدأ، فإنّ الصرف للإسناد، والحكم بأن يكون المسند إليه عبارة عن المبتدأ".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٥) وتمام الكلام:" (والثاني - أي: عكس المثالين المذكورين وهما (أخوك زيد وعمرو المنطلق) قد يفيد قصر الجنس على شيءٍ تحقيقًا، نحو: (زيد الأمير)، أو مبالغة لكماله فيه، نحو: (عمرو الشجاع)، وقيل: الاسم متعين للابتداء لدلالته على الذات، والصفة الخبرية لدلالتها على أمرٍ نسبي، ورد بأن المعنى: الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم)، يعنى: أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسنداً إليها، والاسم يجعل دالًا على أمر نسبي ومسندًا ". التلخيص/٣٢، والمختصر(١٠٠).

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٣٣/٢)، ونصه:" فيه أنّ ذلك التأويل لا يظهر على مذهب البصريين الغير القائلين بالتأويل في الخبر الجامد".

(٧) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد(١١٢٥/٣)، والتذييل والتكميل(١٧٣/٤).

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية(٣٣٨/١)، وشرح التصريح (٥٧٥/١).

(٩) أي: الإمام الرازي حيث قال:" فسواء قلنا: زيد المنطلق، أو المنطلق زيد، يكون (زيد) مبتدأ، و(المنطلق) خبر". حاشية الدسوقي(١٣٢/٢).

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(١١) هذا الشرح والخلاف الذي ذكره الغنيمي أشار إليه السعد . ينظر: المطول(٣٥٠).

[تقديم المسند]

[قوله:][١] "﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾"[٢]، الغَول -بفتح الغين- ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس، وثقل الأعضاء[٣] قال في [الصحاح][٤]:" غاله الشيء واغتاله إذا أخذه من حيث لا يدرى"[٥][٦].

[قوله:][٧] **" دون العكس"**[٨]، كما توهمه بعضهم، أي: قصر الصفة على الموصوف[٩]، [فإن قلت][١٠]: ما المانع من جعل الآية من قبيل قصر الصفة على الموصوف، والمعنى: أن نفي الحصول وصف مقصور على (الغول) لا يتعداه إلى أن يكون وصفًا للصحة والراحة، وقد ورد ذلك في قول على- رضى [الله][١١] عنه[١٢]-: **[الوافر]**

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في: "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام: "وأما تقديمه، فلتخصيصه بالمسند إليه نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾، أي: بخلاف خمور الدنيا". التلخيص/٣٢، والمختصر(١٠٢).

(٣) ينظر: حاشية العبادي على المختصر(١٢٧/و)، وحاشية الحفيد على المختصر(٤٣٤/٢)، وحاشية حفني على المختصر(١٩٩/و).

(٤) ما بين المعقوفين في هامش: "ب".

(٥) [الصحاح:١٧٨٥:٥-غول].

(٦) وهذا ما نص على ذكره الدسوقي في حاشيته(١٤١/٢).

(٧) ما بين المعقوفين طمس في: "ب"، و"ج"، و"د".

(٨) وتمام الكلام:" ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء:١١٣] من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بـ(على ربى) لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعلى، فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس، كما توهمه بعضهم". المختصر(١٠٢).

(٩) وهو العلامة الخلخالي في مفتاح تلخيص المفتاح(١٤٤)، فتوهم أن القصر في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ من قصر الصفة على الموصوف، والفناري في حاشيته(٢٠٢/و)، حيث قال: أي: قصر الصفة على الموصوف، يقول العلاّمة حسن جلبي في ذلك:" فجواب مولانا يوسف المعين بناء على أنّ التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند إليه ممّا لا يعتدُّ به، إلاّ إذا ثبت نقل من الثقات".

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٢) علي بن أبي طالب الهاشمي - رضي اللَّه عنه- ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو الحسن، أول الناس إسلامًا في قول كثير من أهل العلم، وكان أصغر ولد أبي طالب، ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح، وكان قد اشتهر بالفروسية والشجاعة والإقدام.

رضينا قسمة الجبار فينا لنا علم وللأعداء مال[١]

وأنه من قبيل قصر الصفة على الموصوف، أي: الحال الذى لنا مقصور على العلم [لا يتجاوزه][٢] للمال، والحال الذي للأعداء مقصور على المال [١٤٧/و] لا يتجاوزه إلى العلم بدليل المقابلة[٣]، [وأجيب][٤] عن الآية: بأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند لا العكس[٥]، [وعن البيت][٦] بأن القصر فيه استفيد من دلالة اللفظ الذى اشتمل على المقابل أعنى قوله: "وللأعداء [مال"[٧]] [٨]، والنزاع بين [الشارح] [٩] وغيره إنما هو في أن قصر المسند على المسند إليه يستفاد من نفس التقديم بطريق الوضع أو معونة المقام بدون دلالة لفظ آخر[١٠] على ما ذكر[١١]، والحق ما ذكره [الشارح][١٢] من أن قصر الصفة على

ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي النمري (ت٤٦٣هـ)(٥٢٢) باب علي، رقم ١٨٧١- تح/عادل مرشد – دار الإعلام، الأردن، ط/١، ١٤٢٣هـ -، والإصابة في تمييز الصحابة(٤/٤٦٤) رقم ٥٧٠٤.

(١) البيت للإمام علي بن أبي طالب- كرّم الله وجهه-: وبعده:

فإنَّ المالَ يَفْني عنْ قَريبٍ وإنّ العلمَ باقٍ لا يزالُ

الشاهد: أنّ القصر فيه وهو قصر الصفة على الموصوف، استفيد من دلالة اللفظ الذي اشتمل على المقابل – أعني- قوله: وللأعداء مال.

ديوان سيدنا علي – ﷺ- (١٤٥) – تح/ عبد العزيز الكرم، ط/١، ١٤٠٩هـ - (طبعة صحيحة منقحة على الرواية الصحيحة)، وينظر: حاشية الدسوقي(٢/٤٥)، وحاشية الحفيد على المختصر(٢/٤٣٥).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ينظر: تجريد البناني على المختصر(١/٣٧٠).

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ينظر: حاشية حفني على المختصر(٢٠٠/ظ).

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) حاشية العبادي على المختصر(١٢٨/ظ).

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ما بين المعقوفين في "ب"، و "د"(الش).

(١٠) ينظر: حاشية يس على المختصر(٧٧/ظ).

(١١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٢/٤٣٤، ٤٣٥)، ونصه:" لا يخفى أنّ قول: علي-عليه السلام- "لنا علم وللأعداء مال" يدل على أنّ العكس- أيضًا- صحيح، لكن الكلام في أنّ قصر المسند على المسند إليه يستفاد من تقديم المسند أو معونة المقام بلا دلالة من اللفظ".

(١٢) ما بين المعقوفين في "ب"، و "د"(الش).

الموصوف لا يستفاد من التقديم لا بطريق الوضع، ولا بمعونه المقام[١].

[اعتراض وجواب]

[قوله:] [٢]" لئلا يفيد... إلخ"[٣]، فيه نظر؛ لأنه يقتضى أن التقديم يفيد الثبوت [المذكور] [٤] من حيث إن التقديم يفيد الحصر مع أنه لا يلزم أن يكون لإفادة الحصر، بل ذلك هو الغالب، كما سيأتي في كلام [المصنف[٥]]، فالأولى لئلا يتوهم ثبوت الريب بتقديمه، نظراً إلى أن الغالب فيه الحصر.

وأجيب: بأن المراد لئلا يتوهم الإفادة، أو يفيد توهم ذلك الأمر، فيكون الكلام على تقدير المضاف، فإن قلت:" ظاهر كلام المصنف: أن حمل الآية على الحصر لا يصح؛ لأنه يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله؛ وذلك باطل؛ لأن غير القرآن من الكتب السماوية لا ريب فيه –أيضا-"[٦] وفيه نظر؛ لأن غير القرآن من سائر الكتب السماوية محل للريب|؛ لأن نفي الريب في القرآن إنما هو من جهة أنه معجز بسبب بلاغته، فلا ينبغي أن[١٤٨/ظ] يكون محلًا للريب [٧]، وهذا الأمر مفقود في غيره من الكتب[٨]، قلت: عدم حمل الآية على الحصر لكونه غير مقصود في المقام، لا لكونه لا تصح إرادته هذا، والصحيح أن غير القرآن من الكتب مثل

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(١٤٥/٢).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٣) وتمام الكلام:" (ولهذا) أي: ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند إليه في ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة/بعض الآية٢]) ولم يقل: لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى) بناءً على اختصاص عدم الريب بالقرآن". التلخيص(٣٢)، والمختصر(١٠٢).

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل.

(٥) ينظر: الإيضاح ضمن البغية(١٩٢/١)، وفيه:" ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى: {لَا رَيْبَ فِيهِ} [البقرة: ٢] لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى".

(٦) حاشية الحفيد على المختصر(٤٣٥/٢، ٤٣٦)، ونصه:" لئلاّ يتوهم ثبوت الريب بتقديمه؛ فإن التقديم لا يلزم أن يكون لإفادة الحصر، بل لأنّه أعلق بالقلب عرفًا في أداء المقصود– أعني- نفي كون القرآن محل الريب، وينبغي أن يعلم أن نفي الحصر باعتبار أنّه غير مقصود في المقام لا باعتبار أنّ إثبات الريب في سائر الكتب باطل؛ وذلك لأن غير القرآن ليس بمعجز، فيكون محل الريب".

(٧) ينظر: حاشية يس على المختصر(٧٧/و).

(٨) وهذا ما رده حفني في حاشيته(٢٠٠/ظ)، وقال:" فسائر كتب الله ليست محلًا للريب".

القرآن في نفي الريب، وأن عدم حمل الآية على الحصر؛ لكونه لا تصح إرادته بناء على أن الإعجاز لا ينحصر في البلاغة[١]، بل يكون بسبب الأخبار عن المغيبات –أيضًا-؛ وذلك موجود في غير القرآن من الكتب السماوية[٢].

[أحوال متعلقات الفعل] [٣]

[قوله: [٤]] [٥]" أو ذكر الفعل"[٦]، فيكون الضمير الأول على [الاحتمال] [٧] الأول عائد لكل من الفاعل والمفعول، والثاني: للفعل[٨]، وعلى الثاني: [هو] [٩] بالعكس، وقد منع في المطول العكس المذكور، حيث توقف فيه، وعدل [الشارح][١٠] هنا عن ذلك المنع إلى الجواز؛ إشارة إلى رجوعه عن ذلك المنع، وعدم [ارتضائه][١١]؛ لأنه يؤيده أمران الأول: قول [المصنف][١٢]: الفعل مع [الفاعل[١٣]] [١٤] فإن المحدث عنه في هذه العبارة هو الفعل، فهو الأولى بعود الضمير عليه، الثاني: قوله: إفادة تلبسه به، فإن الضمير الأول عائد على الفعل، والثاني على كل من الفاعل والمفعول، فالأولى أن يكون الكلامان على نسق واحد[١٥].

---

(١) ينظر: تجريد البناني(٣٧١/١)، وحاشية الدسوقي(١٤٦/٢).

(٢) ينظر: حاشية العبادي على المختصر(١٢٩/ظ)، قال:" وأقول: فيه بحث؛ لأن الإعجاز لا ينحصر في باب البلاغة لتخصيصه بالقرآن، بل من أسبابه الإخبار عن المغيبات كما بينه صاحب الشفا، وغيره".

(٣) وأحوال متعلقات الفعل: هي أحوال متعلقات المسند إذا كان فعلاً، وقد جعلها البلاغيون بابًا مستقلًا لكثرة مباحثها فقط؛ لأنها في الواقع فرع من فروع أحوال المسند. عروس الأفراح للسبكي (٣٨١/١).

(٤) في هامش الأصل(أحوال متعلقات الفعل).

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٦) وتمام الكلام:" (الفعل مع المفعول، كالفعل مع الفاعل في أنّ الغرض من ذكره معه) أي: ذكر كل من الفاعل والمفعول أو ذكر الفعل مع كل منهما". المختصر(١٠٥).

(٧) ما بين المعقوفين سقط من"ب".

(٨) ينظر: حاشية حفني على المختصر(٢٠١/و).

(٩) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل".

(١٠) ما بين المعقوفين في "ب"، و "د"(الش).

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(١٢) ما بين المعقوفين في "ب"، و "د"(المص).

(١٣) ينظر: التلخيص(٣٣).

(١٤) ما بين المعقوفين في "ج"(الفاعل أو المفعول).

(١٥) أي: أن التفتازاني عدل عمّا قاله في المطول أي: قوله: " (الفعل مع المفعول، كالفعل مع الفاعل في أنّ الغرض

[ويؤيد][١] التوجيه الآخر أمران- أيضا- الأول: أن الترجمة لأحوال متعلقات الفعل. الثاني: أن كلمة ["مع"][٢] تدخل على المتبوع[٣]، والفعل متبوع وأصل بالنسبة للفاعل والمفعول[٤]؛ لأنه عامل، والعامل [أقوى من][٥] المعمول.

[قوله:][٦] "غر كريم"[٧][٨]، الغر- بكسر الغين- الغافل عن الحيل أي ينخدع وينقاد [لما يراد][٩] منه؛ لكرم طبعة، وحسن خلقة[١٠] لا لجهله [١٤٨/و] بالأمور لصرفه العقل عن أمور

من ذكره معه) أي: ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كلٍّ منهما، والوجه هو الأول يعرف بالتأمل " فعدل التفتازاني هنا عن ذلك المنع إلى الجواز، إشارة إلى رجوعه وعدم ارتضائه؛ لأنّه يؤيده أمران: الأول- قول المصنف:" الفعل مع الفاعل أو المفعول؛ فإن المحدث عنه في هذه العبارة هو الفعل، فهو الأولى بعود الضمير عليه، الثاني- قوله: إفادة تلبسه به فإن الضمير الأول عائد على الفعل، والثاني - على كلٍ من الفاعل والمفعول، فالأولى أن يكون الكلامان على نسق واحد ". المطول/٣٦٢.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ينظر: حاشية يس على المختصر(٧٧/ظ).

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٣٤/٢)، ونصه:" قد عدل عمّا في المطول من منع هذا التوجيه؛ لأنّه يؤيده قول المصنف: الفعل مع الفاعل أو المفعول، وأيضًا ضمير تلبسه عائد وراجع إلى الفعل، وبه إلى المفعول والفاعل، فالمناسب للسوق أن يكون ضمير ذكره للفعل ومعه لهما، كما أنّه يؤيد التوجيه الأول كون الكلام في متعلقات الفعل، وأيضًا الظاهر: أنّ الفعل متبوع والشائع دخول كلمة مع عليه" .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٧) وتمام الكلام: "السكاكي ذكر في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطابيًا لا استدلاليًا كقوله:-صلى الله عليه وآله وسلم- " المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم" حمل المعرف باللام مفردًا كان أو جمعًا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر". المختصر(١٠٦).

(٨) يشير إلى الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي - صلّى الله عليه وسلم – "إِنَّ الْمُؤْمِنَ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ خَبٌّ لَئِيمٌ"، قال الألباني حديث حسن، وقال الصغاني: بأنه موضوع من أحاديث المصابيح ولم يصب، ويروي:" المؤمن غر كريم، والفاجر خبٌ لئيم"، ويروى "والمنافق خبٌ لئيم"، " والكافر خبٌ لئيم".
مسند أحمد (٥٩/١٥)، باب مسند أبي هريرة، حديث رقم (٩١١٨)،وسنن أبي داوود(٤ /٢٥١)، باب في حسن العشرة، حيث رقم (٤٧٩٠)، ومعجم ابن الأعرابي لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (ت: ٣٤٠هـ)/٣٦٧، حيث رقم (٧١١)- تح/ عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني - دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤١٨ هـ.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) ينظر: النهاية في غريب الحديث" غرر" (٣٥٤/٣)، وفيه:" يُقَالُ: فَتىً غِرٌّ وفَتاةٌ غِرٌّ، وَقَدْ غَرِرْتَ تَغِرُّ غَرَارَة. يُرِيد أَنَّ

الدنيا[شغلًا] [١] بأمور الآخرة [٢].

[قوله:][٣] "خب لئيم"، الخب -بفتح الخاء- الخداع -بتشديد الدال- كثير المخادعة، [وأما][٤] بكسرها، فالمخادعة والرواية- بالفتح- وهو الجريز -بضم الجيم والياء المثناة قبل الزاي- وهو الذى يسعى بين الناس بالفساد لخبث سريرته[٥]، وصرفه العقل إلى إدراك عيوب الناس توصلا للإفساد بينهم[٦].

[اعتراض وجواب]

[قوله:][٧]" فالتعميم مفاد ...**إلخ**"[٨] اعترضه السيد بأن التعميم إذا لم يكن مقصودًا من العبارة لا يعتد به، ولا يعد من خواص التركيب في عرف هذا الفن؛ لأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في [شيء][٩]، ومن ثم قيل: ما يستفاد من التراكيب الصادرة من غير البليغ لا يلتفت إليه في باب البلاغة؛ لعدم قصده إياه، فالأولى أن يجاب بأن

المؤمنَ المحمودَ مِنْ طَبْعه الغَرَارَة، وقِلةُ الفِطْنة للشَّرّ، وتركُ الْبَحْثِ عَنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُ جَهلا، وَلَكِنَّهُ كَرَمٌ وحُسْن خُلُق".

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٤/٢)، ونصه:" بكسر الغين أي: ينخدع لانقياده ولينه؛ ولكنّه ليس ذلك جهلًا بل كرمًا وبيان حسن خلق".

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر" خبب" (٤/٢) ونصه:" الْخَبُّ –بِالْفَتْحِ- الْخَدَّاعُ، وَهُوَ الْجُرْبُزُ الَّذِي يَسْعَى بَيْنَ النَّاسِ بالفَسَاد، رجُل خَبٌّ وإمرأةٌ خَبَّةٌ، وَقَدْ تُكْسَرُ خَاؤه، فَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَبِالْكَسْرِ لَا غير، ومنه الحديث الآخر «الفَاجر خَبٌّ لئِيمٌ».

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٤/٢)، ونصه:" بفتح الخاء - الخدَّاع وهو الجُربُز الذي يسعى بين الناس بالفساد".

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٨) وتمام الكلام:" لا يقال: إفادة التعميم في إفراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت أو النفي عنه مطلقًا أي: من غير اعتبار عموم ولا خصوص؛ لأنا نقول: لا نسلم ذلك فإنّ عدم كون الشيء معتبرًا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادًا من الكلام، فالتعميم مفاد غير مقصود، ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها، فلم نتعرض لها". المختصر(١٠٦).

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقًا[١]، وأما التعميم، فإنه مستفاد من المقام فلا تنافي[٢]، أو بأن المراد بالإطلاق في كلام [المصنف] عدم التقييد بالمفعول من غير تعرض لعموم أو خصوص[٣]، **وأجيب**: بأن المقصود أولًا: مطلق الثبوت الذى ليس فيه عموم؛ ليتوصل به إلى العموم بواسطة دفع التحكم[٤]، فيكون الفعل المطلق في العموم كناية عنه عامًا بواسطة المقام[٥]، فقول الشارح: "فإن عدم كون الشي معتبرًا في الغرض، أي: معتبرًا أولًا وبالذات، فتأمل"[٦].

[حذف المفعول]

[قوله:][٧] " ولم يقل: لو شئت[٨]...

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المطول(٤٤٤/٢)، ونصه:" فيه بحث؛ لأنّ ما لا يكون مقصودًا من العبارة لا يعتدّ به، ولا يعّدّ من خواص التراكيب في عرف هذا الفن، فالأولى أن يقال: التعميم من المقام لا ينافي أن يكون الغرض من نفس الفعل الثبوت، أو النفي مطلقًا أو يفسر الإطلاق بعدم التقييد بالمفعول بلا تعرُّض لإفراد الفعل".

(٢) يقصد بذلك اعتراض العلامة السيد الشريف على جواب العلامة التفتازاني؛ وذلك في قوله:" التعميم إذا لم يكن مقصودًا من العبارة فلا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب في عرف أهل هذا الفن؛ لأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء؛ إذ البلغاء لا يعولون في الإفادة إلا على ما يقصدونه، ومن ثم قيل أن ما يستفاد من التراكيب الصادرة من غير البليغ، لا يلتفت إليه في مدح الكلام به لعدم صحة قصده إياه، فالأولى في الجواب أن يقال: إن الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقًا، وأمّا التعميم في أفراد الفعل؛ فإنه مستفاد من الفعل بمعونة المقام الخطابي، وحينئذٍ لا ينافي". حاشية السيد الشريف على المطول(٢٢٨).

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة(١٥٨/٢)، وفيه: وإما للقصد إلى التعميم في المفعول، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره، مع الاختصار، كما تقول: "قد كان منك ما يؤلم" أي ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان، وعليه قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ يونس: ٢٥ أي: يدعو كل أحد.

(٤) ينظر: حاشية حفني على المختصر(٢٠٢/ظ).

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(١٦٥/٢)، ثم قال: "فالمطلق ليس مقصودًا لذاته، بل لينتقل منه بمعونة المقام إلى جميع الأفراد على سبيل الكناية، فكما يصح أن يجعل الفعل الذي قصد ثبوته للفاعل مطلقًا كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص، كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن نفسه عاما....إلخ".

(٦) المطول(٣٦٤)، ونصه:"... لأنا نقول: لا نسلم المنافاة؛ إذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرًا في الغرض، والمقصود عدم كونه مفادًا من الكلام، وإنما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم، لا عدم اعتبار العموم...إلخ".

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٨) يشير إلى قول أبي الحسن علي بن أحمد الجوهري من قصيدة من [الطويل]:

فلمْ يبقَ منّي الشوقَ غيرَ تفكُّري فلو شئتُ أنْ أبكي بكيْتُ تفكرًا

المعنى: أفناني النحول، فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول، حتّى لو أردت البكاء، فعصرت جفوني ليسيل منها دمع لم

...إلخ"[١] مراده: أنه لو كان عدم القول المذكور لما ذكره؛ لوجب أن يذكر[١٤٩/ظ] التفكر مفعولًا لـ(أبكى)[٢]، وأجيب بأن: المفعول فضلة يجوز حذفه، وبأنه يجوز أن يكون من باب التنازع وأعلمنا الثاني، وقدرنا للأول ضمير المتنازع[٣] فيه[٤]، وحذف؛ لأنه فضله[٥]، فالأولى: الرد عليه بما ذكره [المصنف] من مخالفة المراد الدال عليه السياق[٦].

[قوله][٧]"مريت جفوني"[٨] - بتحقيق الراء- مسحتها وعصرتها من مريت الناقة مريا إذا

أجده، ولخرج بدل الدمع التفكر.

الشاهد: فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرًا: ذكر المفعول (أن أبكي) لانتفاء القرينة، لا لغرابة المفعول .

ينظر: يتيمة الدهر (٢٩/٤) ودلائل الإعجاز (١٦٧)، والإيضاح (١٥٥/٢)، وعروس الأفراح (٣٧٥/١)، ومعاهد التنصيص (٢٥٤/١).

(١) وتمام الكلام:" (وأما قوله:

فلم يبق منى الشوق غير تفكري ... فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرًا

فليس منه)، أي: مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة؛ بناءً على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرًا فلم يحذف منه مفعول المشيئة، ولم يقل: لو شئت بكيت تفكرًا؛ لأنّ تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم". المختصر(١٠٨).

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٥/٢) ونصه:" وفيه: أنّه لوكان الأمر كذلك؛ لوجب أن يذكر التفكُّر مفعولًا لأبكى".

(٣) ينظر: الكافية في علم النحو(١٤/١) ونصه:" وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما، فقد يكون في الفاعليّة مثل: (ضربني وأكرمني زيد)، وفي المفعوليّة مثل: (ضربت وأكرمت زيدًا)، وفي الفاعليّة والمفعوليّة مختلفين".

فيختار البصريّون إعمال الثّاني، والكوفيّون إعمال الأوّل، فإن أعملت الثّاني أضمرت الفاعل في الأوّل على وفق الظّاهر دون الحذف، خلافًا للكسائيّ، وجاز-خلافا للفرّاء-، وحذفت المفعول إن استغني عنه، وإلاّ أظهرت.

(٤) ينظر: حاشية حفني على المختصر(٢٠٣/و)، ثم قال:" فإن أعملنا مفعول المشيئة فظاهر...إلخ".

(٥) ينظر: حاشية العبادي على المختصر(١٣٣/ظ).

(٦) ينظر: الإيضاح ضمن البغية(١٥٥/٢)، ونصه:" فليس منه؛ لأنه لم يرد أن يقول: فلو شئت أن أبكي تفكرًا بكيت تفكرًا، ولكنه أراد أن يقول: أفناني النحول فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول، حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني، وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده، ولخرج منها بدل الدمع التفكر؛ فالمراد بالبكاء في الأول الحقيقي، وفي الثاني غير الحقيقي، فالثاني لا يصلح لأن يكون تفسيرًا للأول".

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٨) وتمام الكلام: "(لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي) لا البكاء التفكري؛ لأنه أراد أن يقول: أفناني النحول، فلم يبق منى غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده، وخرج منها بدل الدمع التفكر " . المختصر(١٠٨).

مسحت ضرعها ليدر[١].

[قوله:][٢]" كما لو قلت: لو شئت أن تعطى درهمًا"[٣] أي: مثلة في عدم صلاحية الثاني لأن يكون تفسيرًا للأول، ولكن الأنسب أن يقول:" كما لو قلت:" لو شئت أن تعطى عطاء ما أعطيت درهمين"[٤]؛ وذلك لأن البكاء في البيت ليس مقيدًا بالمفعول[٥]، فالأوْلى: أنه لا يقيد العطاء في النظير أيضًا[٦].

[قوله:] [٧]["من سوء] [٨] الفهم"[٩]؛ وذلك لأمرين الأول: أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف؛ لأن كلامه السابق إنما هو في حذف مفعول المشيئة لا في مفعول أبكى[١٠]، الثاني: أن قول المصنف: وأما قوله: **فلم يبق...إلخ**، إنما ذكر للرد على صدر الأفاضل[١١]، والخلاف

(١) ينظر: [الصحاح: ٦/٢٤٩١-مرا]، وفيه:" ومريت الناقة مريًا، إذا مسحتَ ضرعها ليدرّ، وأمْرَتِ الناقةُ، أي درَّ لبنُها. والمَرِيُّ على فعيل: الناقة الكثيرة اللبن. الكسائي. ويقال: هي التي تدرُّ على المسح".

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٣) وتمام الكلام:" فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكر البتة والبكاء الثاني- مقيد معدى إلى التفكر فلا يصلح أن يكون تفسيرًا للأول وبيانًا له، كما إذا قلت: لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين ". المختصر(١٠٩).

(٤) حاشية الحفيد على المختصر(٢/٤٤٥)، ونصه: "الأنسب أن يقال: لو شئت أن تعطي عطاء ما أعطيت الدرهمين.

(٥) ينظر: حاشية حفني على المختصر(٢٠٤/ظ)، وحاشية يس على المختصر(٧٧/و).

(٦)ينظر: حاشية الدسوقي(١٧٦/٢)ثم قال: وهذا ما قرره شيخنا العدوي.

(٧)ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٨)ما بين المعقوفين طمس في "الأصل.

(٩) وتمام الكلام:" ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل: إن الكلام في مفعول أبكى، والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام، بل إنما حذف لغرض آخر". المختصر/١٠٩.

(١٠)لأنه قال: بأن حذف مفعول المشيئة في قوله: ولم يبق مني الشوق غير تفكري ...فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا ليس ممّا ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناءً على غرابة تعلّقها به . التلخيص/٣٤.

(١١) أبو الفضل. قاسم بن حسين بن محمد، ، صدر الأفاضل، الخوارزمي، ولد(٥٥٥هـ) وتوفي (٦١٦هـ) وهو تلميذ " الأمام محمود جار الله الزمخشري" النحوي، الأديب، الحنفي، كان فقيهًا أشعريًّا غير معتزلي، وكان بارعًا في علم العربية والبلاغة، وله باع طويل في علوم الأدب. وهو أديب له خطب ورسائل إخوانية، وكان ينظم الشعر. من مصنفاته: شرح المفصل للزمخشري، التوضيح في شرح المقامات، السر في الإعراب.
ينظر ترجمته: معجم الأدباء (٥/ ٢١٩١)، بغية الوعاة:(٢/ ٢٥٢).

المشهور بين القوم إنما هو في حذف مفعول المشيئة للغرابة[١] [لا في] [٢] حذف مفعول "أبكي"[٣].

[قوله][٤] من تحامل حادث[٥][٦]، التحامل: الظلم[٧] وإضافته للحادث من [الإضافة][٨] للسبب أي ظلم حاصل بسبب حادث الزمان، أو بيانية أي: ظلم هو حادث على سبيل [المبالغة[٩]] [١٠]كرجل عدل[١١][١].

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٥/٢)، ونصه: وذلك لأنّ سوق كلام المصنف على خلاف ذلك مع أنّ الخلاف المشهور بين القوم في حذف مفعول المشيئة للغرابة.

(٢)ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣)وفيه قوله:" لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب، يرد عليه أنه لو كان ذكر المفعول فيه لغرابة تعلق المشيئة به، لوجب ذكر ما هو منشأ الغرابة، أعني: التفكر، فإن تعلقها بنفس البكاء ليس بغريبٍ. ينظر: دلائل الإعجاز (١٦٧)، وحاشية لطف الله غياث(٢٩/٢)،

(٤)ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٥) وتمام الكلام:" واما لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء كقوله:

وكم ذُدْتَ عنّي من تحامُلِ حادثٍ وسوْرةِ أيّامٍ حززْن إلى العظمِ!

إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده أنّ الحزّ لم ينته إلى العظم". التلخيص/٣٤، والمختصر(١١٠).

(٦) يشير إلى بَيْت للبحتري من قصيدة من الطَّوِيل يمدح أَبَا الصَّقْر، وهو:

وكم ذُدْتَ عنّي من تحامُلِ حادثٍ وسوْرةِ أيّامٍ حززْن إلى العظمِ!
وأولها: **(أعَنْ سَفهٍ يوْمَ الأيْرِقِ أمْ حلمِ وُقوفٌ بربعٍ أَو بكاءٌ على رسمِ)**
قبله: **كأنّك من جِذمٍ من النّاس واحدٍ وسائرُ من يأتي الدَّنياتُ من جِذمِ**
وبعده: **كأنّا عدوًا ملتقىً ما تقاربت بنا الدارُ إلاّ زادَ غُرمُكَ في غُنمِي**

وَالشَّاهِد فِيهِ حذف الْمَفْعُول لدفع توهم إِرَادَة غير المُرَاد من الْكَلَام ابْتِدَاء وَهُوَ هُنَا اللَّحْم إِذْ لَو ذكر لتوهم قبل ذكر الْعظم أَن الحز لم ينْتَه إِلَيْهِ فَترك دفعا لهَذَا الْوَهم وَتقدم ذكر البحتري قَرِيبا

ديوان البحتري(٢٠١٨/٢)- تح/حسن كامل الصيرفي – دار المعارف، مصر، ط/٣، وينظر: الإيضاح(١٤٧/٢)، ومعاهد التنصيص(٢٥٥/١)، وخزانة الأدب(٢٢٧/٤)، وزهر الأكم(٢٠٢/١)،

(٧) ينظر: [الصحاح:١٦٧٧/٤-حمل].

(٨)ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٦/٢)، ونصه: أي: ظلم الحوادث، فالإضافة بيانية، أو الإضافة إلى السبب أي: ظلم حادث الزمان .

(١٠)ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١١)ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(١) ينظر: حاشية الدسوقي(١٧٩/٢).

[افتراض]

[قوله:][١] فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده[٢][٣]، فإن قلت: [هذا ينافي][٤] ما سيأتي من أن التمني طلب، [١٤٩/و]، وهو يتعلق بالمحال –أيضا- قلت: الطلب [المأخوذ][٥] من صيغة الأمر المراد به الطلب لشيء يُفحَص عنه، ويسعى في تحصيله؛ [وذلك][٦] هو الجائز، والطلب المأخوذ من صيغة التمني المراد به المحبة القلبية[٧]، وهي تتعلق [بالمستحيل][٨] تأمل[٩].

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٢) وتمام الكلام (وإما لأنه أريد ذكره) أي: ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد إليه (إظهارًا لكمال العناية بوقوعه) أي: الفعل (عليه) أي: على المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره، وإن كان كناية عنه (كقوله:

قد طلبْنا فلم نَجِد لكَ في السُّؤدُدِ والمجْد والمكــارِم مِثلا

أي: قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا؛ إذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض – أعني: إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل،(ويجوز أن يكون السبب) في حذف مفعول طلبنا (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له)؛قصدًا إلى المبالغة في التأدب معه، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه، فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده" .المختصر/١١٠.

(٣) يشير إلى بيت للبحتري من قصيدة من (الخفيف) يمدح بها المعتز لدين الله، وهو:

قد طلبْنا فلم نَجِد لكَ في السُّؤدُدِ والمجْد والمكــارِم مِثلا

أولها: **إنَّ سَيْرَ الخَلِيطِ حينَ استقلاّ كانَ عوْنًا للدمْع حتَّى استهلاّ**

قبله: **لم يزَل حقُّكَ المقدّمُ يـمْحُو باطل المستعارِ حتّى اضمحلاّ**

بعده: **أنتَ أنْدى كفًّا وأشرفُ أخلاقًا وأزكَى قـوْلاً وأكــرَمُ فـعْلا**

المعني: يقول البحتري للخليفة المعتز بالله العباسي: إننا بحثنا عن مشابه لك في السيادة والشرف فلم نجد .

الشاهد: طلبنا فلم نجد لك: أصله: طلبنا لك مثلا . حذف لأنّ ذكره الثاني يدل عليه.

ينظر: ديوان البحتري ١٦٥٧/٣، ودلائل الإعجاز(١٦٨)، ومعاهد التنصيص(٢٥٦/١).

(٤)ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥)ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦)ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ينظر: حاشية يس على الحفيد(٧٧/و)، وحاشية حفني على المختصر(٢٠٥/و).

(٨)ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٧/٢)، ونصه: لقائل أن يقول: هذا ينافي ما **سيأتي** من أنّ التمني طلب، وهو يتعلق بالمحال أيضًا، **والجواب**: أنّ الطلب المستفاد من صيغة الطلب ما يقارب السعي والتفحص والمدلول عليه بصيغ التمني ما يكون على سبيل المحبّة القلبية فافهم.

[خلاف حول قول المصنف]

[قوله:][١] [وهاهنا][٢] بحث[٣] أي: في قول المصنف، أو للتعميم مع الاختصار[٤]، [وأجاب عنه] [٥] الشارح في المفتاح[٦]، وتتبعه السيد هنا بأنا نختار الشق الأول من الترديد، وهو أنه لم [يكن][٧] فيه قرينة دالة على أن المفرد عام، وقوله: **"فلا تعميم"** أصلا ممنوع؛ لأنه إذا لم يكن قرينه على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطابي؛ حذرا من الترجيح لخاص على خاص [آخر][٨] بلا مرجح، فللحذف مدخل في تقديره عاما؛ لأنه توصل به إلى تقديره عاما في ذلك المقام الخطابي لا من الحذف بدليل أن المفعول إذا ذكر حمل على العموم –أيضا- بواسطة المقام المذكور[٩]، فيكون العموم مستفاد من المقام المذكور مطلقا حذف المفعول، وذكر لأمن الحذف[١٠]، **وأجيب بأن:** العموم في المقام الخطابي مستفاد من المقام، والحذف جميعا، وحصـول [العموم][١١] مع غير الحذف لا يمنع حصــوله معه[١]،

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و "د".

(٢) ما بين المعقوفين في "ب"، و "ج"، و "د"(وههنا).

(٣) وتمام الكلام:" وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلًا، وإن كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر، سواء حذف أو لم يحذف، فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار". المختصر(١١٠).

(٤) ينظر: الإيضاح(١٥٨/٢)، وعلق خفاجي: وفي قول المصنف: وأما للتعميم مع الاختصار بحث، وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلًا وإن كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار، هكذا قالوا وفي رأيي أن الحذف لمجرد الاختصار أمر لا يمس البلاغة إلا من طرف ضئيل.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦) ينظر: شرح القسم الثالث من المفتاح للتفتازاني٣٢٥/١- تح/د: رأفت اسماعيل غانم.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٩) ينظر: حاشية يس على المختصر(٧٧/و).

(١٠) ينظر: حاشية السيد على المطول(٢٢٩، ٢٣٠)، وعقب بقوله: وقد عقب السيد في نهاية كلامه بقوله: " فللحذف أعني: عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره عامًا، دون حذفه على الوجه الأول؛ فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار، وقد يكون للتعميم مع الاختصار، ولما لم يتميز أحد الوجهين عن الآخر عند الشارح أشكل عليه الأمر".

(١١) ما بين المعقوفين في"ج"(الجميع).

(١) ينظر: تجريد البناني(٣٨٣/١).

فيكون للحذف دخل في العموم في الجملة[١]، وبهذا ظهر ما في كلام المحشى من الركاكة[٢].

[تقديم مفعول الفعل ونحوه]

[قوله:][٣] نعم لو كان...إلخ[٤]، إشارة إلى أن التقديم لا يلزم أن يكون[١٥٠/ظ] للاختصاص، بل ذلك هو الغالب[٥]، وقد يكون لأغراض أخر كالتبرك والاستلذاذ[٦]، كما أشار إليه [المصنف][٧] فيما يأتي بقوله: والتخصيص لازم للتقديم غالبا[٨].

[قوله:][٩] لما فيه من التكرار[١٠]، في كلامه أمور: الأول: أنه يقتضى أن قولنا: (زيد عرفت) فيه تأكيد، وليس كذلك، بل لمجرد التخصيص، كما تقدم، فالأولى أن يقول: يكون مفيدا للتأكيد –أيضا- لما فيه من التكرار، الثاني: أنه يوهم أن كل تركيب فيه تأكيد فيه تخصيص، فإن التركيبين المذكورين مفيدان للتأكيد على زعم [الشارح] وهما مشتملان على

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٨/٢)، ونصه: أقول: المقام الخطابي أي: الموضع اللائق بالعموم، كمقام المدح مفيد للتعميم، فلا حاجة إلى التوصل بالحذف؛ فإنّه لو ذكر المفعول – أيضًا- حمل على العموم مطلقًا في ذلك المقام إذا لم يكن دليل على خصوص بلا تفاوت.

(٢)ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٢٠٥/و)، وقال مكملا: وأجاب بعضهم: بأن حصول التعميم مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف؛ لأن النكتة لا يجب انفكاكها كما سلف.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٤) وتمام الكلام:" نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص، جاز ما زيدًا ضربت ولا غيره، وكذا زيدًا ضربت وغيره (ولا ما زيدًا ضربت، ولكن أكرمته)؛لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنما الخطأ في تعيين المضروب، فالصواب: ولكن عمرو". المختصر(١١١).

(٥)ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٨/٢)، ونصه: من هذا يعلم أنّ التقديم لا يلزم أن يكون للاختصاص، بل هو أغلب، كما يذكر بعيد هذا الكلام.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(١٩٠/٢).

(٧)ما بين المعقوفين في: "ج"، و"د": المص.

(٨) ينظر: الإيضاح(١٦٤/٢)، وعروس الأفراح(٣٨٠/١)، ونص المصنف: والتخصيص لازم للتقديم غالبا؛ ولهذا يقال في: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ معناه: نخصّك بالعبادة والاستعانة، وفي: لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ معناه: إليه لا إلى غيره.

(٩)ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(١٠) وتمام الكلام:" فنحو: زيدًا عرفته محتمل للمعنيين التخصيص والتأكيد، فالرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا: زيدًا عرفت لما فيه من التكرار، وفي بعض النسخ". المختصر(١١٢).

التخصيص، وليس كذلك، بل يكون التركيب مشتملا على التأكيد، ولا تخصيص فيه، كما في قولهم: إن زيدا قائم، و إني عرفت [عرفت] [١] زيدًا[٢]، فإنهما لا تخصيص فيهما مع اشتمالهما على التأكيد. الثالث: أن ظاهر كلامه أن [التكرار][٣] مؤكد للتخصيص الذى اشتمل عليه التركيب، وفيه نظر، فإن التكرار إنما يفيد الإثبات، والتخصيص مشتمل على [الإثبات][٤]، والنفي والتأكيد موافق للمؤكد في المعنى، وأجيب بجوابين: الأول: أنه تأكيد للجزء الأول من التخصيص، وهو الإثبات، الثاني: أنه تأكيد للتخصيص بجزئيه، بأن يجعل الفعل المكرر مشتملا على الإثبات والنفي –أيضا- بقرينه أنه تفسير للفعل المفيد للتخصيص[٥]، ويمكن أن يقال: المراد أن التكرار مؤكد للحكم الذى اشتمل عليه الحكم لا للتخصيص[٦]، فلا يرد الإشكال المذكور، ولا يحتاج إلى الجواب عنه بما ذكر، بل هذا هو الظاهر، والله الموفق للصواب[١٥٠/و].

[قوله:][١] "وهم ببيانه أعنى"[٢] يصح أن يكون اسم تفضيل مصوغًا من قولهم: عُنِي

---

(١) ما بين المعقوفين في هامش "د".

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٩/٢) ونصه:" لا يخفى أنّه ليس في كل تأكيد قصر وتخصيص، كما في مثل: (إنّ زيدًا لقائم)، وفي مثل: (إنّي عرفت عرفت زيدًا)".

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"

(٤) ما بين المعقوفين في هامش الأصل.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٩/٢) ونصه: ويمكن أن يقال: التخصيص مشتمل على إثبات ونفي، والتكرير يؤكد الجزء الأول، أو يقال لما كان الإثبات السابق للاختصاص يمكن أن يعتبر اللاحق - أيضًا]- كذلك بقرينة كونه تفسيرًا له إلى ذلك أشار- قدس سرّه- في شرح الكشّاف في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠] مع فوائد كثيرة.

(٦) قد حمل السكاكي كقوله تَعَالَى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التأكيد، ثم حذف الفعل الأول اختصارًا لدلالة ضميره عليه. وصاحب التجريد يقول في ذلك" ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذي اشتمل عليه التركيب، مع أن التكرار إنما يفيد الإثبات والتخصيص مشتمل على الإثبات والنفي والتأكيد موافق للمؤكد في المعني، ويمكن أن يجاب بأنه لما كان مؤكد الجزء الأول وهو الإثبات كان مؤكدًا له في الجملة، أو يقال: التكرار مؤكد للتخصيص بجزائه، وبأن يجعل الإثبات اللاحق مفيدًا للاختصاص، كالإثبات السابق بدليل أنه تفسير للسابق".

مفتاح العلوم/٢٤٨، التجريد للبناني١/٣٨٦.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٢) وتمام الكلام:" لأنّهم يقدمون الذى شأنه أهم، وهم ببيانه أعني". المختصر/١١٢.

[بكذا][١] بضم العين على صيغة المبنى للمفعول، أي: اعتني به[٢]، فيكون مبنيا للمفعول في الصورة، [ولكنه][٣] بمعنى المبنى للفاعل، كما يؤخذ من التفسير السابق[٤]، ويرد عليه أن صوغ اسم التفضيل من [المبنى للمفعول][٥] شاذ، ويجاب بأنه جار على مذهب من يجوز صوغه من المبنى للمفعول إذا [كان ملازما][٦] لذلك البناء، وبأن ذلك ورد في كلام العرب، والمعنى: هم أشد شغوفية ببيان الأهم، ويصح أن يكون مصوغا من عنيت بكذا بفتح العين على صيغة المبنى للفاعل، أي: إرادته[٧]، والمعنى هم أشد إرادة ببيان الأهم[٨]، وظهر من ذلك أن عني ورد في كلامهم تارة [مبنيا][٩] للمفعول، وتارةً مبنيًا للفاعل، فليس من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول[١٠].

[قوله:][١١]" والرد عليهم"[١] فيه نظر؛ لأن المشركين يعتقدون أن اسمه –تعالى- يبتدأ –أيضًا- فابتداء الموحد الأمور باسمه – تعالى- لا يتأتى به الرد عليهم؛ لأنهم يعتقدونه،

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٢) ينظر: أساس البلاغة" عنن" (٦٨٢/١).

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) وذلك في قوله:" والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول وقد شذ نحو قولهم أشغل من ذات النحيين، وأزهى من ديك، وهو أعذر منه وألوم وأشهر وأعرف وأنكر وأرجى وأخوف وأهيب وأحمد، وأنا أسر بهذا منك، وقال سيبويه: وهم ببيانه أعنى". المفصل في صنعة الإعراب(٢٩٧).

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٤٩/٢)، ونصه:" هو من قولهم: عني بكذا- بالضمّ-، واعتني به على ما في الأساس، فيكون بمعنى المفعول، على ما يتبادر من المفصل بمعنى أشدّ مشفوفية، ومشغولية ببيان الأهم، ويجوز أن يكون بمعنى الفاعل من قولهم:](عنيت بكذا)، أي: في كذا أي: أردته ."

(٨) ينظر: حاشية يس على المختصر(٧٧/و).

(٩) ما بين المعقوفين طمس في الأصل"

(١٠) ينظر: حاشية الدسوقي (٢٠٠/٢).

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(١) وتمام الكلام:" (ولهذا يقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا)، أي: بسم الله افعل كذا؛ ليفيد مع الاختصاص الاهتمام؛ لأن المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام، والرد عليهم". المختصر/١١٢.

وأجيب: بأن القصر المذكور قصر إفراد[١]، لا قصر قلب[٢]، بمعنى: أن الابتداء به ينبغي أن يكون اسمه –تعالى- دون اسم غيره[٣]، وهم يعتقدون أن كلا من الاسمين ينبغي أن يبتدأ به[٤]، فيكون تخصيص الموحد الابتداء باسمه –تعالى- للرد على المشركين بهذا المعنى[٥][٦].

[اعتراض وجواب]

[قوله:][٧] "فكان الأمر بالقراءة[٨] أهم من اسمه –تعالى-"[٩] فيه نظر؛ لأن أسمائه –تعالى- لا يساويها شيء من الأهمية ولا يقاربها، فلا يقال: القراءة[١٥١/ظ] أهم من اسم الله، ولا الأمر بها –أيضا- [لما] [١٠] في ذلك من البشاعة الظاهرة[١١]، وأجيب بأن المراد: الأمر بمطلق القراءة أهم من الأمر بخصوص القراءة، وهى التي قدم فيها اسمه –تعالى-[١]، وإن كان الثاني

---

(١) قال المغربي: والقصر هنا قصر إفراد؛ لأن المشركين المردود عليهم بالتخصيص لا يمتنعون من الابتداء باسم الله تعالى؛ ... كذا قيل، ويرد عليه أن تقديمهم المجرور في قولهم: لعنة الله عليهم باسم الله...إلخ. مواهب الفتاح(٤٠٢/١).

(٢) في هامش نسخة "د"(قال الشهاب الخفاجي: بل يصح كونه قصر قلب؛ لأنّ ابتداءهم بأسماء آلهتهم لما كثر وقوعه منهم على الانفراد قلبه الموحد) ينظر: حاشية الشهاب(٣٤/١).

(٣) وهذا ما أشار إليه يس في حاشيته على المختصر(٧٧/و).

(٤) ينظر: حاشية حفني على المختصر(٢٠٧/و).

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٥٠/٢)، ونصه: لا يقال: تخصيص الموحد اسم الله بابتداء الأمور لا تكون ردًا للمشركين، حيث بدأوا أفعالهم بغير اسمه– تعالى- لا اسم غيره.

(٦) "قال الشهاب الخفاجي: بل يصح كونه قصر قلب؛ لأنه ابتدأهم بأسماء آلهتهم، لما كثر وقوعه منهم على الانفراد قلبه الموحد". هذا هو المذكور في هامش النسخة "د"، ولم يرد في غيرها. ينظر "د" (ل/٨٥/و).

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٨) وتمام الكلام:" (وأورد ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق/بعض الآية١]) يعنى- لو كان التقديم مفيدًا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك؛ لأن كلام الله تعالى أحق لرعاية ما تجب رعايته، (وأجيب بأن الأهم فيه القراءة)؛ لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه ". المختصر(١١٣).

(٩) ينظر: التلخيص(١٩).

(١٠) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل".

(١١) ينظر: حاشية حفني على المختصر(٢٠٧/و).

(١) ينظر: مواهب الفتاح(٤٠٤/١)، وفيه: أو يقال المعنى: أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة بتقديم الاسم لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم، وإنما المجهول تعلقها بمخصوص، والمقام ينافي ذلك؛ لكونها أول ما نزل.

أهم بالنظر إلى ذاته، فاسمه- تعالى- بالنظر إلى ذاته أهم من القراءة، ومن الأمر بها، وأما النظر إلى القراءة المشتملة على تقديمه فمطلق القراءة أهمّ نظرًا إلى ذلك العارض، وهو السبق في النزول، وانما اعتبرت تلك الأهمية لأنَّ الأمر بالقراءة لم يكن معلومًا للمخاطب في حال الخطاب[١]، فذكر الفعل أولًا؛ ليعلم حال القراءة[٢]، ولو قدم اسمه- تعالى- لاقتضى أنَّ الأمر بالقراءة معلوم للمخاطب[٣]، والمجهول إنما هو ما تلبست به القراءة من اسمه- تعالى-[٤] فقدم لبيانه، [وليس][٥] كذلك[٦].

[تقديم بعض معمولاته على بعض]

[قوله:][٧] "لأنه عمدة في الكلام"[٨] فيه نظر؛ لأن المفعول عمدة –أيضا- في الفعل المتعدي؛ لأن تعقله يتوقف على تعقل المفعول، مع أنه ليس أصله التقديم، فالتعليل بالعمدية لأصالة التقديم لا يصح، فالأولى: تعليل الأصالة في الفاعل بأنه مقدم على المفعول

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(٢/٢٠٤).

(٢) ينظر: حاشية يس على المختصر(٧٨/ظ).

(٣) وقد وضح ذلك لطف الله بقوله: أن لفظ اقرأ أهم من ذكر الله لما مر، وأما قوله: قدس- الله- سره أهم من الأمر بتخصيصها، فمبني على أنه لو قدم (باسم ربك) أفاد التخصيص، وقد عرفت ما فيه، لا يقال: يحتمل أن يكون المراد من الأمر بتخصيصها الذي يوهمه التقديم، وإن لم يفده قطعًا؛ لأنا نقول: لا نسلم هذا الإيهام على تقدير التقديم لاسيما، والسامع بليغ، وإن سلمنا، فلا نسلم أن إيهام التخصيص يمنع التقديم، وإلا لما جاز التقديم لغير التخصيص، وقد عرفت كثرة وروده لغيره، كما ذكره الشارح في الآيات الكريمة. ينظر: حاشية لطف الله غياث(٢/٤٩).

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٢/٤٥٠)، ونصه: وإن كان الثاني أهم نظرًا إلى ذاته، وإنّما اعتبر الأوّل؛ لأنّ سبق هذه السورة في النزول يقتضي أن لا يعلم أمر القراءة وحالها، وتقديم اسم الله تعالى يوجب أن يكون ذلك معلومًا، وإنّما المجهول بيان ما تلتبس به القراءة.

(٥)ما بين المعقوفين طمس في الأصل.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(٢/٢٠٤)، ثم قال معقبا: ولا يخفى أن هذا بعيد من كلام الشارح، والأقرب إليه ما تقدم من تقرير شيخنا العدوي.

(٧)ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٨) وتمام الكلام:" (وتقديم بعض معمولاته) أي: معمولات الفعل (على بعض؛ لأن أصله)، أي: أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر، (ولا مقتضى للعدول عنه)، أي: عن الأصل (كالفاعل في نحو ضرب زيد عمروا) لأنه عمدة في الكلام، وحقه أن يلى الفعل، وإنما قال في نحو: (ضرب زيد عمروا)؛ لأن في نحو: (ضرب زيد غلامه) مقتضيا للعدول عن الأصل". المختصر/١١٣.

في تعلق الفعل[١]؛ لأن الفعل يتعلق أولا بالفاعل ثم بالمفعول، فالمناسب لترتيب المعنى أن يقدم الفاعل، ورد ذلك بأن المفعول فضلة مطلقا[٢]، سواء كان الفعل لازما أو متعديا[٣]، والفعل المتعدي إنما يتوقف تعقله على شيء يقوم به أو يقع عليه بدليل تمام الكلام بالفعل المتعدي مع الفاعل، وعدم تمامه به مع المفعول[٤].

[قوله:][٥] "مجرى[١٥١/و] الأصل"[٦]، المراد بالأصل هنا: القاعدة الكلية المشتملة على الفروع الكثيرة، والعناية في هذا المقام جارية مجرى القاعدة، ومنزلة منزلتها في [الشمول][٧] لمواضع كثيرة هي موادا لأغراض[٨] كالعناية في قولك: (قتل الخارجي فلان)[٩]، وقوله[﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾[١١] وقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[١] [فتقديم][٢] المفعول في الأولى، والجار والمجرور في الثاني[٣]، وتقديمهما معا

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٥٠/٢) ونصه: لا شكّ -أيضًا - أنّ المفعول عمدة في الفعل المتعدّي، فالأوْلى أن يقال: المناسب لترتيب المعنى أن يقدّم الفاعل تأمل.

(٢) ينظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف(١٠٢/١)، والتعليقة على المقرب(٦٢)، وعلل النحو(٢٦٩/١).

(٣) وقال بعض الأفاضل هذا مبني على ما ذكره ابن الحاجب من أن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل المفعول، لكن كلام ابن الحاجب مردود بأنه يتوقف على شيء ما يقوم به، أو يقع عليه. ينظر: حاشية حفني (٢٠٨/ظ).

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر(٢٠٦/٢).

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٦) وتمام الكلام:" ولما ذكره الشيخ عبد القاهر؛ حيث قال: إنّا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له فيه معنى، وقد ظن كثير من النّاس إنه يكفى أن يقال: قدم للعناية، ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم". المختصر/١١٣، دلائل الإعجاز/١٠٨.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٥١/٢)، ونصه:" المراد بالأصل القاعدة الكلية المشتملة على الفروع الكثيرة، والعناية في هذا المقام جارية مجراها في الشمول للمواضع الكثيرة، أي: مواد الأغراض".

(٩) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة(١٦٧/٢)، وفيه: فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه، لا وقوعه ممن وقع منه؛ كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى، فقُتل، وأردت أن تخبر بقتله، فتقول: "قَتَلَ الخارجيَّ فلانٌ" بتقديم "الخارجي"؛ إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله، وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلُصوا من شره.

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١١) بعض آية من سورة غافر(رقم٢٨).

(١) سورة طه(رقم:٦٧).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ينظر: تجريد البناني على المختصر(٣٨٨/١).

في الثالث: [للعناية[١]][٢]، ووجه العناية في الأول: طلب التخلص من شره، وفي الثاني: دفع التوهم، وفي [الثالث][٣]: رعاية الفاصلة[٤]، وإنما أدرج المجرى؛ لأن تلك المواد المشمولة [للعناية][٥] ليست فروعا لها، [وإنما لها][٦] بها نوع تعلق بخلاف الأمور المشمولة للقاعدة، فإنها فروع لها وجزئيات[٧] .

[قوله:][٨] "[وجه][٩] العناية"[١٠]، المراد بوجه العناية سببها ومنشأها[١١]، كدفع في الآية السابقة، وليس المراد به النوع .

[تفسير وجه العناية]

[قوله:][١٢] "يعرف له معنى"[١٣]، المراد بالمعنى: الصفة التي يكون لأجله سبب العناية سببا لها[١]، فإن وجه العناية في تقديم المفعول في قولك: ليلي أحببت الاستلذاذ[٢] [فقد فسر

---

(١) ينظر: المطول(٣٧٨).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ينظر: مواهب الفتاح(٤٠٧/١).

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي(٢٠٨/٢، ٢٠٩)

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(٩)ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) وتمام الكلام:" لكن ينبغي أن يفسر **وجه العناية بشيء يعرف له فيه معنى**، وقد ظن كثير من النّاس إنه يكفى يقال: قدم للعناية، ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم". المختصر/١١٣، ودلائل الإعجاز/١٠٨.

(١١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٥١/٢)، ونصه: أي: سببها ومنشأها.

(١٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و"د".

(١٣) وتمام الكلام:" لكن ينبغي أن يفسر **وجه العناية بشيء يعرف له فيه معنى**، وقد ظن كثير من النّاس إنه يكفى أن يقال: قدم للعناية، ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم". المختصر/١١٣، دلائل الإعجاز/١٠٨.

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٤٥١/٢)، ونصه:" أي: صفة وأمر يكون لأجله سبب العناية سببًا لها.

(٢) ينظر: علوم البلاغة (١٠٧)، وفيه: الاستلذاذ به نحو: (ليلى كلمت)".

وجه العناية بشيء وهو الاستلذاذ][1]؛ وذلك الشيء عرف له صفة، وهو وجود اللذة؛ لأنه ملزوم لها، وصار لأجل وجود اللذة سبب العناية الذى هو الاستلذاذ سببا لتلك الصفة التي هي وجود اللذة، فإن الاستلذاذ[١٥٢/ظ] سبب للعناية[2]، وسبب لوجود اللذة، فوجود اللذة أمر صار لأجله سبب العناية سببا له، فالمراد بالمعنى في كلامه وجود اللذة، والمراد بالسبب الاستلذاذ، فإنه سبب لكل من وجود اللذة والعناية، فتأمل[3].

****

(١) ما بين المعقوفين سقط من "ج".

(٢) قال السبكي في عروس الأفراح(١٦٢/١)، الاستلذاذ بذكره، كقولك: (الله خالق كل شئ)، ورازق كل حي وعد السكاكي هذين شيئا واحدا؛ لأن بينهما تلازما والأحسن أن يمثل للاستلذاذ بذكره بما تكون حروف المسند إليه عذبة، من غير نظره لمعناه.

(٣) قال الدسوقي في حاشيته(٢٠٩/٢): وقوله: يعرف له، أي: لذلك الشيء معنى، أي: مزية، واعتبار مثل أصالة التقديم، وتمكين الخبر في ذهن السامع، ولا يقال: إن الشيء نفس المعنى؛ لأنك إذا قلت: قدم هذا؛ لأنه أهم لكون الأصل تقديمه، فقولك: لكون الأصل تقديمه لابد من معرفة معناه، أي: وجهه وسببه بأن يقال: لأنه مسند إليه، والأصل فيه أن يكون مقدما إلى غير ذلك...إلخ.

خاتمة

في تلك الرحلة الطويلة والشاقة عرضت بالدراسة والتحقيق لأبواب ومباحث من مخطوط هام في مجال البلاغة العربية، وحاولت قدر استطاعتي الكشف عن جهد صاحبه فيه، وما قد يكون له من إضافات جديدة في مجال البلاغة العربية، وما أفاده من سابقيه، كما حاولت قدر استطاعتي أن ألتزم بضوابط التحقيق المنهجي في التعامل مع ذلك المخطوط، وتحقيقه، وتقديمة لجمهور القراء؛ للاطلاع والإفادة منه.

ومن خلال ذلك كله انتهيت إلى ما يلي:

- للمخطوط قيمة كبرى، وأهمية قصوى في مجال الدراسات البلاغية.
- يتضمن المخطوط العديد من الرؤى والآراء والأفكار الجديدة، والجهود البناءة، التي تعكس فكرًا بلاغيًا متوقدًا، في محيط الأبواب والمباحث البلاغية التي عرض لها مصنفه.
- يعكس المخطوط إحاطة مصنفه بكتب البلاغة السابقة، والإفادة من فكر أصحابها وآرائهم بوضوح في مواضع كثيرة من المخطوط، ومناقشة ذلك مناقشة بناءة.
- أكثر صاحب المخطوط من الشواهد التطبيقية في الأبواب البلاغية، ونوع فيها، وقام بتحليلها تحليلًا دقيقًا لإبراز ما فيها من الجوانب البلاغية، وتأكيد الجانب النظري، وكذلك تأكيد آرائه ورؤيته الخاصة.
- دقة صاحب المخطوط في عرض موضوعاته عرضًا منهجيًا دقيقًا، بما فيه من تنظيم وتبويب وتقسيم، يعكس قدرة صاحبه على ذلك، وفي المناقشات والمجادلات البلاغية، وفي الردود الإيجابية على بعض آراء البلاغيين الآخرين.
- قدم لنا صاحب المخطوط في مخطوطه مائدة بلاغية غنية بالفكر السديد، والعلم الغزير، والرؤى الواضحة الدقيقة، والمقدرة الفائقة على المناقشة والتحليل والاستنباط، والتعليل، والتذوق البلاغي الدقيق، والتحليل البلاغي الواعي للشواهد البلاغية، فجعل لنفسه ومخطوطه مكانة عالية في عالم البلاغة العربية ومؤلفاتها.

- برغم ذلك كله لا ننكر أن من أروع ما قدم صاحب المخطوط في مخطوطه يتمثل فيما يلي:
- الإفادة الصحيحة من مصنفات سابقيه وفكرهم فيها.
- مناقشته البناءة للسابقين في بعض آرائهم بالحجة والبرهان، والمنطق الهادئ السديد
- ما قدمه من فكر ورؤى جديدة في الأبواب البلاغية التي تناولها في مخطوطه، ومن جهد واضح متميز في كثير من المباحث والشواهد البلاغية، يعكس ذوقًا أدبيًا راقيًا، وحسًا بلاغيًا دقيقًا.
- دقة تبويب المخطوط، وحسن تنظيمه، وسلامة عرض الموضوعات فيه.
- قرب أسلوبه من الأفهام، ووضوحه، وتقديمه الفائدة للقراء من أسهل الطرق.
- ارتكازه على شواهد تطبيقية كثيرة، تعكس دقته في اختيار تلك الشواهد ومناسبتها الدقيقة للمواضع التي وردت فيها، فجاءت داعمة بقوة للجانب النظري في المخطوط، إضافة إلى دقة تحليله لها، وحسن توضيحه للجوانب البلاغية فيها.

أرجو- بعد ذلك- أن أكون قد حققت الغاية التي من أجلها قدمت البحث الذي بين أيدينا، وأن يكون جهدي فيه قد صادف الصواب.

والله الموفق.

****

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية		
رقم الآية	اسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٨	٥- سورة المائدة ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾	٩٠٢
٥	٩- سورة التوبة ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾	٩٠٢
٢٥	١٠- سورة يونس ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾	٩٣٧
٣٨	١٢- سورة يوسف ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ﴾	٨٧٠، ٨٩١
١٨	١٨- سورة الكهف ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾	٩٢٣
٦٧	٢٠- سورة طه ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾	٩٤٨
٢	٢٤- سورة النور ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٩٠٢

٣٣	﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾	٨٧٦
٦٤	٣٦- سور يس ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾	٩٢٢
٤٧	٣٧- سورة الصافات ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾	٩٣١
٣٨	٤٠- سورة غافر ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾	٩٤٨
١٢	٦٦- سورة التحريم ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾﴾	٩١١
١	١١٢- سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾	٨٩٥، ٨٩٨

****

فهرس الحديث		
م	نص الحديث	رقم الصفحة
١	عن أبي هريرة عن النبي - صلّى الله عليه وسلم –: "إِنَّ الْمُؤْمِنَ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ خَبٌّ لَئِيمٌ".	٩٣٥

****

فهرس الأشعار		
الأبيات	اسم الشاعر	رقم الصفحة
فلم يبق منى الشوق غير تفكري ... فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرًا	صدر الأفاضل	٨٨٠
فَيَا وَطَنِي إِنْ فَاتَنِي بِكَ سَابِقٌ مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَم لِسَاكِنِكَ البَالُ	أبو العلاء المعري	٩١٦
رضينا قسمة الجبار فينا ... لنا علم وللأعداء مال	علي بن أبي طالب	٩٣٢
وانقل بها للثان حكم الأوّل ... في الخبر المثبت والأمر الجلي	ابن مالك	-
وَمَا الحربُ إلّا ما علمتُم وذُقْتُم ... وما هو عنها بالحديث المرجَّم	زهير بن أبي سلمى	٩١٤
وَلَو دَامَتِ الدُّولَاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ رَعَايَا وَلَكِن مَا لَهُنَّ دَوَامُ	أبو العلاء المعري	٩٢٠

****

ثبت المصادر والمراجع

- أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ) تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة د/رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة -للزمخشري (ت:٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان-ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي النمري (ت٤٦٣هـ)، رقم ١٨٧١- تح/عادل مرشد – دار الإعلام ، الأردن ، ط/١، ١٤٢٣هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) تح/عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض - دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١- ١٤١٥هـ.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل، النحوي المعروف بابن السراج (ت:٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت، بلا تاريخ.
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ضمن سلسلة شروح التلخيص (٢) لإبراهيم بن محمد بن عرب شاه (عصام الدين الحنفي) (ت:٩٤٣هـ) حققه وعلق عليه: د/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط/١-١٤٢٢هـ.
- الأعلام- لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط/١٥ - ٢٠٠٢م.
- ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين(ت:٦٧٢هـ) دار التعاون، القاهرة- مصر بلا تاريخ.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق د/فخر صالح سليمان قداره – دار عمان-الأردن، دار الجيل- لبنان، بلا تاريخ.
- الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: د/محمد عبد المنعم خفاجي، ط/٣، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- الإيضاح لتلخيص المفتاح ضمن بُغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، لعبد المتعال الصعيدي (ت:١٣٩١هـ) في علوم البلاغة ط/١٧، مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .

- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية – لمحمد بن محمد الخادمي الحنفي (ت ١١٥٦هـ) مطبعة البابي الحلبي– لا ط – ١٣٤٨هـ
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- البيان والتبيين، لعمرو بن بحر، الشهير بالجاحظ (ت:٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال-بيروت-١٤٢٣هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين-دار الهداية (مدينة النشر) الرياض، بلا تاريخ .
- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:٥٧١هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي- دار الفكر(بيروت، لبنان)- ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- تاريخ دمشق، للإمام الحافظ أبي القاسم الشافعي المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)– تح/ محب الدين أبي سعيد العمري – دار الفكر، بيروت -لبنان، ١٤٢١هـ.
- تحقيق الجزء الثاني من حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح الكشاف (١٧٧/١)- تح/ د: فوزي السيد عبد ربه، ١٣٩٩هـ.
- التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبي المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت:٥٦٢هـ)، دار صادر- بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق دكتور: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (الأجزاء من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط/١.
- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)- ضبطه وصححه جماعة من العلماء -دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط/١(١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- التعليقة على المقرب (شرح العلامة بن النحاس على مقرب بن عصفور في علم النحو)، تحقيق: د/جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان- الأردن، ط/١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

- تمهيد القواعد شرح التسهيل المسمى « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة - مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين (ت:٧٤٩هـ)- شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي-ط/١- ١٤٢٨هـ.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت:١٧٠هـ)، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي- نهضة مصر-القاهرة .
- حاشية أحمد ابن قاسم العبَّادي(ت:٩٩٢هـ) على المختصر على تلخيص المفتاح، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية.
- حاشية الحفيد على المختصر، رسالة ماجستير تحقيق الباحث: محمود صلاح الشيمي -كلية الدراسات الإسلامية والعربية (بنين) بدمياط-٢٠١٨ إشراف: ا. د/فرج محمد فرج، ود/هاني عمر غانم.
- حاشية الحفيد على المختصر، مخطوط بالمكتبة الأزهرية- تحت رقم (٣١٠٤) خاص، ورقم (٩١٠٣١) عام.
- حاشية الدسوقي، لمحمد بن عرفة الدسوقي على مختصر السعد، لسعد الدين التفتازاني، شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني، تحقيق: د/عبدالحميد هنداوي- المكتبة العصرية (صيدا) لبنان-ط/١-٢٠٠٧م.
- حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني، لعبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي (ت:١٠٦٧هـ) تحقيق: محمد السيد عثمان- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، بلا تاريخ.
- حاشية السيد الشريف على الكشاف للزمخشري - مطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر، ط/الأميرية، ١٣٨٥هـ.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت:١٠٦٩هـ)، دار صادر-بيروت، بلا تاريخ.
- حاشية الشيخ يوسف بن سالم الحفني أو الحفناوي الشافعي(ت:١١٦٧هـ) علي مختصر السعد، مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم خصوص ١٦١٦-عموم ٣٧٨٨، وذات المخطوط مصور بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٧٨٨، وقف هذا الكتاب الشيخ محمد الشرقاوي.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط/١- ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- حاشية العلامة حفني، المعروف بيوسف الحفناوي-علي مختصر السعد مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٧٨٨، وَقَفَ هذا الكتاب الشيخ محمد الشرقاوي.
- حاشية الفناري، حسن جلبي الرومي الفناري(ت:٨٨٦هـ) على شرح المطول تلخيص المفتاح، مخطوط بمكتبة جامعة لايبزيك- ألمانيا.
- حاشية تجريد، العلامة البناني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق(ت: بعد١٢٣٧هـ) على مختصر السعد التفتازاني على متن التلخيص في علم المعاني، تاريخ النسخ (١٢٨٧هـ)، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم عام (٢٠٨٩) .
- حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح الكشاف للزمخشري، تحقيق/د: فوزي عبد ربه، أطروحة دكتوراه بجامعة الأزهر١٩٧٨م، الرقم الخاص للأطروحة(٤٢٨٦).
- حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح الكشاف للزمخشري، رسالة دكتوراه في البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية بالقاهرة -جامعة الأزهر، تحقيق/د: عبد الفتاح عيسى البربري، رقم (١٢١٣، ١٢١٢)، لم أعثر على تاريخها.
- حاشية شيخ الهند محمود حسن على مختصر السعد (ت:١٣٣٩هـ) بمكتبة البشري -كراتشي– باكستان، ط/١-١٤٣١هـ، المعروفة بحاشية الهندي على المختصر.
- حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على كتاب المطول، ضمن فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح لعبد الرحمن الشربيني (شيخ الأزهر)، مطبعة والدة عباس الأول -ط/١، ١٣٢٣هـ-١٩٠٥م.
- حاشية على الشرح المختصر للتفتازاني على تلخيص المفتاح، لأحمد بن قاسم العبادي (ت:١٠٤٩هـ) مخطوط بجامعة الملك سعود- مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، تحت رقم (٢٧٩٣) المعروفة بحاشية ابن قاسم العبادي.
- الحاشية على الكشاف، للسيد الشريف الجرجاني، حققه ووضع هوامشه وفهارسه: رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان١٤٣٤هـ-٢٠١٢م.
- الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم في علوم البلاغة ، للسيد الشريف الجرجاني(٨١٦هـ)، تعليق: رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- حاشية لطف الله الغياث (ت:١٠٣٥هـ) على شرح التلخيص المختصر للتفتازاني. وهي مخطوط مسجل بمكتبة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية برقم عام (٨١٩)، ورقم خاص (١٨١٨).
- حاشية لطف الله الغياث (ت:١٠٣٥هـ) على مختصر التفتازاني من بداية المخطوط إلى نهاية باب المسند (تحقيقًا ودراسة)، تحقيق الباحث: رضا محمد حسن، رسالة ماجيستير في البلاغة والنقد، إشراف د/ محمد حسني الجمل -١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
- حاشية محيى الدين شيخ زادة (محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجي الحنفي) (ت:٩٢٥هـ) على تفسير القاضي البيضاوي(ت:٦٨٥هـ)، ضبط وتصحيح وتخريج آيات: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، بلا تاريخ.
- حاشية يس بن زين الدين العليمي على شرح التصريح لخالد الأزهري على التوضيح لألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري، المطبعة الأزهرية بمصر ١٣٢٦هـ.
- حاشية يس زين الدين العليمي (ت:١٠٦١هـ) على مختصر السعد- مخطوط بمكتبة الرياض تحت رقم (٩٧٥).
- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبي الحسن البصري (ت:٦٥٩هـ) تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت، بلا طبعة .
- حماسة الخالديين بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، لأبي عثمان سعيد بن هاشم الخالدي(ت:٣٧١هـ)، وأبي بكر محمد بن هاشم الخالدي، (ت: نحو ٣٨٠هـ) - تح/د: محمد علي دقة-وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية،١٩٩٥م.
- الحماسة المغربية، مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي (ت:٦٠٩هـ) تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر- بيروت، لبنان-ط/١، ١٩٩١م .
- خزانة الأدب وغاية الأرب-لابن حجة الحموي، تقي الدين، أبي بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت:٨٣٧هـ) تحقيق: عصام شقيو، دار الهلال- بيروت، دار البحار- بيروت، ط/الأخيرة-٢٠٠٤م.
- خزانة الأدب-للبغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون- الخانجي-القاهرة-ط/٤-١٤١٨هـ.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله الحموي الأصل، الدمشقي (ت:١١١١هـ)، دار صادر – بيروت، بلا تاريخ.

- دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: في القرن١٢هـ) دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ديوان البحتري /٢٠١٨- تح/حسن كامل الصيرفي – دار المعارف ، مصر، ط/٣
- ديوان الخنساء (٩٩)- تح/ حمدو طماس – دار المعرفة، بيروت ، لبنان، ط/٢، ١٤٢٥هـ
- ديوان الفرزدق -لهمام بن غالب بن صعصعة أبي فراس الفرزدق، تحقيق: علي فاعور- دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م-ط/١.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، ط/١، بيروت-لبنان-١٤٠٨هـ
- ديوان سيدنا علي – ﷺ- تح/ عبد العزيز الكرم ، ط/١، ١٤٠٩هـ - (طبعة صحيحة منقحة على الرواية الصحيحة).
- زهر الأكم في الأمثال والحكم-للحسن بن مسعود اليوسي (ت:١١٠٢هـ) تحقيق: د/ محمد حجي، ود/ محمد الأخضر- دار الثقافة (المغرب)- ط/١- ١٤٠١هـ-١٩٨١م .
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط/٢٠- ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأُشْمُوني الشافعي (ت:٩٠٠هـ).- دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل – لمحمد بدر الدين بن عمر الدماميني، المسمى (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المفدي، ط/١- ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د/حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي-المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي، طبع على نفقة الأمير "عبدالله بن عبد العزيز"-وفقه الله-.

- شرح القسم الثالث من المفتاح، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: د/ رأفت إسماعيل غانم، رسالة دكتوراه -جامعة الأزهر الشريف، ١٩٨٤م .
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط/١، بلا تاريخ.
- شرح المعلقات التسع، منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت:٢٠٦هـ) ولا تصح نسبته، ففي الكتاب نقول متأخرة عن زمن أبي عمرو وليس الأسلوب أسلوبه، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المعلقات السبع، لحسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبي عبد الله (ت:٤٨٦هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط/١-١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت:٦٤٣هـ) قدَّم له: د/ إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)/٢٢٩-تح/د: إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط/٤، ١٤٢٥هـ-.
- شروح سقط الزند، للتبريزي (ت٥٠٢هـ)، والبطليوسي (ت٥٢١هـ)، والخوارزمي(٦١٧هـ)، تحقيق الأساتذة: مصطفى السقا، وعبد الرحيم محمود، وعبد السلام هارون، وإبراهيم الإبياري، وحامد عبد المجيد، إشراف: ا. د/ طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/٣، مصورة عن نسخة دار الكتب (١٣٦٤هـ-١٩٤٥م).
- الشعر والشعراء-لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، دار الحديث القاهرة-١٤٢٣هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط/٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ضياءُ السَّالِك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار- مؤسسة الرسالة-ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي، الملقب بالمؤيد باللَّه (ت:٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية – بيروت، ط/١، ١٤٢٣هـ.

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي (ت:٧٧٣هـ) تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- العقد الفريد-لابن عبد ربه (ت:٣٢٨هـ).دار الكتب العلمية-بيروت-ط/١-١٤٠٤هـ.
- علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق (ت:٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط/١، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.
- الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، أبي العباس(ت:٢٨٥هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة-ط/٣ ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت:٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/٣ - ١٤٠٧هـ.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبي البقاء الحنفي (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، و محمد المصري، ط/٢، مؤسسة الرسالة – بيروت١٤١٩هـ، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى البصري (ت ٢٠٩هـ) ت/ محمد فواد سزگين- مكتبة الخانجى-القاهرة،١٣٨١ هـ.
- مجمل اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (ت:٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/٢ - ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت:٥٠٢هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت-ط/١، ١٤٢٠هـ.
- مختار الصحاح، للرازي (ت:٦٦٦هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد/ المكتبة العصرية-الدار النموذجية، بيروت، ط/٥، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- المختصر، شرح تلخيص مفتاح العلوم للتفتازاني، تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط/١، ١٤٢٣هـ.
- مخطوط حاشية الفناري، حسن حلبي بن محمد شاه على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (١٠١٢٢٤)، و مخطوط-أيضا- بكتاب خانة مجلس الشورى تحت رقم:١٣٨٢.

- المستطرف في كل فن مستظرف، لشهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي، أبي الفتح (ت:٨٥٢هـ) عالم الكتب - بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ) تح/ شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد - مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢١هـ.
- المطول على التلخيص للسعد التفتازاني / مطبعة سنده (باسطنبول) ١٣١٠هـ.
- معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) - تح/ عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب – بيروت، ط/١-١٤٠٨هـ.
- معاني النحو، لدكتور: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط/١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبي الفتح العباسي (ت:٩٦٣هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، سنة ٢٠١٣م.
- معجم ابن الأعرابي لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (ت: ٣٤٠هـ) تح/ عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني - دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤١٨ هـ.
- معجم ابن الأعرابي لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (ت: ٣٤٠هـ)/٣٦٧، حيث رقم (٧١١)- تح/ عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني - دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤١٨ هـ.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ) تحقيق: إحسان عباس-دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت:٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل-بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- المعول شرح أبيات المطول-لوحدي الرومي، تحقيق: د/ هاني عمر غانم-رسالة دكتوراه-جامعة الأزهر.
- مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، أبي يعقوب (ت:٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلَّق عليه: نعيم زرزور/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط/٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- مفتاح تلخيص المفتاح، للخلخالي- تحقيق: أ. د/ هاشم محمد هاشم- المكتبة الأزهرية- القاهرة- ط/١-٢٠٠٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط/١، ١٩٩٣.
- المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي- مؤسَسَة الريَّان، بيروت – لبنان-ط/٣، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب المغربي، تحقيق: د/ خليل إبراهيم-دار الكتب العلمية-ط/١-١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- النحو الوافي، لعباس حسن (ت:١٣٩٨هـ)، ط/١٥، دار المعارف-مصر٢٠١٨م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت:٧٣٣هـ) دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة- ط/١، ١٤٢٣هـ
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين، أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت:٦٠٦هـ) المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت:٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية – مصر.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت:٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط/١-١٩٧١م.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبي منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩ هـ) ت/ د: مفيد محمد قمحية- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١/ ١٤٠٣هـ

****

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٨٥٩
تمهيد البحث	٨٦٢
المطلب الأول: نبذة مختصرة عن التفتازاني:	٨٦٢
المطلب الثاني: نبذة مختصرة إسماعيل بن غنيم الجوهري	٨٦٥
المطلب الثالث: نبذة مختصرة عن التفتازاني	٨٦٨
القسم الأول فهو الخاص بالدراسة، ويشتمل على مبحثين :	٨٧٠
المبحث الأول: الجهود البلاغية التي أشار إليها الغنيمي، ورأيه فيها.	٨٧٠
المبحث الثاني: أولا: توثيق اسم المخطوطة، ونسبتها إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري، والأدلة على ذلك:	٨٨٢
ثانيًا: سبب تأليف هذه المخطوطة، وزمن تأليفها.	٨٨٤
ثالثا: وصف نُسخ المخطوطة، وأماكن وجودها	٨٨٤
رابعا: منهج التحقيق	٨٨٨
القسم الثاني: قسم التحقيق.	٨٩١
النص المحقق	٨٩١
المسند	٨٩١
أحوال متعلقات الفعل	٩٣٤
القصر	٩٤٥
الخاتمة	٩٥١

فهرس الآيات القرآنية	٩٥٣
فهرس الأحاديث النبوية	٩٥٤
فهرس الأشعار	٩٥٥
ثبت المصادر والمراجع	٩٥٦
فهرس الموضوعات	٩٦٥

****

****